بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقـــتصاد

برنامج (الأسر المنتجة)الممول من وزارة التنمية الاجتماعية :دراسة تقويمية للمشاريع في محافظة اربد

اعداد الطالب
بركات محمود الشناق

المشرف
الأستاذ الدكتور قاسم الحموري

2007 م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

برامج (الأسر المنتجة) الممول من وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة تقويمية للمشاريع في محافظة اربد

إعداد

بركات محمود الشناق

بكالوريوس اقتصاد جامعة اليرموك 1985

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد
جامعة اليرموك

لجنة المناقشة — التوقيع

الأستاذ الدكتور قاسم الحموري.....رئيسا ومشرفا

الأستاذ الدكتور رياض المومني .....عضوا

الأستاذ الدكتور محمد طعامنة .....عضوا

الدكتور احمد الريموني.....عضوا

2007

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهـــــداء

إلى والـــــــــــدي.....رمز الإيثار والعطاء

إلى زوجتي وأبنـائي..... رمز المحبة والوفاء

وإلى زملائي وزميلاتي..... رمز النقاء والصفاء

وإلى اقاربي وأصدقائي وأحبائي وكل من ساهم في نجاح هذا العمل

الباحث

بركات الشناق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى أعضاء هيئة التدريس والعاملين في كليه الاقتصاد والعلوم الاداريه عامه وقسم الاقتصاد خاصة، واختص بالشكر الأستاذ الدكتور قاسم الحموري الذي اشرف على هذه الرسالة وما ادخر جهدا في تقديم أي عون من شأنه أثراء هذه الرسالة ، كما واخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام.

كما وأتقدم بالشكر الموصول إلى وزارة التنمية الاجتماعية ممثله بمعالي الوزير وعطوفة أمينها العام وجميع العاملين فيها مِن الزملاء والزميلات في المركز وفي الميدان على مساعدتهم لي بتوفير جميع المعلومات سواءاً من مصادرها الاوليه أو الثانوية .

كما انه لا يفوتني أن اشكر زملائي في الدراسة بهذه الكلية الذين ما توانوا في لحظة عن تقديم الدعم المعنوي في مختلف مراحل إعداد هذه الرسالة.

والله ولي التوفيق

الباحث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاهـــــــــداء	ب
الشكر والتقديـــــر	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجـــــداول	ز
الملخـــــــص	ط
الفصل الاول	
الاطار العام للدراسة	1
مقدمـــــــــة	2
مشكلة الدراســـة	4
اهمية الدراســـة	4
أهداف الدراســة	4
أسئلة الدراســـة	5
فرضيات الدراسة	5
منهجية الدراســة	6
مجتمع الدراســـــة	6
عينة الدراســـــة	7
أداة الدراســـــــة	8
صدق الاداة وثباتهـــا	8
مصادر جمع البيانات	9
تسلسل الدراســة	9
الدراسات السابقة	9
الفصل الثاني	
الفقر والبطالة في الاردن	16
مفهوم الفقـــــــر	17

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قياس الفقـــــــــر 18
خطوط الفقـــــــــر 19
مستويات الفقـــــــر 19
آثار الفقر الاقتصادية 20
واقع الفقر في الأردن 21
برمج التصحيح الاقتصادي وأثرها على نسب الفقر 27
الإستراتيجية الأردنية في محاربة الفقـــــــــر 30
برامـــج مكافـــحة الفقـــــر فـــي الأردن 31
مفـــهوم البطـــــــــــالة..... 34
واقع البطـــــــــــالة في الأردن 34
معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي..... 38
معدلات البطالة حسب المحافظـــــات..... 40
معدلات البطالة حسب الفئات العمـــرية 41
أنـــــــــــواع البطـــــــالة..... 43
أســـــــباب البطـــــــــالة..... 44
ألآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطـــالة..... 45

الفصل الثالث

المشاريع الصغيرة

ماهيتها ، أهميتها، خصائصها، مراحل تطورها ، المشاكل التي تواجهها.... 47

تعريف المشاريع الصغيرة 48
خصائص المشروعات الصغيرة 49
أهمية المشاريع الصغـــيرة 50
أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الاردني 52
مراحل تطور المشاريع الصغيرة في الاردن 54
تطور مشاريع الاقراض الصغير 56
تجارب بعض الدول في مجال الاقراض الصغير 64

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ألمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة 68
المؤسسات المالية التي تقدم القروض للمشاريع الصغيرة في الاردن 68
عوامل نجاح المشاريع الصغيرة 69

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها 71
الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمنتفعين 72
خصائص المشاريع الممولة 77
مساهمة المشاريع في محاربة الفقر 83
مساهمة المشاريع في توفير فرص العمل 85
المشاكل والصعوبات 87

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات 90
النتائج 91
الخصائص الديمغرافية للمنتفعين 91
النتائج المتعلقة بالمشاريع 92
مساهمة المشروع في محاربة الفقر للاسر المستفيدة 93
مساهمة المشروع في توفير فرص العمل 93
الصعوبات والمشاكل 94
التوصيات 95
المراجع العربية 96
المراجع الاجنبية 99
الملاحق 100
استبيان الدراسة 101
تعليمات الاسر المنتجة 105
الملخص التنفيذي باللغة الإنجليزية **(Abstract)** 111

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-	توزيع مشاريع الاسر المنتجة حسب مديريات الميدان في محافظة اربد	7
2-	أهم الدراسات التي أجريت في مجال الفقر في الاردن	24
3-	نسب الفقر في محافظة اربد موزعة حسب اللواء	26
4-	معدلات البطالة للأعوام من(1987)الى (2005)	37
5-	التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المستوى التعليمي	39
6-	معدل البطالة حسب المحافظات	41
7-	معدل البطالة حسب الفئة العمرية للسنوات	42
8-	مشاريع صندوق التنمية والتشغيل ومبلغ التمويل السنوي خلال الفترة من العام (1991- 2005)	59
9-	عدد قروض وزارة التنمية الاجتماعية والمبالغ الإجمالية المنفذة خلال الفترة من (1985- 2005) .	61
10-	عدد قروض مؤسسة الاقراض الزراعي الكلي وعلى مستوى اقليم الشمال وعلى مستوى محافظة اربد والاهمية النسبية للقروض خلال الاعوام (1995 - 2004)	63
11-	التوزيع النسبي لافراد مجتمع الدراسة حسب الجنس	73
12-	التوزيع النسبي لافراد مجتمع الدراسة حسب العمر	73
13-	التوزيع النسبي لافراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي	75
14-	التوزيع النسبي لافراد مجتمع الدراسة حسب عدد افراد الاسرة	76
15-	التوزيع النسبي لافراد مجتمع الدراسة حسب حالة المنتفع قبل الانتفاع	77
16-	التوزيع النسبي لمشاريع الاسر المنتجة حسب تاريخ بدء المشروع	78
17-	التوزيع النسبي لمشاريع الاسر المنتجة حسب طبيعة المشروع	78
18-	التوزيع النسبي لمشاريع الاسر المنتجة حسب فئات قيمة القرض	79
19-	التوزيع النسبي لمشاريع الاسر المنتجة حسب وضعها الحالي	80
20-	التوزيع النسبي لمشاريع الاسر المنتجة حسب ايرادها الشهري	81

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
21 –	ترتيب دوافع انشاء المشاريع	82
22–	مساهمة الاسر المنتجة في محاربة الفقر للاسر المتسفيدة	84
23–	مساهمة الاسر المنتجة في محاربة البطالة	86
24–	المشاكل والصعوبات التي واجهت المنتفعين مرتبة حسب الاهمية	89

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملخص

الشناق ، بركات محمود. برنامج الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية في محافظة اربد . رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2007م (المشرف :أ.د قاسم الحموري)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور مشاريع الأسر المنتجة في محاربة الفقر والبطالة من وجهة نظر المنتفعين على مستوى محافظة اربد ، وبيان مدى فاعلية هذه المشاريع بتحسين مستوى معيشة الأسر المستفيدة وإيجاد دخول او زيادتها وتوليد فرص عمل للمنتفعين وأسرهم وأفراد المجتمع المحلي .

ولفحص فرضيات الدراسة بالإضافة إلى الإجابة على أسئلتها الأخرى ،تم تطوير استمارة اشتملت على مجموعة من الأسئلة تم تقسيمها إلى خمسة أجزاء جزء خاص بالخصائص الديمغرافية للمنتفع وجزء يتعلق بخصائص المشروع والجزء الثالث وهو عبارة عن مؤشرات تخفيض حدة الفقر للأسر المستفيدة والجزء الرابع مؤشرات محاربة البطالة وتوليد فرص عمل والجزء الأخير يتعلق بالمشاكل والصعوبات التي واجهت المنتفعين عند تنفيذ مشاريعهم

وبعد جمع البيانات وفحصها وتحليلها خلصت الدراسة إلى أن نسبة النجاح للمشاريع المنفذة بلغت (58%)في حين بلغت نسبة المشاريع الفاشلة(42%) وبينت الدراسة أن المشاريع القائمة كانت قادرة بدرجة متوسطة على الحد من فقر الأسر المستفيدة على صعيد تحسين مستوى المعيشة وتوفير أو زيادة دخل الأسرة وتمكين الأسر من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية ، وبدرجة ضعيفة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وكذلك فيما يتعلق بزيادة مدخرات الأسرة .وبشكل عام استطاعت المشاريع بدرجة متوسطة من الحد من مشكلة الفقر للأسر المستفيدة .

أما فيما يتعلق بهدف الحد من مشكلة البطالة فقد استطاعت المشاريع بدرجة متوسطة بتوليد فرص العمل خاصة على مستوى المنتفع نفسه وإفراد أسرته، وكان تأثيرها ضعيفاً على مستوى توليد الفرص لأفراد المجتمع المحلي. وبشكل عام كانت قدرتها متوسطة على الحد من مشكلة البطالة.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها التوسع بمشاريع الأسر المنتجة سواءاً من ناحية العدد أو من ناحية زيادة قيمة القرض للمشروع الواحد وكذلك انتهاج سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بالضمانات المالية المطلوبة من المنتفعين .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

والدراسات السابقة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقـــدمـــة

بدأ الاقتصاد الأردني منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بالتعرض إلـــى ضـــغوطٍ محلية وإقليمية ودولية ، وقد استمرت الآثار السلبية لهذه الضغوطات بالظهور والازدياد حتـــى وصلت ذروتها عام (1989)، حيث تعرض الاقتصاد الأردني إلي هزةٍ كان من نتائجها تخفيض سعر صرف الدينار الاردني وما ترتب على ذلك من زيـــادة فـــي الأســـعار، وتراجـــع فـــي المدخرات ، وتآكل لرؤوس الأموال .

ولهذا بدأت الحكومة الأردنية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي بوضع بـــرامج التـــصحيح الاقتصادي، والتي كان لها في فترة لاحقة اثاراً سلبية على الطبقة الفقيرة بسبب رفع الدعم عن بعض السلع مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وتقليص فرص العمل في القطاع العـــام ، وزيـــادة الضرائب ، مما زاد من نسب الفقر وزيادة أعداد المتعطلين عن العمل.

ولم تكن هذه الأحداث تجري بعيدا عن الحكومة ولا عن اهتمام صانعي القرار، ولهذا فقـــد شرعوا في وضع حزمة من السياسات للتخفيف من معاناة الشريحةالفقيرة من المجتمع، والحـــد من اثار الهيكلة الاقتصادية على الفقر والبطالة.

ولان الحكومة أدركت آنذاك انه ليس من السهل استيعاب الأيدي العاملة المتنامية الأعـــداد ، خاصة في ظل تراجع الاقتصاد المحلي نتجية للضغوطات الاقليمية والدولية. لذا بدأت الحكومة بتبني سياسات جديده لمساعدة الفقراء على الصعيدين العلاجي والوقائي.وفي اطار هذا التوجـــه فقد جاء تأسيس صندوق المعونة الوطنية عام (1986) الذي عمل وما زال يعمل علـــى تقـــديم المعونات النقدية والعينية لمعالجة حالات الفقر ، وتمويل مـــشاريع تأهيليـــة كخطـــوه وقائيـــة لاستيعاب الموارد البشرية المتزايدة ، وتوفير فرص العمل درءا" لها من الفقر. كما انه وفـــي المضمار نفسه تم تطوير إستراتيجية التنمية الاجتماعية في الأردن ، من خلال الانتقـــال بهـــا من مفهوم الشؤون الاجتماعية القائمة على المساعدات العينية والنقدية إلـــى الـــوزارة المهتمـــة بجوانب التنمية التشغيلية ورعاية العمل التطوعي الذي يعمل لتحقيق مساهمة الوزارة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة لكافة شرائح المجتمع ،وحفز الجهود الذاتية واستغلال الموارد البشرية المتاحة . ثم تبع ذلك وفي عام(1990) تأسيس صندوق ا لتنمية والتشغيل الذي قام بدوره بتقديم القروض التشغيلية لفئة الشباب الحرفيين والمهنيين الباحثين عن العمل لتخفيف ضغط الطلب على الوظائف الحكومية.

كما تبنت الحكومة حزمة الأمان الاجتماعي وأولت أهمية قصوى لبرامج تنميـــة المـــشاريع الصغيرة والتوسع في تمويلها ، وتوفير الخدمات التقنية والاستشارية لتمكين الفئات المـــستهدفة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما تبنت الحكومة حزمة الأمان الاجتماعي وأولت أهميـــة قـــصوى لبـــرامج تنميـــة المشاريع الصغيرة والتوسع في تمويلها ، وتوفير الخدمات التقنية والاستـــشارية لتمكـــين الفئات المستهدفة من إنشاءالمشاريع والتوسع بها .كما تبنت الحكومة إستراتيجية تطـــوير القدارت المؤسسية للمؤسسات الإقراضية الحكومية وغير الحكومية ،واهتمت بتفعيل دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة وتوفير الخدمات الاستشارية والتدريبيـــة المساندة للمشاريع الصغيرة على مستوى المحافظات والألوية.

وكثمار لهذه السياسة طورت وزارة التنمية الاجتماعية استراتيجيتها في محاربة الفقـــر من خلال زيادة مساحة التدريب والتمويل للمشاريع الصغيرة . وأنشأت في العام (1985) برنامج "الأسر المنتجة"، بغية تمويل مشاريع الأسر الفقيرة ، وكذلك توسعت في دعمهـــا المالي للقطاع التطوعي وسهلت حصوله على الدعم المالي من الهيئات الأجنبية والمحلية لتمويل مشاريع صغيرة في مختلف التجمعات السكانية في المملكة.

وبرنامج الأسر المنتجة برنامج تمويلي إقراضي صغير من البرامج الحكومية الذي ينفذ من خلال وزارة التنمية الاجتماعية. ويهدف الى رفع مستوى معيشة الاسر والمجتمعـــات المحلية وزيادة مساهمتها في توفير الغذاء والاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية بالاعتمـــاد على الامكانيات والقدرات الذاتية والمساهمة في زيادة فرص العمل . ويستهدف فئة الأسر الفقيرة أو المهددة بالفقر لمساعدتها في بناء المشاريع الأسرية الصغيرة المولـــدة للـــدخل ،والتي يمكن ان تساهم في إيجاد فرص عمل لأفرادها وزيادة دخلهـــا وتحـــسن مـــستوى معيشتها. ولأن الفئة المستهدفة في هذا البرنامج هم الفقراء فان الوزارة لم تحمّـــل هـــذه الاسر أية خدمات أو تكاليف او فوائد .

ويمول هذا البرنامج مشاريع الأسر التي تتوافر فيها الشروط اللازمة لاقراضـــها بحـــد أقصى قدره أربعة آلاف دينار للمشروع الواحد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1-1 مشكلة الدراسة

تتولى هذه الدراسة البحث في مشاريع برنامج الأسر المنتجة المنفذة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة اربد ، والذي يعتبر واحد من ركائز استراتيجيات الوزارة لمحاربة الفقر والبطالة . لمعرفة مدى تحقيق الاهداف التي انشئ من اجلها ، وكذلك المشاكل والصعوبات المرتبطة بتنفيذ هذه المشاريع ، والعوامل المرتبطة بالمنتفعين والتي قد يكون لها تاثير في مدى نجاح المشاريع ، بالاضافة الى تقييم المخرجات التي يمكن ان تعطي مؤشراً على نجاحها او فشلها في تحقيق الاهداف المتوخاه منها .

2-1 أهمية الدراسة:

تأتي اهمية هذه الدراسة من كونها دراسة تتناول مشاريع الأسر المنتجة في محافظة اربد على مستوى المنتفعين وأسرهم وتقييم أثار هذه المشاريع على الفئات المستهدفة. ولكونها أيضا اعتمدت المسح الشامل بدلاً من اللجوء إلى العينة الأمر الذي يعكس صورة فعلية وحقيقية عن مشاريع الأسر المنتجة.

وتهتم الدراسة في بحث مدى تحقيق هذا البرنامج لأهدافه والتعرف على المشكلات المرتبطة به ، وللتعرف على الجوانب الخاصة بالمقترضين التي يمكن ان تساعد على نجاح أو فشل تلك المشاريع . وهي بذلك تأتي مكملة للجهود العلمية المتواصلة التي تمت على هذا البرنامج وغيره من البرامج . وبما أن وزارة التنمية الاجتماعية تسعى إلى تطوير برامجها المختلفة للحد من الفقر والبطالة والمساهمة في التنمية المحلية، فان هذه الدراسة تمثل خطوة تقويمية في هذا الاتجاه. وبالإضافة إلى ذلك ، فان الدراسة اعتمدت على التقييم الموضوعي والذاتي في قياس الآثار الاقتصادية للمشاريع من جهة ، وتقييم الإجراءات والمواصفات الخاصة بالقروض الممنوحة من جهة اخرى.

3-1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم برنامج الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة اربد من خلال:

1- تحديد طبيعة المشاريع الصغيرة المنفذة من خلال البرنامج ومعرفة الفئات المستهدفة لهذه المشاريع ومدى ملاءمتها فنياً واجتماعياً واقتصادياً .

2- بيان اثر المشاريع المنفذة في إيجاد فرص عمل .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- بيان اثر المشاريع المنفذة في إيجاد أو زيادة دخول الأسر المستفيدة.

4- تحديد الصعوبات والمشاكل التي اعترضت طريق المشاريع المنفذة .

5- الوقوف على نسب المشاريع الناجحة والقائمة إلى تلك المتعثرة أو الفاشلة .

1-4 أسئلة الدراسة :

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية :

1. ما هي طبيعة مشاريع الأسر المنتجة المنفذة في محافظة اربد والممولة من وزارة التنمية الاجتماعية منذ عام 1992 وحتى العام 2006 ؟
2. من هي الفئات المستفيدة من هذه المشاريع ؟
3. ما هو دور تلك المشاريع في زيادة دخل الأسرة وإيجاد فرص عمل لأصحابها ؟
4. ما هو واقع المشاريع حاليا (قائمة/ مستمرة أو غير قائمة/غير مستمرة) ومعرفة المشكلات التي تواجه أصحابها ؟
5. ما درجة كفاية راس المال وملاءمة الأقساط الشهرية لعائد المشروع ولظروف الأسرة؟
6. كم تبلغ تكلفة فرصة العمل الواحدة المتحققة من خلال مشاريع الأسر المنتجة؟

1-5 فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة اثبات الفرضيات التالية :

1- هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مشاريع الاسر المنتجة وبين الحد من مشكلة الفقر للأسر المستفيدة في محافظة اربد.

2- هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مشاريع الاسر المنتجة وبين الحد من مشكلة البطالة للأسر المستفيدة في محافظة اربد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1- 6 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة في معرفة واقع المشاريع المنفذة ومدى تحقيقها لدخول ثابتة وفرص عمل لأصحابها على مستوى المحافظة أولاً ،ومعرفة اتجاهات الفئة المستفيدة وإمكانية تطوير هذه المشاريع من خلال الصعوبات والمشاكل التي اعترضت طريق تنفيذها ثانياً، اعتمدت على الوصول المباشر إلى جميع المنتفعين من هذه المشاريع(المسح الشامل) والوقوف على واقعها، وجمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات من خلال رصد إجاباتهم على أسئلة الاستبانة التي أحاطت بجوانب الأسرة الاجتماعية والاقتصادية قبل تنفيذ المشروع وبعد التنفيذ. ومن خلال التعامل مع هذه البيانات وربطها وتحليلها باسلوب التحليل الوصفي واستخدام برنامج SPSS تم الوصول إلى إجابات لأسئلة الدراسة. هذا واشتملت المنهجية تحديد الجوانب التالية:

1) مجتمع الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من (192) من المنتفعين من قروض وزارة التنمية الاجتماعية(الأسر المنتجة) لأقامة مشاريع مولدة للدخل خلال الفترة من عام (1992) إلى عام (2006) موزعه على ألويه المحافظة والتي تم تمويلها من خلال مديريات الوزارة في الميدان على مستوى اللواء. وتشمل هذه المديريات كل من مديريات الميدان في الويه (القصبة ، الرمثا ، الكوره ، الأغوار الشمالية ، بني كنانه ، الطيبه ، المزار الشمالي، بني عبيد) وقد جاء توزيع مجمل المشاريع على المديريات المذكورة كما هو مبين في الجدول رقم (1) :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم(1)

توزيع مشاريع الاسر المنتجة حسب مديريات الميدان في محافظة اربد

المديرية	عدد المشاريع	النسبة المئوية %
مديرية الطيبه	24	12.5
مديرية الكوره	52	27.0
مديرية الأغوار الشمالية	41	21.3
مديرية الرمثا	28	14.6
مديرية اربد	24	12.5
مديرية المزار الشمالي	17	08.8
مديرية بني كنانه	4	2.2
مديرية بني عبيد	2	1.1
المجمـــــــــــــــوع	192	%100

* تم استقاء المعلومات الواردة في الجدول من مديريات الميدان المسؤولة عن تمويل ومتابعة المشاريع كل حسب منطقه خدماتها .

2) عينة الدراسة:

نظرا لصغر المجتمع المدروس ولحاجة الدراسة لتقييم كافه المشاريع في المحافظة ، وعدم قدرة العينة على عكس واقع هذه المشاريع بصوره واقعية حيث تباين مناطق التنفيذ وظروف كل منها ووضع المشروع إن كان ناجحا أو متعثراً وما إلى غير ذلك من فوارق ، لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة حيث تم زيارة جميع المشاريع ومقابله القائمين عليها من قبل الباحث. وقد تم توزيع واستعادة(190) استمارة ، تم استبعاد ستة منها لعدم صلاحيتها للتحليل ، وتم تحليل المتبقي والبالغ عددها (184)استمارة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3) أداة الدراسة

عبارة عن استمارة تم تطويرها بعد الاطلاع على دراسات مشابهة ، وقد اشتملت على مجموعة من الأسئلة تحوي الاجزاء التالية:

الجزء الاول : ويتعلق بالخصائص الديموغرافية للمنتفعين مثل: الجنس ، العمر ، مستوى التعليم ، والحالة العملية قبل الانتفاع ويتكون من ستة فقرات .

الجزء الثاني : ويتعلق بالمشروع (نوعه، تاريخ التنفيذ ،دوافع إقامة المشروع ،وضعه ، ايراده ....الخ) ويتكون من ستة فقرات .

الجزء الثالث: يتعلق بقدرة المشروع على الحد من مشكلة الفقر ويتكون من خمسة فقرات .

الجزء الرابع : ويتعلق بمدى قدرة المشروع على توفير فرص عمل للمنتفع واسرته والمجتمع المحلي ويتكون من خمسة فقرات.

الجزء الخامس : ويتعلق بالمشكلات التي قد تعوق او تحد من قدرة المشروع على تحقيق اهدافه(الاجراءات ، الكفلاء ، كفاية رأس المال، قيمة القسط .. الخ) وييتكون من اثنا عشرة فقرة .

وقد جاءت الاستمارة على جزأين : الأول يأخذ شكل أسئلة والإجابة عليها ضمن بدائل تعكس وضع المشروع أو المنتفع، والثاني عبارة عن جداول تحوي مجموعة من العبارات تتم الإجابة عليه بوضع إشارة (√) أمام الوضع الذي ينطبق على حالة المنتفع.

4) صدق الاداة وثباتها

للتأكد من ثبات الاداة فقد تم اتباع القياس الاحصائي لقياس مدى ثبات الاستبانة وسلامة بناء الفقرات الخاصة بها وذلك باستخدام الاتساق الذاتي (طريقة كرونباخ الفا) لقياس مدى ثبات اداة الدراسة . وحيث ان الاجزاء الثلاثة الاولى تحوي بيانات اساسية عن المنتفع وعن المشروع فقد تم قياس الاتساق بدءاً من ا لجزء الرابع للاستمارة حيث بلغ معامل الاتساق لهذا الجزء (93%) في حين كان معامل الاتساق للجزء الخامس(81%) وللجزء السادس(81%) وبلغ معامل الاتساق للاداة ككل(80%).

وللتأكد من صدق الاداة فقد تم عرضها عل مجموعة من المختصين .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5) مصادر جمع البيانات

مصادر المعلومات لهذا البحث كانت مصدرين أساسين :-

1. مصادر ثانوية وهي عبارة عن الأدبيات والدراسات التي كتبت في مجال البحث مثل الفقر والبطالة والمشاريع الصغيرة كما وان أدبيات وزارة التنمية الاجتماعية من تعليمات ودراسات حول المشاريع الصغيرة(الأسر المنتجة) كانت من أهم المصادر الثانوية .
2. مصادر اولية وهي عبارة عن المنتفعين من البرنامج انفسهم .

1-7 تسلسل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول . يتناول الفصل الاول مقدمة الدراسة والتي اشتملت على مشكلة الدراسة واهدافها واهميتها واسئلتها وفرضياتها ومنهجيتها والدراسات السابقة. أما الفصل الثاني فقد تناول جزءاً من الاطار النظري للدراسة والمتعلق بالفقر والبطالة والذي تطرق الى المفاهيم المتعلقة بهما ، والدراسات التي تمت في هذا المجال والاستراتيجيات الحكومية لمعالجة هاتين المشكلتين . اما الفصل الثالث فقد تناول المشاريع الصغيرة ، مفهومها ، خصائصها ، مراحل تطورها ، والمشاكل والعقبات التي تعترضها . في حين تم تخصيص الفصل الرابع لتحليل البيانات التي تم جمعها من اداة الدراسة . اما الفصل الخامس فيتضمن نتائج الدراسة والتوصيات التي من الممكن ان تزيد في فاعلية الاسر المنتجة .

1-8 الدراسات السابقة :-

نظراً لانتشار إقامة المشاريع الصغيرة والمولدة للدخل ولأهميتها في معالجه مشكله الفقر والبطالة ، فقد تناولت الكثير الدراسات هذه المشاريع والبرامج الإقراضية بالدراسة والتحليل منها :-

1- دراسة (شتيوي ،2001م) تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من خلال وزارة التنمية الاجتماعية.وقد هدفت دراسته إلى تقييم المشاريع المنفذة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية ضمن برنامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن ومعرفة أسباب نجاح أو فشل هذه المشاريع ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة ما يلي:-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أ. في الوقت الذي تحقق فيه مشاريع الأسر المنتجة وصناديق الائتمان دخل ثابت ولو بشكل متفاوت فإنها كانت ضعيفة في إيجاد أو توفير فرص عمل لأفراد الأسرة الآخرين.

ب. بينت الدراسة أن أهم سبب لعدم نجاح مشاريع المقترضين هو قله أو عدم كفاية راس المال .

ت. غالبية المنتفعين من الاسر المنتجةمن الذكور ومن ذوي الأعمار الكبيرة، ومستوياتهم التعليمية منخفضة بشكل ملحوظ ، وجميعهم متزوجين. أما فيما يتعلق بحجم أسرهم فغالبيها كبيره الحجم، وفيها أفراد متعطلين أو متقاعدين ومستوى دخولهم يتسم بالانخفاض قبل الاقتراض ، كما أن نسبة كبيرة من المقترضات الإناث(على قلة عددها) من ربات البيوت .

ث. أما مقترضي برنامج صناديق الائتمان فيمتازون بارتفاع نسبي لعدد الإناث المقترضات وفئات المقترضين العمرية اقل مما هي عليه في الأسر المنتجة ، هناك نسبه من المقترضين الشباب غير المتزوجين على خلاف برنامج الأسر المنتجة ويلاحظ أيضاً ازدياد في متوسط حجم الأسر المنتفعة من صناديق الائتمان ومستوى دخول المقترضين أعلى منه في الأسر المنتجة .

ج. أهم سبب لتأسيس المشروع لكافه المقترضين هو تحسين الوضع المادي والرغبة في الاعتماد على الذات .

يلاحظ على هذه الدراسة بأنها قامت على المقارنة بين برنامجي الأسر المنتجة والذي يدار من خلال موظفي الوزارة مباشرة ، وصناديق الائتمان التي تدار من قبل لجان محلية يشارك فيها إفراد المجتمع المحلي. وعلى الرغم من أن الدراسة بينت نجاحاً اكبر في مشاريع صناديق الائتمان منها في مجال الأسر المنتجة ، إلا إننا يجب أن لا ننسى أن صناديق الائتمان تستهدف أسراً ذات قدرات مالية اكثر من تلك التي تستهدفها الأسر المنتجة ،وتستهدف كذلك العاطلين عن العمل حيث تعتبر المشاريع بالنسبة لهم فرصة لتحقيق الذات والتحول إلى الجانب الإنتاجي مما يدفعهم إلى التمسك بها والمحافظة عليها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- دراسة (حداد والخطيب،2005) ،دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن،

تهدف هذه الدراسة الى معرفة ماهية المشروعات الصغيرة جدا والمتوسطة وخصائصها ومميزاتها ومحدداتها ومفهوم الاردن ورؤيته لهذه المشروعات ' وتناولت الدراسة واقع هذه المشروعات من حيث التطور والتصنيع والتوزيع الجغرفي والكيان القانوني ومصادر تمويلها. وخلصت الدراسة الى النتائج التالية :-

أ. ساهمت المشاريع الصغيرة بتوظيف (45.26 %)من اجمالي حجم الايدي العاملة في المشرعات الاقتصادية الاردنية في حين تشكل نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة (99.6%) من اجمالي المنشات الاقتصادية الاردنية للفترة نفسها .

ب. تمتاز المشروعات الصغيرة بانتشارها الجغرافي الواسع مما يساعد في استقطاب الايدي العاملة ويساعد ذلك على تخفيض حجم البطالة والفقر في الاقتصاد الاردني.

ت. لا زال دور مؤسسات الاقراض لا يتناسب مع امكانية وقدرات هذه المؤسسات وان ارتفاع اسعار الفوائد تشكل مشكلة رئيسية امام المقترضين .

ث. لا تزال المشروعا الصغيرة في الاردن تواجه صعوبات ومشكلات ومعوقات مالية وادارية وتسويقية وتنظيمية .

3- دراسة(النعيمات،1999) حول واقع المشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في إقليم الشمال.

وتهدف إلى دراسة واقع المشاريع التي مولها صندوق التنمية والتشغيل في إقليم الشمال بين عامي 93-96 بشكل مباشر أو غير مباشر بالتعاون مع صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي ومؤسسة الإقراض الزراعي . وكان من اهم نتائج هذه الدراسة:-

- تتسع قاعدة المنتفعين كلما انخفض المستوى التعليمي للفئة .
- الأقساط الشهرية التي يتحملها المنتفعون كانت معتدلة نظرا لانخفاض حجم التمويل ويسر الشروط ألتمويلية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- متوسط فرص العمل التي أحدثتها المشاريع كانت (2.6)فرصة لكل مشروع وتكلفة فرصة العمل الواحدة (1847.8) دينار وهي اقل من متوسط تكلفة الفرصة على مستوى المملكة والبالغة (2500) دينار .
- أفاد(21%) من عينة الدراسة بتحسن مستوى معيشتهم بسبب المشروع ،في حين أفاد(4%)بان مستوى المعيشة لهم تراجع ، ونسبة (31%) أفادوا بان لا تغيير، وامتنع (44%) منهم عن الإجابة .
- تركزت المشاكل والصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع في نوعين الأول ما قبل التنفيذ والمتمثل في تامين الكفيل وإجراءات صرف القرض وتعدد الوثائق المطلوبة والقسم الثاني تمثلت بالتسويق وارتفاع أسعار المواد الأولية او مدخلات الإنتاج وسعر الفائدة وارتفاع القسط الشهري.
- استأثرت المشاريع الزراعية بالنصيب الأكبر بين المشاريع الممولة اذ بلغ عددها (11)مشروعا من اصل(275) مشروع .

يلاحظ على هذه الدراسة انه على الرغم من قصر المحدد الزمني لها (ثلاث سنوات) إلا إنها سلطت الضوء بشكل موسع على مشاريع صندوق التنمية والتشغيل في إقليم الشمال من حيث فئة المنتفعين العمرية والتعليمية والاجتماعية، وكذلك صنفت المشاريع قطاعياً وحسب سنوات التنفيذ ووضعه قائماً أو غير قائم ، وأنواع المشاريع وحجم رأس المال (التمويل) والقسط الشهري. كما بينت الدراسة العمالة التي عملت بالمشاريع ومتوسط دخلها وأخيراً حصر الآثار الاجتماعية التي ظهرت على الاسر المستفيدة.

4- وفي دراسة (الزوايدة،2001) دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة دراسة عينية ميدانية في محافظات جنوب الأردن".

كان الهدف وراء هذه الدراسة تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية لمشاريع الإقراض الصغيرة من حيث إيجاد فرص عمل وتحسين مستوى الأسر المعيشي وقد كان من ابرز نتائجها :-

ان الحالة الاجتماعية كان لها الدور الأكبر في الإقبال على إقامة وتأسيس المشاريع الفردية ، لذا خرجت الدراسة بان نسبه كبيره من المنتفعين ممن هم متزوجون وذلك لزيادة الأعباء المادية التي يتحملونها جراء إعالة أسرهم مما يدفعهم إلى الإقبال على

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتراض لأقامة مشاريع تضمن لهم دخلاً ثابتاً ، وكذلك الحال ينسحب على الأرامل ، فان وفاة معيل الأسرة تضطر المرأة إلى العمل في المشاريع الصغيرة بغية تحسين الظروف المعيشية لأسرتها.

كما وبينت الدراسة تعدد مؤسسات التمويل مما يخلق تضارباً وازدواجية في عمل هذه المؤسسات وهذا يقود بدوره إلى المنافسة السلبية بينها مما يجعل جهود هذه المؤسسات مبعثـــراً وتبقى الفئات الفقيرة الأكثر خسراناً. كما تواجه مؤسسات الإقراض الصغير بعض التحديات ومنها التدخل السياسي في عمل هذه المؤسسات ، وكذلك تدني نسبة التحصيل للأقساط المستحقة على المقترضين.

واشارت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة استطاعت الوصول إلى الأسر الأكبر حجماً والأكثر فقراً وتركزت في غالبيتها من حيث النوع في المشاريع الزراعية كون المنطقة تغلب عليها البيئة الريفية والبدوية.

ويلاحظ هنا أن الدراسة بينت أن(44%)من عينة الدراسة أفادت بعدم قدرة المشاريع على توفير دخل ثابت للعاملين فيها ، في حين بينت في موقع آخر أن (78%) من العينة أفادوا بأن المشاريع المنفذة نجحت في إيجاد فرص عمل .كما وتجدر الإشارة إلى أن عينة الدراسة اشتملت على(10%) من مجموع المنتفعين وهذه النسبة تعتبر قليلة نسبية وهذا متصل بقدرة الدراسة على التعميم .

5- دراسة (الرطروط،2004) ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل : دراسة تطبيقية على تجربة الأردن.

هدفت الدراسة إلى فحص الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن برامج مشروعات توليد الدخل التي نفذتها بعض المنظمات التنموية الحكومية وغير الحكومية على بعض الأسر التي استفادة من هذه المشروعات .

أظهرت نتائج الدراسة أن برامج مشروعات توليد الدخل لم تحدث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوقفة منها على مجمل حياة الأسر التي استفادت منها وعلى مجمل حياة المجتمعات المحلية التي نفذت فيها، ويعزى ضعف الاثرالايجابي للمشروعات إلى :-

- مستوى استدامتها المرتبط ببعض خصائصها الاقتصادية والإدارية.
- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمستفيدين منها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- صرامة الإجراءات وشروط الحصول عليها .
- طبيعة المشكلات الاقتصادية والإدارية التي تواجهها أثناء فترة عملها.

إلا أن الدراسة أظهرت أن مجمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسرة الحائزة على مشروعات توليد الدخل المستدامة بعد الانتفاع كانت أفضل منه قبل الانتفاع بهذه المشروعات.

6- دراسة (الشريف ،(1992) : التجربة الأردنية في المشاريع المدرة للدخل – دروس من الماضي – وتوجهات مستقبلية (باللغة الإنجليزية) .

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تحقيق برنامج الأسر المنتجة لاهدافه في الحد من مشكلة الفقر في الأردن وذلك بتحسين مستوى معيشة الأسر والمجتمعات المحلية وزيادة تعميق مفهوم الاكتفاء الذاتي للأسرة والاعتماد على القدرات المحلية وزيادة فرص العمل .

وكان من أهم نتائجها :-

- أن الوزارة تحدد المشاريع للمستفيدين دون أن تأخذ برأيهم .
- غياب استخدام الأسلوب العلمي في البرامج من قبل المشرفين على تلك المشاريع .
- فقدان التعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية والمنظمات التطوعية الأخرى
- عدم التنوع في المشاريع الممنوحة للأسر .
- ان اكثر المستفيدين من المشاريع هم من فئة رجال .

7- دراسة (الحديد ،1995) تقييم مشروعات التأهيل المهني في مدينة عمان دراسة اجتماعية.

هدفت الدراسه إلى تقييم واقع مشاريع التأهيل المهني على مستوى مدينة عمان ومدى تحقيقها لأهدافها والمتمثلة برفع مستوى المعيشة للأسر الفقيرة وخرجت بالنتـــائج التي كان من أهمـــها :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتجدر الإشارة هنا إلى انه وعلى الرغم من استخدام الباحثة أسلوب المسح الشامل إلا ان الدراسة أشارت إلى وجود(598) مشروعاً، فقط (232) تم الوصول أليها وهذا يمثل اقل (40 %)من مجتمع الدراسة وهذا يبرره طول فترة الدراسة التي امتدت من(1963)ولغاية (1994) مما يجعل الوصول إلى عناوين المستفيدين في غاية الصعوبة خاصة في غياب المتابعة من الباحثين وتجديد العناوين كما أشارت الدراسة.

8- دراسة حبيب احمد (2002) تمويل المشروعات الصغيرة " دراسة تحليلية امؤسسات التمويل الاسلامي الصغير" (باللغة الانجليزية).

وتهدف هذه الدراسة الى معرفة الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية التي تعنى بتمويل المشاريع الصغيرة . وخلصت الدراسة الى ان لهذه المؤسسات دورُ اجتماعي من خلال تمويل مشاريع الفقراء ، وان اثر هذه المشاريع ظاهر في تجنيب الفقراء الكثير من المشاكل . وتسهل لهم امتلاك رأس المال من خلال تغطية تكاليف مشاريعهم .

الخلاصة

تناولت الدراسات السابقة في معظمها المشاريع الصغيرة بصفة عامة والممولة من مجموعة من الجهات الرسمية ، كما وانها اعتمدت في منهجيتها على العينات لجمع البيانات من مصادرها، في حين تأتي هذه الدراسة لتبحث مشاريع الاسرالمنتجة بشكل خاص ، وتعتمد في منهجيتها المسح الشامل لمجتمع الدراسة لعكس صورة اكثر واقعية عن هذه المشاريع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

الفقر والبطالة

في الاردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2-1 مفهوم الفقر :

لا زال مفهوم الفقر وتحديده يختلف من بلد إلى آخر، والسبب وراء ذلك هو أن الفقر ظاهره نسبية تحددها المستويات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد بمعزل عن البلد الآخر ، فقد يكون فقير بلد ما ، لا يعتبر فقيرا ببلد آخر إذا ما طبقت عليه المقاييس الاقتصادية في هذا البلد .

كما أن مفهوم الفقر يختلف باختلاف المنظار الذي ننظر به لهذه الظاهرة . فمن وجهة نظر علماء الاجتماع يعتبر الفقر ظاهرة نسبية موجودة في مختلف المجتمعات على كافة بقاع الأرض، حتى البلدان الغنية لا تخلو من وجود نسبي للفقر، وهنا يقارن علماء الاجتماع ما يتحصل عليه أفراد الفئة الأقل حظا في كل بلد مع باقي فئات المجتمع دون الالتفات إلى مستوى الدخل . (الحديد ،1995)

أما الاقتصاديون فينظرون إلى ظاهرة الفقر بعدم مقدرة فئة معينة على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة . (الخصاونه، 1998) .

وفي تعريف آخر للفقر :

" نقص في توفير الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان ، أو النقص في الغذاء أو النقص في كافة الخدمات الصحية والتعليمية وبرامج الرعاية الاجتماعية وانخفاض الدخل" .(الاسود ،2001)

ومن منظور التنمية البشرية الشاملة يتعدى مفهوم الفقر الحرمان المادي إلى الحرمان من الفرص مثل العيش حياة أطول يتمتع بها المرء بالصحة والقدرة على الإبداع وبمستوى معيشي يكفل له الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين . (الشخاتره ،2000)

وفي تقرير عن دراسة "الفقر بالمشاركة " (لمؤسسة الشرق الأدنى،1999) أورد التقرير أن مفهوم الفقر الشامل يتمثل في عدة وجوه :-

1. فقر الدخل الذي يعني عدم امتلاك كمية كافية من النقود لدى أناس يعيشون في ظل اقتصاد السوق .
2. العزلة الاجتماعية والاعتماد على الغير .
3. ضعف المشاركة السياسية .
4. انخفاض الإنتاجية على الرغم من امتلاكهم المهارات والتدريب إلا أن قلة أو انعدام راس المال يمنعهم من الاستفادة من هذه المهارات .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5. الأمية والتهميش الاجتماعي .

ويمكن النظر إلى مفهوم الفقرفي ضوء المشكلة الاقتصادية على انه اختلال يحدث فجوة معيشية بين الحاجات الإنسانية والموارد المتاحة اللازمة لحصول الفرد عليها عند حد الكفاية . ومن هنا يتضح أن الفقر يتعلق بجانب التوزيع ، مما يعني أن الفقر والحاجة أدوات للتوزيع تسهم بحل المشكلة الاقتصادية ، إذ يعتبر الفقر مؤشراً لتوزيع الدخل والثروة.

2-2 قياس الفقر

تختلف طرق وأساليب قياس الفقر تبعاً للمفهوم الذي يراد معالجته فالمفهوم الاجتماعي غير قابل لتطبيق النماذج الكمية لقياسه كون الانعزالية والتهميش والشعور بالإحباط أشياء يستعصي قياسها بالمقاييس الكمية ، وحيث أن الاقتصاديين يعرفون الفقر على انه تدني في مستوى المعيشة ، فان المفهوم الاقتصادي لقياس الفقر ينطلق من هذه النقطة. وحيث أن مستوى هذا المفهوم يشتمل مؤشرات اقتصادية مثل الدخل والاستهلاك وأخرى اجتماعية مثل معدلات الوفيات متوسط العمر ونسب التعليم بمستوياته المختلفة ونسب التسرب من المدرسة ومعدلات الخصوبة ... الخ . فان هذه المؤشرات قد تكون الأفضل لقياس الفقر وتحديد خطوطه على الرغم مما يعترض طريق تحديد الدخل من معوقات مثل تباين حجم الأسر وتركيبها العمري والجنس ، كذلك عدم إفصاح الأسر عن مقدار الدخل بشكل دقيق ، وهذا أيضاً يعود على الأقل لسببين أولهما خوفا من الضرائب أو خسارة بعض أنواع الدعم التي تستهدف بعض شرائح المجتمع والثاني صعوبة تقدير الدخل نظرا لتعدد مصادره أحيانا ، ولعمل أفراد الأسر بأعمال تتذبذب فيها دخولهم بشكل مستمر أحياناً أخرى .

وأشار (البنك الدولي ، 2004) الى انه يمكن اشتقاق مؤشرات الفقر من المؤشرات الاقتصادية لحساب خط الفقر والتي يمكن تلخيصها بما يلي :-

1- نسبة الفقر : وتقيس نسبة السكان تحت خطر الفقر إلى إجمالي السكان .

2- فجوة الفقر : وتقيس القيمة النقدية الإجمالية لرفع دخول الفقراء إلى مستوى خط الفقر .

3- شدة الفقر : وتقيس مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم . (البنك الدولي،2004)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2-3 خطوط الفقر

يصنف الفقر إلى ثلاثة أصناف وحسب درجة العوز ومحددات الحاجة به على النحو التالي:-

1. خط الفقر المدقع : يقاس بالحد الأدنى من الدخل اللازم للأنفاق على حاجات الفرد اليومية من السعرات الحرارية محسوبة وفق النمط الغذائي المقرر ، والمقدرة بين 2150 –2200 سعر حراري يوميا" .
2. خط الفقر المطلق : يقاس بالحد الأدنى من الدخل اللازم لتغطية حاجات الفرد الأساسية الستة(الغذاء ، الملبس ، المسكن ، الصحة ، التعليم ، والنقل)
3. خط الفقر النسبي : يقاس بنسبة دخل الأسرة إلى متوسط دخل الأسر بشكل عام ، ويتغير هذا الخط بتغير مستوى الدخل .

وخط الفقر النسبي يستخدم في الدول المتقدمة في حين يستخدم خطي الفقر الآخرين في الدول النامية او الفقيرة ، والسبب وراء ذلك أن الفقر النسبي يعتني بقضية عدالة التوزيع في حين أن الأصناف الأخرى تعنى بالإشباع للحاجات الأساسية ، والتي تجاوزتها الدول المتقدمة من خلال شبكات الأمان الاجتماعي التي توفر ذلك للجميع. (الصقور،1993)

2-4 مستويات الفقر

وحسب (ابو شريعة ،1999) ومن منظور الاقتصاد الاسلامي يمكن تقسيم الفقر من حيث المستوى على النحو الآتي :

1) مستوى الكفاف : ويمثل الحد الأدنى من الحاجات التي تكفل بقاء الفرد على قيد الحياة.
2) مستوى الكفاية: ويمثل الحد المعيشي المتعلق بكفاية الأفراد من السلع والخدمات ويتعلق بالشريحة الاجتماعية الثانية ،وهي لا توصف بالغنى أو الفقر.
3) مستوى الفقر النسبي: يشير إلى التفاوت بين مستويات المعيشية المتدنية مع مقارنتها مع بعضها البعض.
4) فجوة الفقر : المسافة المعيشية التي تفصل مستوى الفقر عن مستوى الكفاية وتساعد هذه الفجوة في معرفة حجم الدخول اللازمة للارتقاء بمستوى الفقر ، مما يسهل وضع البرامج والسياسات الاقتصادية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2-5 آثار الفقر الاقتصادية

تتسبب مشكلة الفقر في احداث مشكلات في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي :- (ابو شريعة ،1999)

1- التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي : يؤدي الفقر إلى خلق حالة من التبعية الاقتصادية للدول الغنية ، اذ تفقد الدولة الفقيرة استقلالها الاقتصادي سواءاً في مجال السلع الرأسمالية او الاستهلاكية ، او بالنسبة لحالة الاستقرار في مستويات التشغيل والدخل والأسعار ، ويستدل على التبعية من بعض المؤشرات :

أ. الأهمية النسبية للصادرات : سيطرة الدول الغنية على الموارد الاقتصادية للدول الفقيرة وتوجيهها نحو إنتاج السلع اللازمة لإشباع الذوق الاستهلاكي المرغوب من اجل التصدير وعلى حساب متطلبات الحياة الأساسية من السلع للدولة الفقيرة.

ب. الأهمية النسبية للمستوردات وهذا المؤشر يدل ارتباط السلع الاستراتيجية التي تحتاجها الدول الفقيرة بالسوق الخارجي مما يجعلها أداة ضغط سياسية تعزز مفهوم التبعية.

ت. مؤشر التبعية التكنولوجية: وفيه تعتمد الدولة اعتماداً كاملاً على مستويات القدرة التكنولوجية من مهارات والآت وغيرها ، للدول الرأسمالية مما يعرضها للنفوذ السياسي لهذه الدول .

2- الديون الخارجية : حيث يؤدي الفقر إلى انكماش الواردات وسوء الأحوال الاجتماعية واللجوء إلى الاحتياطات النقدية لسداد الدين الخارجي.

3- الصراع الطبقي .

4- تخلف الحالة الاجتماعية حيث أن الفقر يؤدي إلى تراجع الإنفاق على الجوانب الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ..الخ مما يتسبب في تخلف هذه الجوانب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-6 واقع الفقر في الاردن

يتسم الاردن بقلة موارده الطبيعية وعجز في ميزانه التجاري والموازنة العامة، وذلك نظـراً لنقص الموارد والخلخة الهيكلية في البنية الاساسية للاقتصاد ، الا ان مساعدات الدول العربيـة التي كان يتلقاها الاردن وخاصة من الدول النفطية ، جعلته لا يشعر بهذا العجز خاصة في حقبة السبعينيات ، التي شهدت ارتفاع أسعار النفط والأحداث السياسية التي كان من ضـمنها حـرب عام(1973)م . ومن جانب آخر اثر ارتفاع سعر النفط في دول الخليج العربي على الطلب على العمالة الأردنية وزاد ذلك من تحويلات العاملين في الخارج وارتفعت نسب الصادرات الى هذه الدول ، مما جعل الاردن لايعتبر الفقر مشكلة ذات أولوية للمعالجة ، وانما كان ينصب اهتمامه آنذاك على قضايا عدالة التوزيع .وفي تلك الفترة حقق الاقتصاد الأردني نسب نمو فـي النـاتج المحلي الإجمالي باسعار السوق بحوالي (11%) سنويا". ولاهتمام الحكومة آنذاك بعدالة توزيع الدخل حققت إنجازات على هذا الصعيد تمثلت بانخفاض نصيب أعلى(10%) من السكان من (35.8%) من الدخل للعام (1973) الى (28.2%) للعام (1981) لصالح الشرائح الفقيرة وهذا اثر على حجم ظاهرة الفقر بين الشرائح المتدنية الدخل والفئات غير القـادرة علـى العمـل. (الخصاونه ،1998)

وفي الوقت الذي كان من المؤمل ان يتغلب الاقتصاد الاردني نظرا" للظروف أعـلاه علـى الاختلالات الهيكلية والتي كان من اهمها عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة ،الا ان هذه المساعدات أحدثت تغيرات سلبية في الأنماط الاستهلاكية سواء الحكومي منه او الخـاص. مما زاد في نسبة الواردات وزيادة العجز في الميزان التجاري من ناحية وانخفـاض معـدلات الادخار المحلي من ناحية اخرى ، وبذلك توسعت الهوة بدلا من تجسيرها، وزاد الاعتماد على التحويل الخارجي من مساعدات وقروض لتمويل هذا العجز .

وفي بداية عقد الثمانينات بدأ العالم يمر بحالة من الركود الاقتصادي،وانخفضت أسعار النفط ، مما ترتب علية توقف المساعدات من الخليج العربي، وتدني تحويلات العاملين مـن الخـارج وتراجع الطلب على العمالة الأردنية في اسواق الخليج العربي، وكذلك الطلب على الـصادرات الأردنية .

كل هذه المتغيرات ضغطت على الاقتصاد الاردني فتراجعت نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي من (11%) خلال الفترة من (1973 –1980) لتقف عند مـستوى(2.5%)خـلال الفترة من(1983– 1988) . مما اثر على نصيب الفرد من الدخل القومي اولاً، وعلى تـدني

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فرص العمل ثانياً. حيث بدأت نسب البطالة بالارتفاع لتصل الى (9%) في عام (1988) بعد ان كانت عند مستوى (4.2%) في العام (1982) . وهاتان الواقعتان كانتا البداية لمشوار الاردن الطويل مع الفقر. (الخصاونة،1998)

ولمواجهة هذا الوضع ازداد إنفاق الحكومة بغية إنعاش الاقتصاد وعودة معدلات النمو الى وضعها السابق ، وغطت هذا الإنفاق من إحتياطي العملات الصعبة تارةً، ومن القروض تارةً اخرى، مما أدى الى نفاذ الاحتياطات من العملات الصعبة ، وكانت الضربة الأقوى للاقتصاد الاردني عندما تم تخفيض سعر صرف الدينار الاردني بحوالي(40%) من قيمته ، مما أضعف قوته الشرائية، الامر الذي كان له الأثر الاكبر في زيادة الفقر وارتفاع نسب البطالة . وعندها بدأ مشوار الاردن مع برامج التصحيح الاقتصادي التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليين لمساعدة الدول المتعثرة على تجاوز مشاكلها الاقتصادية.

من هنا بدأ الاهتمام بالفقر كمشكلة ذات أولوية في البحث والمعالجة، وبدأت المؤسسات الرسمية والأهلية تغير في نظرتها الى مشكلة الفقر من نظرة اجتماعية تستهدف الفقراء ، وتقديم المساعدة لهم من قبيل الإحسان ، أصبحت هذه المؤسسات تنظر الى الفقر على انه مشكلة اقتصادية اجتماعية ، وتسعى لمساعدة الفقراء من خلال استغلال طاقاتهم المعطلة بهدف تحسين مستوى معيشتهم من خلال زيادة دخولهم ودمجهم بالطاقات الاقتصادية الفاعلة ، وذلك بتوفير البيئة المناسبة لذلك ، ومنها التمويل بصفته مولداً لفرص عمل ومدعماً لدخول الأسر المستفيدة.

وفي العام (1992) اصدر البنك الدولي تقريراً قدر فيه نسبة الفقراء في الاردن بين (15-23%) وكان مرد ذلك ما يلي :

1- ارتفاع نسبة النمو السكاني الذي كان آنذاك (3.6%)سنوياً .
2- تراجع العدالة في توزيع الدخل ، وارتفاع معامل جيني* من (32%)عام (1982) الى (43%) عام (1991).
3- زيادة أعداد العاطلين عن العمل جراء سياسات الإصلاح الاقتصادي وتراجع فرص العمل .

---

* معامل جيني هو احد المعايير التي تقيس مدى العدالة بتوزيع الدخل ، ويساوي المساحة المحصورة بين منحنى توزيع الدخل وخط التوزيع الامثل الى اجمالي مساحة المثلث تحت خط التوزيع الامثل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في القطاع العام .وارتفاع الأسعار بشكل حاد مما اثر على معدل الدخل الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

4- عدم فاعلية وكفاءة البرامج الحكومية المستهدفة لفئة الفقراء .(الشرايحة،2000)

ونظرا لأهمية مشكلة الفقر أخذت المؤسسات الأهلية والرسمية بدراسة هذه المشكلة للوقوف على خصائص الفقراء وتوزيعهم الجغرافي ومستويات معيشتهم . وتاليا" الجدول الذي يلخص أهم الدراسات التي أجريت في هذا المجال :

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (2)

أهم الدراسات التي أجريت في مجال الفقر في الاردن

اسم الدراسة	سنة التقدير	حجم الأسرة	خط الفقرالمدقع	نسبةالسكان تحت خط الفقر المدقع %	خط الفقر المطلق /	نسبةالسكان تحت خط الفقر المطلق %
دراسة جيوب الفقر (1989)	1987	7.2	40.5 دينار شهريا/ الاسرة	1.5	89 دينار شهريا/ ألأسرة	18.7
دراسة الفقر الواقع والخصائص(1993)	1992	6.8	61 دينار شهريا /الاسرة	6.6	119 دينار شهريا/ الاسرة	21.3
دراسة قياس الفقر في دول ألاسكوا (1996)	1996	6.2	-	-	205.6 دينار شهريا/ الاسرة	24.0
دراسة الفقر والبطالة في الاردن(1998)	1996	6.1	79.8 دينار شهريا /الاسرة	4.5	190.8 دينار شهريا /الاسرة	26.0
دراسةتقييم الفقر في الأردن(2004)	2002	5.7	-	-	392 دينار سنويا / الفرد	14.2
تقرير مؤشرات الفقر(2006)	2005	5.4	-	-	504 دينار سنويا للفرد	14.7

المصادر:

- محمد الصقور واخرون ، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية وزارة التنمية الاجتماعية،عمان، (1989)
- محمد الصقور واخرون ، تقرير دراسة الفقر : الواقع والخصائص، وزارة التنمية الاجتماعية ، عمان (1993)
- محمد الخصاونه واخرون، دراسة الفقر والبطالة ، الجمعية العلمية الملكية، عمان(1998)
- البنك الدولي، تقييم الفقر في الاردن ، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- دائرة الاحصاءات العامة ، تقرير مؤشرات الفقر بالاعتماد على مسح نفقات الاسرة(2005)، (2006).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبين الجدول ان أول دراسة للفقر صدرت عام(1989) وجرت تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية ،وبينت الدراسة ان معدل حجم الأسرة الأردنية آنذاك كان(7.2%) فرد ، وان خط الفقر المدقع(40.5) دينارشهرياً للاسرة المتوسط عدد افرادها(7.2) فرد ، في حين ان خط الفقر المطلق كان(89) دينار /شهرياً. وبينت الدراسة ان نسبة السكان تحت الخطين المذكورين كانت(1.5%) و(18.7%) على التوالي .

أما الدراسة الثانية التي صدرت عام (1993) بعنوان دراسة الفقر الواقع والخصائص، لقياس اثر برامج التصحيح الاقتصادي التي ابتدأ العمل بها منذ(1989). حيث أظهرت الدراسة ان متوسط حجم الأسرة انخفض ليصل الى (6.8) فرداً بعد ان كان (7.2) فرد في عام (1989) وحددت الدراسة خط الفقر المدقع (61) ديناراً شهرياً للأسرة المتوسطة عدد أفرادها (6.8) فرد ، ونسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (6.6%)، وخط الفقر المدقع ب(97) دينارشهرياً للأسرة التي لا تدفع أجرة مسكن ، و(119) دينار شهرياً للأسرة التي تدفع أجرة مسكن ، ونسبة السكان تحت هذا الخط (21.3%) .

أما دراسة الفقر في دول ألا سكوا عام(1996) فقد أظهرت تراجعاً آخر في معدل حجم الأسرة الاردنية ليصل ل(6.2)فرد وزيادة خط الفقر المطلق ل(205.6) دينار شهرياً للاسرة ضمن هذا المعدل ، وان نسبة السكان تحت خط الفقر المطلق (24%)من السكان .

وتؤشر دراسة الفقر والبطالة في الاردن (1998) الى انخفاض متوسط حجم الأسر الى (6.1)فرد ، وزيادة خط الفقر المدقع الى (79.8) دينار شهريا للاسرة، ونسبة عدد السكان تحت هذا الخط انخفضت لتصبح (4.5%). بعد ان كان في العام(1993) (6.6%) ،وهذا مرده زيادة رواتب موظفي القطاع العام سنة (1993) . وتبين الدراسة حد خط الفقر المطلق كان عند (190.8) دينار شهرياً للاسرة، ونسبة السكان تحت هذا الخط (26%) .

وتشير دراسة تقييم الفقر في الاردن(2004)التي أجريت بالتعاون ما بين وزارة التخطيط والبنك الدولي ، الى انخفاض متوسط حجم الأسرة الى (5.7) فرد ، وارتفاع خط الفقر ليصبح (392) ديناراً للفرد سنوياً ، الا ان نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفضت من (26%) الى (14.2%) ،وساعد في ذلك تحقيق الاقتصاد الأردني نمواً اسمياً بلغ (19%) عام (1999) (الناتج عن النمو المضطرد في بناء المساكن الممولة من ادخارات العائدين من الخليج) من ناحية ، ومن ناحية اخرى إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية واقرار معونة الدخل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التكميلي والتي رفعت سقف المعونة الى(156)ديناراً بدلاً من (82) دينار . ممـــا زاد فـــي عدد المستفيدين بنسبة(22%) ورفع قيمة المعونة ل (43%)من المنتفعين.ويذكر ان فجوة الفقر تراجعت من(5.3%) عام (1997)الى(3.3%)عام (2002) . كما بينت الدراسة لن الفقراء فقراً مزمناً يشكلون(29%) من الفقراء أي ما نسبته (4%)من السكان *. وبينت الدراســة ان نسب الفقر في محافظة اربد انخفضت من(26%) للعام (1997) الى (13.8%) عام (2002) وكانت نسب الفقر في المحافظة حسب الالوية على النحو المبين في الجدول التالي :

جدول رقم (3)

نسب الفقر في محافظة اربد موزعة حسب اللواء

اللواء	النسبة المئوية للفقر
قصبة اربد	%10.5
الوسطية	10.3
بني عبيد	11.9
المزار الشمالي	25.4
الكوره	18.5
بني كنانة	9.6
الرمثا	14.8
الشونة الشمالية	23.9
الطيبة	12.6

المصدر : البنك الدولي ، تقييم الفقر في الأردن ، الجزء الأول ، حزيران 2004

في تقرير مؤشرات الفقر(2006) والمعتمد على مــسح نفقــات الاســره للعــام (2005) والصادر عن دائرة الاحصاءات العامة . يبين التقرير ان خط الفقر قد ارتفع عما كان عليه في الدراسة السابقة عام (2002) من (392) الى (504)دنانير سنويا / الفرد بزيــادة وقــدرها (28.6) للعام (2005) .كما ان السعرات الحرارية اليومية للفرد قد تــم زيادتهــا فــي العــام (2005) عن ما كانت عليه في العام .

---

* الفقر المزمن يعني العيش تحت خط الفقر لفترة طويلة دون القدرة على الخروج فوق خط الفقر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(2002) من (3209) سعر حراري للفرد / يوميا الى (3289)سعر حراري ، كما ان اسعار هذه السعرات الحرارية ارتفع لكل (1000) سعر حراري من (0.325) دينار عام (2002) الى(0.379) دينار عام (2005)، اي بزيادة قدرها (16.2 %) .(دائرة الاحصاءات العامة ،2006)

وقد بين التقرير ان نسبة السكان الفقراء في الاردن بلغت (14.7 %) بزيادة قدرها (0.5 %) عما كانت عليه عام (2002) ، الا ان هذه الزيادة كانت في الارياف اكثر منها في الحضر حيث كانت نسبة الزيادة في نسبة الفقراء ممن يسكنون الارياف (4.1 %) في حين كانت للذين يسكنون الحضر (0.2 %) . وقد اورد التقرير انخفاض فجوة الفقر من(3. 3%) في عام (2003) الى (3.2 %) عما كانت عليه عام(2005).

2-7 برامج التصحيح الاقتصادي واثرها على نسب الفقر

تهدف برامج التصحيح الاقتصادي الى إعادة البناء الهيكلي للاقتصاديات التي تعاني من اختلالات او تشوهات اقتصادية بغية زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية، بما يكفل زيادة نسب النمو الاقتصادي ومنافسة منتجاته للمنتجات الاجنبية لزيادة نسب الصادرات واحلال منتجات محلية بدلاً من المستوردات ، الأمر الذي يحسن من وضع الميزان التجاري ، ويدعم ميزان المدفوعات.

وتستخدم برامج التصحيح مجموعة من الأدوات المالية والنقدية والتي يقف تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى في مقدمتها . واعادة تقييم سعر صرف العملة الوطنية وتخفيضها مقابل العملات الأخرى يراد منه تشجيع الصادرات الوطنية ، وتخفيض قيم الواردات مما يدعم الميزان التجاري ويشجع الاستثمار الأجنبي . وعلى المستوى المحلي او الداخلي ، فان تخفيض قيمة العملة الوطنية وزيادة معدلات سعر الفائدة يعمل على تخفيض الطلب على الاقتراض الداخلي ويحد من عرض النقد ، مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي واللجوء الى البدائل المحلية على مستوى الاستهلاك او على مستوى مدخلات الإنتاج.

كما ان برامج التصحيح تستخدم الأدوات المالية لزيادة التحصيل الضريبي سواءاً على جانب فرض ضرائب جديدة أو جانب رفع كفاءة أدوات التحصيل . وبنفس الوقت خفض الأنفاق الحكومي برفع او تقليص الدعم عن المواد الغذائية والاستهلاكية وتخفيض الاستهلاك الاستثماري الحكومي. ومنذ العام (1989) بدأ الاردن بتطبيق عدد من برامج التصحيح الاقتصادي كان الاول منها من العام(1989 -1993) تمثلت أهدافه بزيادة الإيرادات المحلية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتخفيض النفقات العامة بما يحقق تخفيض نسبة العجز في الميزانية بنسبة (4.1%)، وتخفيض معدل التضخم وزيادة احتياطات المملكة من العملات الأجنبية ، واخيرا" زيادة الصادرات والحد من العجز في الميزان التجاري. (الشرايحة ،1994)

وما ان ابتدأ الاردن بتطبيق هذا البرنامج حتى كانت الأحداث السياسية تعصف بالمنطقة ، فكانت حرب الخليج الأولى التي تسببت في عودة مئات الآلاف من الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي ، مما احدث ضغطاً كبيراً على برامج الاردن وخططه التنموية ، لما لذلك زيادة كبيرة في الأنفاق والمسؤوليات ، مما اضطر الاردن آنذاك الى التوقف عن السير ببرامج التنمية والعمل بخطط إغاثة وطوارئ . وعلى الرغم من وصول بعض المساعدات المالية للأردن واستعداد العراق لتقديم النفط للأردن بأسعار تفضيلية ، الا ان ذلك لم يكن كافياً للسير ببرامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية والوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الدائنة ، مما نجم عنه توقف الاردن عن تسديد بعض ديونه. بعد ذلك عاد الاردن لتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة من العام (1992– 1998) .وكان من ضمن أهداف هذه الفترة تخفيض نسبة البطالة التي ارتفعت بسبب فقدان الأردنيين القادمين من دول الخليج لوظائفهم من (15%) الى (4.5%). هذا بالإضافة الى الأهداف الواردة في برنامج الفترة السابقة.

في الفترة من عام (1999) ولغاية العام (2001) تبنى الاردن برنامج للتصحيح لمدة ثلاث سنوات كان الجديد في أهدافه لهذه الفترة تنفيذ برامج الخصخصة مما ترتب عليه تقليل عدد المؤسسات الحكومية الناتج عن تحويل ملكيتها وادارتها الى القطاع الخاص . (وزارة التخطيط ،1999-2003)

يمكن تقسيم الآثار الناتجة عن برامج التصحيح الاقتصادي الى قسمين :-

1- الآثار المباشرة : (الزوايده ،2000)

لان برامج التصحيح تعتمد سياسات تخفيض النفقات الحكومية والتي من ضمنها رفع او تخفيض الدعم عن السلع الاستهلاكية، وزيادة الرسوم والضرائب المفروضة على المواطنين ، فان هذان الأمران يؤديان الى ارتفاع الأسعار والذي لا يصاحبه عادة زيادة موازية في الدخول مما يقلل من مستويات المعيشة خاصة للأسر الفقيرة او تلك التي على حافة الفقر مما يعني زيادة وتوسع بؤر الفقر الى الحد الذي يطال كثيراً من الأسر كانت تعتبر ضمن الطبقة المتوسطة في المجتمع. اما عن الجانب الآخر والمتعلق بتخفيض الإنفاق الحكومي سواءاً الاستهلاكي منه او الاستثماري والتي يدخل من ضمنها برامج التخاصية وتخلي القطاع العام عن إدارة بعض المؤسسات لمصلحة القطاع الخاص ،فان هذه الإجراءات تؤثر في الطلب الفعال وبالتالي تقلل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من النشاط الاقتصادي الأمر الذي يحدث تراجعاً في فرص العمل المتاحة وزيادة أعداد العاطلين عن العمل .

وهناك جانب آخر يتعلق بالبطالة يجب عدم اهماله ، وهو انه ونتيجة لزيادة أعداد العاطلين عن العمل ومنافستهم على فرص العمل المتوفرة ، وضعف النشاط الاقتصادي ، فان الأجور ستتأثر سلبا ، وبالتالي فان انخفاضها سيؤدي الى عدم مقدرة هذه الشريحة من المجتمع على الوفاء بمتطلبات الحياة الاساسية مما يعني أيضاً تعميق مشكلة الفقر بشكل اكبر.

2-الآثار غير المباشرة :

تتأتى الآثار غير المباشرة جراء السياسات النقدية والمالية والتي من اجراءتها رفع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة الوطنية مما يرفع كلفة الاستثمار المحلي ويحدث تراجعا" في دور القطاع الخاص في تجسير الهوة في مجال الاستثمار ، الامر الذي يزيد في التقليل من فرص العمل وبالتالي زيادة نسب الفقر والبطالة ،

وتقوم سياسة تخفيض اسعار صرف العملة المحلية على زيادة الصادرات وبالتالي إحداث نشاط اقتصادي يولد فرص عمل جديدة في الأمد الطويل. الا ان هذا ينطبق على اقتصاديات الدول المتقدمة التي تمتاز بمرونة أجهزتها الإنتاجية . في الوقت الذي تعاني فيه الدول النامية من عدم مرونة هذه الأجهزة. كما ان لتخفيض سعر العملة المحلية دور في ارتفاع نسب التضخم حيث ان الدول غير المكتفية ذاتيا تعتمد على استيراد المواد الأولية والمواد النصف مصنعة من الخارج ، ومقابل انخفاض اسعارعملاتها فأن اسعار هذه المدخلات سيرتفع .

وحيث ان التنمية الريفية لا تحظى بالاهتمام اللازم في برامج التصحيح الاقتصادي فقد تأثر القطاع الزراعي بشكل أدى الى هجرة العاملين فيه من القرى والأرياف الى المدن مما احدث خلل في التوزيع السكاني وترتب عليه توسع عشوائي للمدن وضغطاً على الخدمات ، وتوسع جائر على حساب الأراضي الزراعية . وقد أشرت الدراسات الى زيادة نسبة سكان المدن لتصل الى (82.3%) عام (2005) بعد ان كانت عند مستوى (50%) عام (1970) . (دائرة الاحصاءات العامة ،2005)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2-8 الاستراتيجية الأردنية في محاربة الفقر

أعدت الحكومة الاردنية عام (1993)استراتيجية لمحاربة الفقر ارتكزت على ثمانية محاور رئيسية يمكن اجمالها بما يلي : -

1- محورالسياسات الاقتصادية الكلية ويشتمل هذا المحور على السياسات النقدية والمالية والتجارية والتسعير وادارة المديونية .

2- محوراستحداث فرص العمل. ويهدف هذا المحور الى زيادة فرص العمل وخاصة للفقراء ،والحد من هجرة الريفيين الى المدينة ، واستغلال الموارد بالشكل الأمثل في إطار بيئتها وتشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع ذات العمالة الكثيفة.

3- المحور الثالث: تمويل المشروعات الصغيرة المنتجة والمساعدات المباشرة.

ويهدف هذا المحور الى تسهيل عمليات الحصول على التمويل والخدمات المساندة ، وفي مقدمتها التدريب لاقامة المشاريع الصغيرة ذات الكثافة العمالية الكبيرة ، بالاضافة الى توحيد مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المنتفعين من الفقراء.

4- المحور الرابع: التعليم الأساسي والتدريب.

وتتمثل أهداف هذا المحور برفع نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي وتخفيف نسبة الامية وتطوير برامج التدريب المهني وتحسين ظروفها .

5- المحور الخامس التنمية الاجتماعية والخدمات العامة.

(الصحة ، التغذية ، السكن ، مياه الشرب والكهرباء ، المحروقات والمواصلات) وتتركز أهداف هذا المحور حول توفير الغذاء الذي ينأى بالمواطنين عن حالات سوء التغذية وتأمين المسكن وخدمات المياه والكهرباء وطرق المواصلات وتوفير الخدمات الصحية.

6- المحور السادس التنسيق بين الجهات العاملة في مجال الفقر ويهدف الى زيادة فاعلية المؤسسات العاملة في مجال محاربة الفقر من خلال التنسيق فيما بينها منعاً للازدواجية ولتنويع البرامج الاجتماعية المستهدفة للفقراء.

7- المحور السابع السياسات السكانية ويهدف الى تبني سياسات سكانية تتفق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتوازن بين الموارد والزيادة في عدد السكان ، والحد من الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة.

8- المحور الثامن التنمية الإقليمية والفقر ويهدف الى تحقيق تنمية متوازنة بين الأقاليم وتوزيع مكاسب التنمية على كافة الأقاليم ، وتمكين مجالس التنمية على مستوى الأقاليم من القيام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بدورها التنموي بحيث يؤدي ذلك الى زيادة انتفاع الشرائح الفقيرة ، وتقوية الميل لديها للاستثمار في ما يقدم لها لتسخيره كمورد او مصدر للدخل. (الخرابشة ،1993)

2-9 البرامج الحكومية لمكافحة الفقر في الاردن

تصدت الحكومة لمشكلة الفقر بوضع مجموعة من البرامج والتي أخذت بدورها على عاتقها التخفيف من آثار الفقر ، وخفض نسبته بين فئات الشعب الاردني الى أدنى المستويات . ويمكن حصر هذه البرامج على النحو التالي :

1- برنامج تقديم المساعدات /الدعم أو المعونة المباشرة للفقراء .

وقد تمت بلورة هذه الفكرة عن طريق صندوق المعونة الوطنية والذي يقدم المعونات النقدية المباشرة بشكل معونات نقدية متكررة (شهرية) للفئات الأشد فقرا في المجتمع (العجزة ، المسنين ، الأيتام ، الأرامل والمعوقين) شريطة انعدام الدخل لهذه الأسر او عدم القدرة على إدارة مشاريع مولدة للدخل . وقد بلغ عدد الأسر التي تتقاضى معونات نقدية متكررة من الصندوق عام(2005) (72212) حالة منها(6676) حالة إعاقة و(13257) حالة طارئة و(484) حالة تأهيل جسماني انفق الصندوق على هذه المعونات مجتمعة مبلغ (56083228) ديناراً. (صندوق المعونة الوطنية،2005)

اما في الحالات التي توجد في الأسرة القدرة على إدارة مشاريع خاصة بها او لديها دخل وبإمكان الاسرة زيادة او تحسين هذا الدخل في حال توفر راس المال فان الصندوق يعمل على توفير التمويل المطلوب على شكل قروض ميسره لهذه الاسر لزيادة اعتمادها على ذاتها والتخفيف من وطأة النفقات الكبيرة في إطار المعونات المتكررة .

2- برنامج القروض والمنح للمشاريع الانتاجية .

يتضمن هذا البرنامج تقديم القروض للمشاريع المدرة للدخل من خلال مجموعة من من المؤسسات الرسمية مثل صندوق المعونة الوطنية ووزارة التنمية الاجتماعية وصندوق التنمية والتشغيل ومؤ سسة الاقراض الزراعي . (وزارة التنمية الاجتماعية .1998)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- برنامج التأمين الصحي للفقراء .

تغطي الحكومة خدمات الانتفاع بالتامين الصحي لفئة الفقراء غير المنتفعين من جهات اخرى ،فمن جهة يغطي صندوق المعونة الوطنية خدمات الانتفاع بالتامين الصحي لجميع الأسر التي تستفيد من المعونات المتكررة ، وكذلك تغطي وزارة التنمية الاجتماعية خدمات التامين الصحي لفئة غير المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية والتي تقل دخولهم عن 50 دينار شهرياً وكذلك لفئة الإعاقات غير المنتفعة من الصندوق . كما وان وكالة الغوث الدولية تقدم هذه الخدمات لشريحة الفقراء من اللاجئين الفلسطينيين .

4- برنامج تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة .

يوجد في الاردن على الأقل ست مؤسسات حكومية تقدم خدمات التمويل والإقراض للمشاريع الصغيرة بمختلف أنواعها وهذه المؤسسات (وزارة التنمية الاجتماعية ، صندوق المعونة الوطنية ، صندوق التنمية والتشغيل ، مؤسسة الاقراض الزراعي ، مؤسسة تنمية أموال الأيتام ، بنك المدن والقرى) وهي موزعة على كافة مناطق المملكة وتمول جميع أنواع المشاريع حسب اختصاص كل منها. (وزارة التخطيط ،1999-2003)

5- برنامج مساعدة الطلبة المحتاجين.

تقوم العديد من المؤسسات والجمعيات المحلية والأجنبية بتقديم المساعدات للطلبة المحتاجين ، ويقع في مقدمة المؤسسات الحكومية صندوق المعونة الوطنية الذي قدم القروض التعليمية لابناء الأسر المستفيدة منه ، وكذلك تلعب الجامعات الرسمية حالياً دوراً مهماً في هذا المجال من خلال تخصيص صناديق لدعم الطلبة المحتاجين .ويقدر عدد المستفيدين من برامج الدعم على مختلف المستويات ب 15 ألف طالب وطالبة . (الشخاتره ،2000)

6- برنامج تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية : ويسعى هذا البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الأقل حظاً من خلال تحسين خدمات البنى التحتية واطلاق مشروع التنمية المحلية الشاملة ، وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط ومؤسسة الإسكان، وقد قدرت تكاليف المرحلة الأولى من هذا المشروع ب (178) مليون دينار .(شتيوي ،2002)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

7- برنامج الخدمات العامة للفقراء .

ويتضمن هذا البرنامج تقديم الاعفاءات الجمركية ورسوم الخادمات للمعاقين حركياً ، وتقديم خدمات التأهيل الجسماني (صرف اللوازم الطبية مثل الكراسي المتحركة ، ولاسة الطبية والسماعات الطبية الى غير ذلك من المساعدات الطبية) والمكرمات الملكية من مساعدات عينية / مواد تموينية . (وزارة التنمية الاجتماعية، 1998)

وقد حققت هذه البراج تراجع في نسب الفقر من (21.3)عام(1997) الى (14.7) عام (2002) كما ورد في تقرير البنك الدولي تقييم الفقر في الاردن (2004) الا ان هذه النسبة ارتفعت الى(14.7)عام (2005)حسب تقريرمؤشرات الفقر .(دائرة الاحصاءات العامة ،2006).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- 10 مفهوم البطالة:

يمكن تعريف البطالة على أنها ***اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لايتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل.*** (الخصاونه،1998)

وعليه فان منظمة العمل الدولية تعرف الفرد العاطل عن العمل بأنه "***الفرد الذي يزيد عمره عن حدٍ معين ، وكان خلال فترة المرجعية الزمنية بدون عمل ، وهو حالياً جاهزاً او مستعداً للعمل ويبحث عنه***".(World bank, 1995)

ولغايات هذه الدراسة يمكن تعريف البطالة على أنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل ، وذلك خلال فترة زمنية معينة.

اما دائرة الإحصاءات العامة فتعمد الى تقسيم المتعطلين عن العمل الى قسمين:-

1- المتعطل الذي سبق له العمل : وهو الشخص الذي تجاوز الخامسة عشر من العمر ويبحث عن عمل ولدية القدرة للقيام به ، ولا يزاول خلال فترة الإسناد الزمني أي عمل ، على الرغم من انه سبق وعمل داخل الاردن او خارجه.

2- المتعطل الذي لم يسبق له العمل :وهو الفرد الذي جاوز الخامسة عشر من العمر ويبحث عن عمل يمتلك القدرة لادائه ولا يزاول خلال فترة الإسناد الزمني أي عمل ، ولم يسبق له ان عمل داخل الاردن او خارجه قبل ذلك. (دائرة الاحصاءات العامة،2006)

2-11 واقع البطالة في الاردن

تعتبر مشكلة البطالة مشكلة ناتجة عن تشوهات في جانبي العرض والطلب على القوى العاملة، وهذه التشوهات ناتجة أيضاً عن مجموعة من العوامل منها الاقتصادي كالنمو الاقتصادي وقدرته على إيجاد فرص العمل ، ومنها اجتماعي كالاتجاهات لدى أفراد المجتمع بالعزوف عن العمل في بعض أنواع من الأعمال على الرغم من توفر فرص العمل فيها ، ومنها أيضاً ديموغرافي كالارتفاع الكبير في الزيادة الطبيعية لعدد السكان والهجرات الداخلية والخارجية للقوى العاملة ، ويترتب على هذه المشكلات أيضاً مشكلات مرتبطة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسلوكي ، فعلى الصعيد الاقتصادي تعمل البطالة على هدر الاستثمارات الموجهة لتنمية الموارد البشرية في حين على الصعيد الاجتماعي تعمل البطالة على تخلف الجوانب الصحية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتعليمية ... الخ .اما في الجانب السلوكي فان البطالة تؤدي الى زيادة السلوكيات غير السوية في المجتمع والتي يندرج تحتها الانحراف ، والسرقات والقتل الى غير ذلك من المشاكل.

يتميز سوق العمل الاردني بانه مرسل ومستقبل للقوى العاملة بنفس الوقت ففي الوقت الذي ترى فيه الكثير من القوى العاملة الاردنية (والتي غالبا تحمل مؤهلا أكاديميا) تعمل في دول الخليج العربي بشكل خاص وفي دول العالم بشكل عام ترى الاردن مستقبل لقوى العمل التي يغلب عليها العمل في قطاع الإنشاءات ، في الوقت الذي ترى فيه عشرات الآلاف من الأردنيين العاطلين عن العمل والذين ينتظرون دورهم في ديوان الخدمة المدنية ، وقد يكون مرد ذلك عدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق المحلي من العمالة الفنية الماهرة وغير الماهرة ، مما خفض نسبة مشاركة القوى العاملة الى السكان .

وإذا ما أخذنا التركيب العمري للسكان والذين تزيد نسبة ممن هم دون (15)سنة في الاردن عن(37 %) فاننا نجد ان هذين العاملين قد خفضتا نسبة مشاركة القوى العاملة الى (25%) من عدد السكان .(دائرة الاحصاءات العامة ،2005)

والبطالة ظاهرة تصيب معظم اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها، وفي حالة الاقتصاد الاردني نلاحظ ان البطالة لازمت اقتصادنا منذ عقد الخمسينات على الرغم من اختلاف هذه النسب على مر السنين ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة البطالة في عقد الخمسينات تراوح أل (20%) انخفض هذا المعدل في نهاية الستينات ليصل الى (10 %) وعاود وارتفع في عام (1972) الى (14 %) وعاود لينخفض في (1981) ليصل الى (3.9 %) . (الخصاونه، 1998)

ولدى تتبع أسباب هذا التذبذب نجد ان للعوامل السياسية والأحداث العسكرية التي كانت تعصف بالمنطقة وما كانت تحدثه من تغيرات ديمغرافية وهجرات بشرية وتعطل البرامج وخطط التنمية السبب الاكبر في تذبذب هذه الأرقام فارتفاع نسب البطالة في عقد الخمسينات يمتد بأسبابه الى حرب (1948) وما نتج منها من أضرار اقتصادية وزيادة أعداد القوى العاملة الباحثة عن العمل في الأردن نتيجة الأعداد الكبيرة التي هاجرت من فلسطين بسبب هذه الحرب .

وفي بداية عقد الستينات ونتيجة لتطبيق الاردن لمجموعة من الخطط والبرامج التنموية ازدادت نسب التشغيل وانخفضت نسب البطالة الى (10%) عاود هذا الرقم بسبب حرب حزيران في عام (1967) للارتفاع بسبب توقف برامج التنمية من ناحية ونزوح أعداد كبيره من الفلسطينيين مرة اخرى الى الاردن . وامتدت آثار هذه المرحلة حتى عام (1973) تقريبا حيث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الارتفاع الذي حصل على اسعار البترول وما آل إليه الامر من زيادة في الطلب على الأيدي العاملة الاردنية فانخفض هذا المعدل حتى وصل عام (1981) الى (3.9 %) ، كماتم ذكره آنفاً.

ومع مطلع عقد الثمانينات بدأت اقتصاديات المنطقة بالتراجع بسبب الحرب العراقية الإيرانية والتي صاحبها انخفاض في اسعار البترول العالمية الامر الذي أدى الى تراجع عائدات الدول المصدرة للنفط مما اثر على فرص العمل للأردنيين في هذه الدول وتدني أجورهم من هنا بدأت أرقام البطالة تزداد في الاردن شيئا فشيئا حتى وصلت عام (1987) الى(8.3 %) ومع استمرار تراجع الوضع الاقتصادي محلياً الامر الذي أدى الى تخفيض العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ولما ألقاه ذلك من ظلال على الاقتصاد الاردني ، وتبني الحكومة برامج التصحيح الاقتصادي ارتفع معدل البطالة الى (10.3 %) عام (1989) . وفي عام (1991) ونتيجة لحرب الخليج الثانية والتي أسفرت عن عودة الكثير من القوى العاملة الاردنية في الخليج ارتفعت معدلات البطالة الى(18.8%) . ولاستهداف الحكومة لمعدلات البطالة وزيادة قيم النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1992 – 1996) بمجموعة من البرامج التنموية أدى ذلك الى انخفاض نسبة البطالة الى(12 %) عام (1996). (الشخاتره ،1998)

وفي العام (2000) بينت دراسة أصدرتها دائرة الإحصاءات العامة ان نسبة البطالة كانت آنذاك(14.4) وبقيت هذه النسبة تراوح مكانها خلال الأعوام الخمسة بعد الألفين مما يعني ارتفاع هذه النسبة سنويا بدءا من العام (1997) وهذا يدلل على ضعف قدرة البرامج الحكومية لاستيعات الأيدي العاملة المتزايدة .

وفيما يلي الجدول رقم (4) والذي يبين معدلات البطالة خلال الفترة (1987– 2005) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (4)

معدلات البطالة للأعوام من(1987) الى (2006) .

السنة	النسبة %
1987	8.3
1988	8.9
1989	10.3
1990	16.8
1991	18.8
1992	18.0
1993	18.8
1994	15.0
1995	14.2
1996	12.0
1997	13.2
1998	14.7
1999	15.6
2000	14.4
2001	14.7
2002	15.3
2003	14.5
2004	12.5
2005	14.8
2006	14.0

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، مسح العمالة والبطالة لعدة سنوات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

12-2 معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي

يلاحظ من الجدول رقم (5) ما يلي :-

- أعلى نسبة بطالة عام (1993) حسب المستوى التعليمي تركزت في صفوف خريجي كليات المجتمع ، وهذا ناتج عن قرار الحكومة بعدم تعيين خريجي كليات المجتمع في الوظائف التربوية في القطاع العام.
- يمثل المتعطلون عن العمل ممن هم دون المستوى الثانوي عام(1998) (53.8%) من مجموع المتعطلين في حين ان نسبة المتعطلين من حملة الثانوية العامة فما فوق(46.2%) من مجموع المتعطلين.
- اقل نسب المتعطلين جاءت في صفوف التلمذة المهنية مما يؤشر الى توفر سوق عمل لخريجي التلمذة المهنية مما يستدعي تكثيف جهود مؤسسات التدريب المهني لإعداد هذه الفئة الى سوق العمل خير إعداد .
- ارتفاع كبير لنسب العاطلين عن العمل في صفوف الجامعيين مما يعني زيادة أعدادهم السنوية بشكل لا يتناسب مع فرص العمل المستخدمة سواءا في القطاع العام او في القطاع الخاص.
- بشكل عام ، انخفاض مستوى المتعطلين عن العمل في صفوف الأميين والملمين في القراءة والكتابة.
- ارتفاع كبير لمعدلات البطالة في صفوف الجامعيين ، فبعد ان كانت هذه الأرقام في الأعوام (1993)فما دون تكاد تكون لا تذكر، ارتفعت في عام (1998)الى (15%)، وواصلت ارتفاعها في العام (2005) لتصل الى(24%) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (5)

التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المستوى التعليمي للأعوام(1987، 1993، 1998،2005)

المستوى التعليمي	% 1987	% 1993	%1998	%2005
أمي، ملم بالقراءة	24.1	5.9	6.5	1.3
ابتدائي	16.5	16.8	15.3	51.0
إعدادي	19.1	24.8	15.8	*
أساسي	–	–	13.5	*
تلمذة مهنية	–	–	2.7	*
ثانوي	15.7	15.8	12	11.2
كلية مجتمع	17.2	24.7	15	11.9
جامعي	–	–	15	24.6
المجموع	100	100	100	100

المصادر: – دائرة الإحصاءات العامة، مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر (1987)

– دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة والدخل(1993)

– دائرة الإحصاءات العامة ، مسح العمالة والبطالة والدخل(1998)

– دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة ، التقرير السنوي(2005)

* في هذا التقرير المستويات التعليمية التي دون الثانوية العامة وردت مجتمعة دون تفصيل لكل مستوى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

13-2 معدلات البطالة حسب المحافظات

الجدول التالي يبين الاختلاف في نسب البطالة بين المحافظات

جدول رقم(6)

معدل البطالة حسب المحافظات للسنوات(1987، 1993 ، 1998 و 2005) .

المحافظات	% 1987	% 1993	% 1998	%2005
عمان	14.4	17.9	14.7	32.0
ماديا *	–	–	17	3.0
الزرقاء	19	24.5	16.2	13.5
اربد	14	19.2	15.4	20.3
المفرق	12.3	16.8	14	5.7
جرش **	–	–	14.5	3.2
عجلون *	–	–	16	2.3
البلقاء	14.3	16.7	15.5	6.7
الكرك	15.2	16.1	15.5	6.8
الطفيلية	14.4	12.8	14.3	2.2
معان	12.7	12.6	14.1	2.4
العقبة ***	–	–	10.6	1.9

المصادر: مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر ، (1987)، دائرة الإحصاءات العامة

مسح العمالة والبطالة والدخل (1993)، دائرة الإحصاءات العامة

مسح العمالة والبطالة(1998)دائرة الإحصاءات العامة

مسح العمالة والبطالة(2005)دائرة الاحصاءات العامة

* كانت ضمن محافظة العاصمة

** كانت ضمن محافظة اربد

*** كانت ضمن محافظة معان

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويلاحظ من الجدول رقم (6) ما يلي:-

1- في عام (1993) ارتفاع نسب البطالة في جميع المحافظات عدا محافظتي الطفيله ومعـــان وسبب هذا الارتفاع يعود الى عودة الكثير من الأردنيين العاملين في دول الخليج جـــــراء حرب الخليج الثانية .

2- ارتفاع نسب البطالة في محافظة الزرقاء خلال أعوام (1993) و(1998)ويعزى ذلك الى انتقال المنشات العسكرية من المحافظة مما اثر على نسب البطالة وارتفاع نســب العاطلين عن العمل.

3- انخفاض نسب البطالة في العام(1998)مما كانت عليه في جميع المحافظات فـــــي العام (93)باستثناء محافظتي معان والطفيلة التي ارتفعت فيها نسب البطالة .

4- العقبة كانت اقل المحافظات في تسجيل نسب البطالة إذ كانت العـــــــام(1998) . (10.6%) وأصبحت(1.9%) في العام (2005) بعد ان تحولت الى منطقة اقتصادية حره.

5- في العام(2005) انخفضت نسبة البطالة في جميع الفئات العمرية باستثناء الفئة العمرية من(20-24) سنة والفئة العمرية من(25-39)سنة .

2-14 معدل البطالة حسب الفئات العمرية

ويلاحظ من الجدول رقم (7) التالي ما يلي:-

- يلاحظ على الفئة من(15 – 19) ان نسبة البطالة فيها ارتفعت بشكل كبير بين عامي 87 – 93 وان نسبة المتعطلين فيهم في عام(1993) كانت مـــن اكبـــر النسب بين جميع الفئات لكنها انخفضت في العام 2005 بشكل كبير.
- ما ينسحب على الفئة من(15 – 19) ينسحب على الفئـــة(20 – 24) وتـــأتي بالمرتبة الثانية بعد الفئة الأولى (15 – 19) من حيث نسبة البطالة .
- اقل ارتفاع في نسب البطالة بين العامين(87 و 93)كان بالفئـــة التـــي يزيـــد عمرها عن(60)عاما وفي عام(1998) كانت نسبة المتعطلين في صـــفوفهم اقل نسبة على لاطلاق .
- الفئات العمرية (40 – 49)و(50 – 59) سنة شهدت تراجعا في نسب البطالة بين صفوفها في جميع السنوات .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم (7)

معدل البطالة حسب الفئة العمرية للسنوات (1987، 1993 ، 1998 ،2005) .

الفئة العمرية	%/1987	%/1993	%1998	%2005
19 – 15	18.5	13.2	29	15.8
24 – 20	23.9	33.2	28	38.0
29 – 25	13.6	18	16.5	37.7
39- 30	7.3	8.9	8.2	*
49 – 40	10.6	9.9	7.3	7.2
59- 50	12.7	12.4	8.2	1.30
60 +	11.2	11.3	5.6	0.1

المصدر : مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر ،(1987)، دائرة الإحصاءات العامة

مسح العمالة والبطالة والدخل (1993)، دائرة الإحصاءات العامة

مسح العمالة والبطالة (1998)دائرة الإحصاءات العامة

مسح العمالة والبطالة (2005) دائرة الإحصاءات العامة

* الفئة من(30–39) مشمولة بالفئة (25–29) في هذا التقرير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

15-2 انواع البطالة

يمكن تقسيم البطالة الى الأشكال او الأنواع التالية:-

1- البطالة الاحتكاكية : وهي تعبر عن البطالة التي تحدث بسبب ترك العامل لمكان عمله بحثاً عن عمل آخر ، وعادة ما تكون هذه الفترة قصيرة.

2- البطالة الدورية : وهي تعبر عن البطالة التي تحدث نتيجة لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والناتج عن انكماش في الدورة الاقتصادية والتجارية.

3- البطالة الهيكلية: وهي البطالة التي تحدث نتيجة لاعادة هيكلة الاقتصاد مما يتسبب إلغاء بعض الوظائف ، واستحداث وظائف جديدة ، لا يستطيع الأفراد الذين تم الاستغناء عنهم الاستفادة منها كونهم لا يمتلكون بعض المهارات .

4- البطالة الموسمية:وتعبر عن زيادة عرض العمالة في بعض المواسم اكثر من غيرها كزيادة عدد الباحثين عن العمل بعد ظهور نتائج الثانوية العامة وتخرج الجامعيين وطلبة كليات المجتمع. او بعد انتهاء بعض المواسم الزراعية وما يحدث للعاملين في جني المحاصيل.

5- البطالة الإجبارية الشاملة: وتعبر عن البطالة التي تطال جميع غالبية القطاعات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع دون غيره او مهنة دون غيرها.

6- البطالة المقنعة: وهي تعني زيادة عدد العاملين في المؤسسة او القطاع عن العدد اللازم لإنجاز المطلوب ،والإنتاج الكفؤ، حيث ان هذا النوع من البطالة يعمل على خفض قيمة الإنتاج الحدي للعامل.

7- البطالة السلوكية او الاختيارية: وتعني عدم رغبة الباحثين عن العمل مزاولة بعض الأعمال وذلك لاسباب دينية او اجتماعية او شخصية او جغرافية أو لأسباب تتعلق بانخفاض الأجر الشهري كما يحصل حالياً في الوظائف المتوافرة في المدن الصناعية المؤهلة. (عبد الحليم، 1997)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

16-2 اسباب البطالة:

لقد ساهمت جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية سواءاً على المستوى المحلي أو على المستوى الاقليمي منذ مطلع الثمانينات ، ومنها الركود الاقتصادي العالمي مع بداية الثمانينات ، وانخفاض اسعار النفط العالمية ، وحربي الخليج الاولى والثانية ، واحتلال العراق وما نجم عن هذه الظروف من عودة اعداد كبيرة من العاملين في دول الخليج وتراجع الطلب على العمالة الاردنية. كل هذه الظروف ساهمت في زيادة نسبة البطالة على المستوى المحلي . ومهما كانت اسباب البطالة او نوعها فإن مرد ذلك قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة ، وهذا ناتج عن مجموعة من العوامل والاسباب منها ماهو داخلي ومنها ما هو خارجي .

فالعوامل الداخلية هي:-

1- انخفاض معدل النمو الاقتصادي بدءاً من العام (1982). فبعد ان كان عند مستوى (10%)سنوياً للفترة من (1976- 1982) نجد هذا المعدل ينخفض 2.5% سنوياً خلال الفترة من (83-87)ووصل الى سالب(0.5%) عام(1988) . (الشخاترة ،2000) ولم يتجاوز (3.1%) خلال فترة التسعينات حتى العام(2001) .الامر الذي حدّ من قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل كافية للمحافظة على مستوى البطالة حيث تشير التقديرات الى حاجة الاردن لاستحداث (45) ألف وظيفة جديدة لاستيعاب العمال الجدد ، الداخلين الى سوق العمل بالاضافة الى ثمانية الآف وظيفة اخرى سنوياً لتخفيض نسبة البطالة المقدرة بحوالي(15%) عند العام (2001). (وزارة التمية الاجتماعية ،2002)

2- تبني برامج التصحيح الاقتصادي التي اعقبت انخفاض سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية وما تمخض عنها من انكماش دور القطاع العام في احداث فرص العمل ضمن سياسات ضغط النفقات العامة، وزيادة دور القطاع الخاص في ادارة بعض مؤسسات القطاع العام.

3- ارتفاع معدلات النمو السكاني في المملكة حيث ان معدل الزيادة السنوية في السكان كانت حتى العام (1994) تقدر ب(4.7%) وانخفضت الى (3.7%) في الفترة (1994 -1996) ثم عادت وانخفضت لتصبح (2.1%)عند العام(2005). (دائرة الاحصاءات العامة ،مجموعة تقارير)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4- السياسة النقدية : مارس البنك المركزي سياسة نقدية متشددة كان من ضمن اجراءتها رفع اسعار الفائدة بقصد زيادة موجوداته من العملات الصعبة ، وضبط التضخم ، ففي الوقت الذي حققت هذه السياسة نجاحاً ادى الى دعم الميزان التجاري وزيادة المدخرات لدى البنك ، عانى الاقتصاد الاردني من اثارها السلبية التي تمثلت بتراجع الاستثمار ، مما اثر بشكل مباشر على المنشآت الصغيرة ،والتي بدورها توظف الكثير من العمالة المحلية.

5- ضعف مواءمة التعليم لمتطلبات سوق العمل ، فما زال التعليم يتجه نحوالتعليم الأكاديمي والذي يعاني خريجوه من بطالة عالية كما أوردنا في الجدول رقم (8) السابق ، في حين بين الجدول ان اقل نسبة بطالة بين خريجي التلمذة المهنية .

6- ازدياد أعداد العمالة الوافدة حيث ارتفع عدد العمال غير الأردنيين من 2228 عاملاً عام (1975) الى(260)ألفاً عام(2005) . (دائرة الاحصاءات العامة ،2005)

7- تزايد الإقبال على العمل من قبل الإناث مما زاد في نسبة قوة العمل الى عدد السكان والى معدل النمو السكاني السنوي. (وزارة العمل ،2005)

اما العوامل الخارجية فهي:-

1- انخفاض الطلب على العمالة الاردنية من قبل دول الخليج العربي ، وذلك مبني على خلفية انخفاض عائدات النفط في عقد الثمانينيات وأحداث سياسية وعسكرية مرت بها المنطقة خلال عقد التسعينيات .

2- عودة (300) ألف مواطن من دول الخليج العربي بسبب حرب الخليج الثانية عام (1990) من بينهم (70) ألف عامل . (وزارة العمل ،1997)

2-17 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة :-

للبطالة اثارها الاقتصادية والاجتماعية التي تلقي بظلالها على مستوى معيشة الافراد نذكر منها ما يلي :

1- ثاثير البطالة على الناتج المحلي الإجمالي : هنالك علاقة تبادليه بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة حيث ان ضعف كمية السلع والخدمات المنتجة تعني ضعف عوامل الإنتاج والتي تشكل القوى العاملة واحده من هذه العوامل ، وبذلك تزداد نسبة البطالة في الوقت الذي يؤدي فيه زيادة التوظيف الى زيادة الإنتاج والذي يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

يمكننا القول بأن زيادة البطالة تعني انخفاض الدخل القابل للتصرف مما يعني تراجع قيمة الاستهلاك ، وهذا له مردودين الاول على المستوى الجزئي(الافراد) حيث تراجع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مستوى معيشتهم والثاني على المستوى الكلي حيث تراجع النمو الاقتصادي مما يحدو بالشركات الى تخفيض كميات منتجاتها وبالتالي الاستغناء عن اعداد من القوى العاملة لديها . (عبد الحليم،1993)

2- تراجع الإيرادات الحكومية : ان الإيرادات الحكومية ترتبط بشكل مباشر بالناتج المحلي الإجمالي ، ولكون الاخير يتأثر بمستوى البطالة، فان الإيرادات ايضا ستتأثر بمستوى البطالة ارتفاعا او انخفاضا أيضا.

3- انخفاض معدلات الادخار :- حيث ان البطالة تؤثر على مستوى معيشة الافراد من خلال التاثير بالدخل المتاح ، فان الافراد يحرصون على عدم تاثر مستوى معيشتهم من خلال تقليص اوتخفيض ادخاراتهم وزيادة الجزء المخصص للانفاق .

4- تخفيض معدلات الاجور :- البطاله بمفهومها البسيط زيادة العرض على القوى العامله ، وحسب النظريه الاقتصادية فان زيادة العرض مع ثبات الطلب سيؤدي الى خفض السعر، وهذا ما يطبقه ارباب العمل بخفض الاجور التي هم على استعداداً لدفعها .

5- ارتفاع معدلات الإعالة :- ان التركيبة السكانيه للمجتمع الاردني تبين ان ما نسبية(41%) من السكان دون سن العمل ، وهذا بحد ذاته امر من شانه رفع نسبة ألاعاله ، فاذا ما أضفنا ان جزءاً من هم في سن العمل غير قادرين على ايجاد عمل ذا مورد او دخل ، فان نسبة الاعاله حتما ستزداد.

6- زيادة معدلات الجريمه: بينت التقارير الاحصائيه لمديرية الامن العام ان نسبة عاليه من الجرائم يقدم على القيام بها اشخاص عاطلين عن العمل تحت وطاة الظروف الاقتصادية والمعيشية والنفسية . (الزوايده ، 2000)

7- الآثار النفسية : ان البطاله تقود الى الشعور بالإحباط وهذا يؤثر بقيم الانتماء للفرد المتعطل عن العمل ، وهذا أمر في غاية الخطورة ن ومما يدلل على عمق هذا الاثر زيادة نسبة المنتحرين من الشباب المتعطلين عن العمل .

8- تدني مستوى المعيشة :- ان غياب الدخل بشكل كلي او جزئي للاسرة يؤثر سلبا على مستوى معيشة الأسرة ، ويؤثر على أنماط معيشتهم حيث يركزون على الاحتياجات الضرورية و لايستطعيون الحصول على السلع والخدمات التي من شانها رفع مستوى معيشتهم .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

المشاريع الصغيرة

(ماهيتها ، اهميتها، خصائصها، مراحل تطورها ، المشاكل التي تعترضها....)

المشاريع الصغيرة

3-1 تمهيـــــــــــد:

يتم التعاطي في العديد من دول العالم مع مشكلة الفقر على انها مشكلة تتعلق بالجانب الانساني والاجتماعي اكثر من تعلقها بالجانب الاقتصادي الانتاجي . فالفقر في معناه الاقتصادي هو عدم القدرة على الانتاج لاسباب قد تتعلق بضعف المؤهلات الإنتاجية المتوفرة لديه سواءاً كانت مالية أم مهنية أم جسدية،ام بالبيئة الاقتصادية العامة غير المواتية، التي لا تسمح لهذا الفقير بالاندماج في الاقتصاد الوطني الإنتاجي .

ونتيجة للفهم الخاطىء لمفهوم الفقر اجتماعياً وتحديد معونة مالية شهرية اوسنوية لمساعدة هذه الاسر لتوفير الحد الادنى من تكاليف الحياة الاساسية ، ونظراً لكبر العبء المالي المترتب على ذلك ،والذي يضغط على موازنة الدول الفقيرة ، لم يكن بمقدور هذه الدول الوصول الى كل الشرائح الفقيرة . ومما يزيد الامر سوءاً انه لدى مقارنة المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا الانفاق نجد ان حجم الانفاق اكبر من مردودا ته .

لهذا كله بدأت الدول بالبحث عن البدائل وكانت الظالة المنشودة في المشاريع الصغيرة ، لهذا انشأت هذه الدول مؤسسات متخصصة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة بغية تخفيف العبء على ميزانياتها من ناحية ورعاية الطاقات البشرية القادرة على الانتاج وتوفير سبل الحياة الكريمة من خلال العمل المنتج من ناحية ثانية .

3-2 تعريف المشاريع الصغيرة :

لايوجد لغاية الان تعريف موحد للمشروع الصغير تستطيع ان تعتمد عليه دول العالم وذلك كون كلمة صغير مفهوم نسبي يختلف من دولة الى اخرى ومن قطاع الى اخر داخل الدولة الواحدة ، لذلك فان هناك 55 تعريفاً مختلف في (75) دولة حسبما ورد في دراسة لمعهد جورجينا التكنولوجي . (صيام ،1999)

لكن هيئة المنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية عرفت المنشآت الصغيرة بالاعتماد على نوع النشاط الاقتصادي الذي تقوم به ،ففي المنشآت الصناعية يتوقف ذلك على عدد العاملين فيها ،وفي المنشآت الخدمية تستخدم قيمة المبيعات لتمييز المنشات الصغيرة من غيرها . (عبد الجابر والمحروق ،2003) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلى اية حال هناك عدة معايير تستخدم في التمييزبين المنشآت الصغيرة والمنشآت والكبيرة ومنها:

1- معيار عدد العاملين

يعتبر هذا المعيار من اكثر المعايير سهولة بالتطبيق حيث تتميز المنشآت الصغيرة باستخدامها عدداً محدداً من العاملين على الرغم من اختلاف هذا العدد من دولة الى اخرى ، الا انه في الاردن يعتبر المشروع صغيراً اذا كان عدد العاملين فيه(20)عاملاً فاقل . وحسب التوزيع العددي للمشاريع الصغيرة لقطاعات الصناعة والتجارة والنقل فان الصناعات التي تستخدم 5 عمال فأقل تشكل ما نسبته (89.5%) من مجموع المنشآت في هذه القطاعات .

2- معيار رأس المال المستثمر:

يتم التعبير عن رأس المال من خلال حجم الموجودات ويمتاز هذا المعيار ايضاً بسهولة تطبيقه كسابقه ، مع وجود الاختلاف النسبي بين الدول في حجم رأس المال. وفي حالة الاردن تعتبر المشاريع التي لايزيد رأسمالها عن (50) الف دينار مشاريع صغيرة.

3- مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

تمتاز المشاريع الصغيرة باستخدامها لتكنولوجيا ذات مستوى منخفض من التعقيد واستخدام آلات قديمة احياناً لتخفيف التكاليف . (الحموري ،1999)

3-3 خصائص المشاريع الصغيرة

ذكر (ابو دياب ،2000) ان المشاريع الصغيرة تمتاز عن المشاريع الكبيرة بمجموعة من الخصائص ومن اهمها :-

1. تتطلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة رؤوس اموال اصغر تتناسب وحجمها .
2. تعتبر اكثر كفاءة في استخدام رأس المال وتعبئة المدخرات .
3. تخدم اسواقاً محددة لا تشكل اهتماماً للمنشآت الكبيرة.
4. تستخدم عمالة مكثفة وبذلك تستوعب نسبة لابأس بها من الايدي العاملة.
5. تكلفة فرصة العمل فيها محدودة .
6. تستخدم او توظف تكنولوجيا محددة نسبياً في دول العالم الثالث وهذا لاينطبق على الدول الغربية.
7. لديها القدرة على التأقلم حيث تستطيع التكيف مع المتغيرات البيئية الخارجية .
8. تعتمد في ادائها على شخص واحد متعدد المهام مما يحدث ضعفاً ادارياً

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

9. ارتفاع نسبة الفوائد على القروض التي تمولها بما لايقل عن(2%) عن المنشآت الكبيرة

.

3-4 أهمية المشاريع الصغيرة

تمثل المشاريع الصغيرة أحد أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص ، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، ورفع مستويات الادخار والاستثمار واستغلال المواد الأولية المحلية، ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة فيما يلي :-

اولاً:- الأهمية الاقتصادية

يمكن اجمال الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة بما يلي :

1- **عدالة التنمية الاقتصادية** :- من أهداف خطط التنمية تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الدخل والقوة الشرائية وتوفير فرص العمل على مختلف الأقاليم ، وحيث أن وجود أو توزيع المشاريع الصغيرة جغرافيا بشكل واسع على مختلف الأقاليم ، فإنها تساهم في تحقيق هذه الأهداف وتعمل على تنمية المجتمع .

2-**تنمية الصادرات** : ويتحقق ذلك من خلال قيامها بإنتاج مدخلات إنتاج المشاريع الكبيرة مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية .

3- **إيجاد فرص عمل جديده** : حيث ان العمل في المشاريع الصغيرة لا يتطلب مهارات فنية عالية من جانب، وحيث أنها موجودة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من جانب آخر، وانخفاض تكلفة فرصة العمل فيها مقارنه مع فرص العمل في المشاريع الكبيرة ، فإنها تعتبر ذات قدرة عالية في امتصاص البطالة وإيجاد فرص عمل جديده.

4- **خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها** : تعمل المشاريع الصغيرة على إعداد العمال المهرة وإكسابهم الخبرة والمهارة وانتقالهم للمشاريع الكبيرة ذات الأجور الأكبر، وبذلك تخدم العمال وتخدم المشاريع الكبيرة في وقت واحد. كما أنها تعمل على خفض تكاليف الإنتاج للمواد التي تدخل في عمليات الإنتاج في المشاريع الكبيرة .

5- **تعظيم الفائض الاقتصادي** : إن مقارنه الفائض الاقتصادي مع راس المال المستثمر والعامل يظهر أن المشروعات الصغيرة اكفأ من المشروعات الكبيرة من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة راس المال . (صيام ،2003)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً:- الأهمية الاجتماعية

يذكر (ابو دياب، 2003) ان الاهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة تنبع من الآتي :

1- التوظيف الأمثل للموارد البشرية.

يعتبر التوظيف الأمثل(الكامل) الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي حيث انه وفي غياب هذا التوظيف، فان طاقات بشرية قادرة على ممارسة النشاط الاقتصادي من خلال الإنتاج ستبقى خارج الحلبة الاقتصادية ، مما يعني ضياع فرصة أي إضافة لمجهودات هذه الفئة إلى الناتج القومي الإجمالي.

كما أن المشروعات الصغيرة تمتاز بالقدرة على توفير فرص العمل لكافة أفراد الأسرة حتى للأبناء الذين على مقاعد الدراسة فباستطاعتهم اشغال أوقات فراغهم في ممارسة أعمال نافعة لهم ولاسرهم ، وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة التي تمارس نشاطاً اقتصادياً من خلال بيتها ومباشرتها لواجباتها البيتية ، كأعمال الخياطة والتطريز والتصنيع الغذائي (الألبان ، الخضر، الفواكه).

2- عدالة توزيع الدخل .

عدالة التوزيع تأخذ بالحسبان ثلاثة أبعاد، الأول حاجة الفرد ،والثاني مستوى الدخل القومي، والبعد الثالث جهد الفرد المبذول. ومن هنا يأتي تمويل المشروعات الصغيرة بالفرصة الكبيرة لتأمين فرص عمل لعدد كبير من أفراد المجتمع مما يمكنهم من الحصول على دخول خاصة بهم هي بالأصل جزء من الدخل القومي. ناهيك عن إسهام هذه الفئة بوفرة الإنتاج خاصة للسلع التي تستورد من الخارج.

3- الاستقرار الاجتماعي.

تتيح المشروعات الصغيرة الفرصة أمام أعداد كبيرة من المهنيين وربات البيوت بأن يصبحوا مالكين لمشاريع صغيرة بدلاً من عملهم بها كأجراء، وهذا يساهم بزيادة عدد أفراد الطبقة الوسطى، ويقلل من عدد أفراد الطبقة الفقيرة . كما أن لهذه المشاريع الدور الكبير في تنمية روح التعاون والتكافل ، سواءاً على مستوى الأسرة الواحدة ، أو على المستوى المجتمعي في الريف والتجمعات الشعبية.كما انه وفي مجال ذكر المزايا الاجتماعية للمشروعات الصغيرة لا يمكن إغفال دورها في رفع المشاركة الشعبية بوجه عام والنسوية بشكل خاص في الاقتصاد الوطني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3-4 أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الأردني :-

تلعب المشاريع الصغيرة دورا أساسيا في الاقتصاديات الوطنية للبلدان النامية، ويزداد هذا الدور في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي باعتبارها نقطة الانطلاق لتطوير النشاط في أي بلد. وقدعُرف من خلال خصائص المشروعات الصغيرة استيعابها الكبير للأيدي العاملة، واستخدامها للموارد المحلية المالية والبشرية، ولالقاء الضوء على أهمية المشروعات الصغيرة في الأردن سنتناولها من خلال أعدادها ،واعداد العمالة بها ، الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي ، والقيمة المضافة.

1- أعداد المشروعات الصغيرة :-

تنامى عدد المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الأردني بشكل كبير جدا خلال الفترة من عام (1987) وحتى عام(2004) حيث كانت في العام(1987) ما يقارب(7923) منشأة في القطاع الصناعي في حين ارتفع هذا العدد في العام (1999) ليصل(20092) منشأة ويمثل هذا العدد ما نسبته (82%) من اجمالي عدد المنشآت الصناعية مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذه المنشآت تشّغل اقل من خمسة عمال ، واذا ما ضفنا عدد المنشآت التي تشغّل من (5 – 19)عاملاً ، ترتفع هذه النسبة لتصل(98%) من مجمل منشآت القطاع الصناعي . وقد حققت المنشآت الصغيرة هذه الزيادة على الرغم من الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة التي كان من أهمها تخفيض قيمة الدينار الأردني وحرب الخليج وغيرها من الأحداث التي عصفت بالمنطقة مما يؤكد على اهمية المشاريع الصغيرة في الاردن. (عبد الجابر والمحروق،2003)

وذكر(حداد والخطيب،2005) انه في العام (2000) بلغ عدد المنشآت بكافة قطاعاتها التي تشّغل اقل من (5) عمال (106730) منشأة . وفي العام (2001) كان عدد هذه المنشآت (103753) منشأة وفي عام (2002)كان العدد (105662) منشأة في الوقت الذي بلغ العدد في العام (2004) (126194) منشأة.

وقد بين التعداد العام للمنشآت الاقتصادية عام(1999) ان محافظة اربد حظيت بما نسبته (18.6%) من عدد المنشآت الاقتصادية الكلي البالغ انذاك (145034) منشأة مع ملاحظة عدم اعتبار عدد العاملين في المنشأة الواحدة.حيث كان عدد المنشآت الصغيرة في محافظة اربد (27062) منشأة . أما فيما يتعلق بمنشآت القطاع العام فان نسبة المنشآت التي توظف اقل من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(20)عاملا تشكل (98.7)من إجمالي المنشات في هذا القطاع .(دائرة الاحصاءات العامة ،1999)

2- العمالة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ركزت الخطط التنموية المتعاقبة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالقوى العاملة وإيجاد فرص عمل جديده لها، وذلك لحل مشكلتي الفقر والبطالة .

وقد بينت (دائرة الاحصاءات العامة، 2000) ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن تستوعب (80%) من إجمالي القوى العاملة في الوقت الذي تصل فيه هذه النسبة في أمريكا مثلا إلى(53%)، وللفارق الكبير جدا بين الاقتصاديين المذكورين تعتبر النسبة المذكورة مقبولة على مستوى الاقتصاد الأردني .

وقد بلغ عدد العاملين في المنشات الصغيرة التي توظف اقل من خمسة عمال في العام(2000) (210434) عاملا من اصل مجموع العاملين البالغ (459606)عاملاً أي ما نسبته (45.7%) . وازداد هذا العدد في العام (2004) ليصبح (227075)عاملاً من اصل (603523) عامل أي ما نسبته(37.6%) ويأتي هذا الانخفاض في النسبة نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد العاملين في المنشآت التي تشّغل ما يزيد عن(100) عامل حيث ارتفع العدد من (99109) عام (2000) الى (182927)عاملاً عام (2004). (داءرة الاحصاءات العامة ،2000)

3- الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي :-

تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويحتل القطاع التجاري الدرجة الأولى في المساهمة في الناتج الكلي، أما عن إنتاجية عنصر العمل فقد كان قطاع التجارة صاحب الصدارة فيه في الوقت الذي كان القطاع الصناعي في مؤخرة القائمة. (عبد الجابر والمحروق ،2003)

4- القيمة المضافة :

أشارت بيانات(دائرة الإحصاءات العامة ،1996) إلى أن القيمة المضافة التي حققتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ازدادت من (27) مليون دينار عام (1986) لتصل إلى 55

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مليون دينارعام (1989) م. إلا أن هذا الرقم انخفض ليصل إلى(49) مليون عام (1990) وذلك بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وانخفاض سعر الصرف للدينار الأردني، وعاود ليرتفع ليصل إلى 56 مليون عام (1991)، و(80) مليون عام (1992) .هذا وقد أشار (المحروق وعبد الجابر ،2003)إلى أن القيمة المضافة للمنشآت الصغيرة للعام(2002)بلغت (126)مليون أي ما نسبته (2.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي . في الوقت الذي أشارت (الامانة العامة لجامعة الدول العربية،2005) في تقريرها الاقتصادي إلى أن القيمة المضافة عام (2004)وصلت إلى (131) مليون دينار.

3-5 مراحل تطور برامج الإقراض للمشاريع الصغيرة

لقد أدركت الحكومات الاردنية أن مشكلة الفقر والبطالة لا تحل بتقديم المعونات المالية، فأنشأت مجموعة من المؤسسات المتخصصة لتعمل إلى جانب الهيئات التطوعية المحلية منها والدولية لمساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل من خلال اقامة مشاريع خاصة بهم في المجالات المختلفة وتوفير المساعدات الفنية من تأهيل وتدريب بالاضافة الى تقديم التمويل اللازم بشروط ميسرة ، لتمكين المنتفعين من تحقيق غاياتهم وبما يتلاءم مع أهداف المؤسسات ونشاطاتها التنموية .

وفي هذا الصدد أجمعت الدراسات على أهمية المشاريع الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر والبطالة كونها مشاريع مكثفة للعمالة ومولده للدخل ، هذا بالإضافة إلى استخدامها للموارد المتوافرة في المجتمعات المحلية وتلبية حاجات هذه المجتمعات من السلع والخدمات . لهذا فقد حضيت مشاريع الأسر المنتجة ومؤسسات الإقراض الحكومي وغير الحكومي بالتطوير من خلال برامج خطط التنمية المتعاقبة . وعلى الرغم من وجود مثل هذه الجهود لتضييق فجوة الفقر المتمثلة ببرامج خطط التنمية إلا أن هذه الجهود تبقى مبعثره وبحاجة إلى التنسيق سواءاً على صعيد الوصول الى الفقراء وتقديم البرامج التي تناسبهم ، أو على صعيد وصول الفقراء الى مصادر التمويل وحصولهم على حصتهم من الحجم الكلي للقروض ، وذلك بسبب سياسات وإجراءات صرف القروض .

ويمكن تتبع تطور برامج الإقراض الصغير في الأردن من خلال تقسيم مراحل تطورها الى ثلاث مراحل وهي على النحو الآتي :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المرحلة الأولى القروض الحسنه (1975 – 1990)

بالرغم من عدم وجود جهاز حكومي أو أهلي متخصص في رعاية مشاريع الاقراض في هذه المرحلة إلا أنها تعد البدايات في تجربة تمويل وتنمية مشاريع الاقراض ، ففي عام 1975 ولدت تجربة صندوق الحرفيين تحت رعاية ومظلة بنك الإنماء الصناعي. وكان هذا الصندوق يستهدف الحرفيين والمهنيين العاطلين عن العمل، ويوفر لهم التمويل بشروط ميسره ويساهم البنك المركزي بنحو (30 %) من مصادر اموال الصندوق البالغة (7)ملايين دينار. (ابو زر،1999)

وفي مجال مساهمة وزارة التنمية الاجتماعية في تطوير وتنمية برامج الاقراض ، قامت الوزارة في عام (1985) باستحداث برنامج الأسر المنتجة ، وكذلك الأمر بالنسبة لصندوق المعونة الوطنية الذي تأسس في النصف الثاني من عقد الثمانينات والذي يقدم القروض للفقراء بهدف زيادة اعتمادهم على ذاتهم عوضا عن صرف المعونات النقدية المتكررة لهم .

ما يميز هذه المرحلة أن القروض كانت ميسره ودون فوائد سنوية مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض الصغيرة وشجع على إمكانية التوسع ودخول جهات أخرى في إدارة برامج الاقراض لتغطية الطلب المتزايد ، إلا أن الدراسات أشارت إلى ضعف قدرة هذه البرامج الاقراضيه على تحقيق أهدافها سواءاً من خلال الوصول للمستفيدين أو على استمرار مشاريعها وذلك لاسباب ضعف المتابعة والأشراف ومحدودية خبرة القائمين عليها .(الزوايده ،2000)

المرحلة الثانية المشاركة (1991 – 1996)

شهدت هذه المرحلة ونتيجة للطلب المتزايد على القروض الصغيرة تأسيس مؤسسات متخصصة مثل صندوق التنمية والتشغيل لمساعدة الفئات المتضررة من برامج الإصلاح الاقتصادي وازدياد نسب الفقر والبطالة . وتضاعفت في هذه المرحلة أعداد المشاريع الممولة من جانب المنظمات غير الحكومية واتسعت الرقعة الجغرافية المشمولة بهذا التمويل، وساعد في ذلك الاهتمام ببرامج التدريب لاعداد كوادر مدربة لادارة برامج الاقراض تارةً وتدريب الفئات الفقيرة أو المستفيدة تارةً أخرى .

وكاستراتيجية لزيادة فاعلية هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها لا سيما التطوعية منها ،عمدت هذه المؤسسات الى تصميم آليات إقراض بمشاركة أفراد المجتمع المحلي في إطار عملية التنمية ، ومن الأمثلة على ذلك صناديق الائتمان المشتركة بين الجهات الممولة وأفراد من المجتمع المحلي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المرحلة الثالثة العمل من اجل الاستدامة (1997 وحتى الآن)

تميزت هذه المرحلة بزيادة اعتماد الجهات الاقراضية على ذاتها وتعزيز قدراتها المالية من خلال تعديل أسعار الفائدة والمرابحة المفروضة على القرض، ووضع ضمانات تكفل استرداد القروض المستحقة . ومن الأمثلة على ذلك زيادة نسب المرابحة لصناديق الائتمان من(7 %) إلى(12%)، وتغيير نوع الضمانات التي يطلبها كل من صندوق المعونة الوطنية ووزارة التنمية الاجتماعية بضرورة كفالة موظف حكومي لصاحب المشروع .كما تميزت هذه المرحلة بالتركيز على اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع للتأكد من قدرة الفرد أو الأسرة على إدارة المشروع مالياً وفنياً.. (الزوايده، 2000)

الا ان مثل هذه القرارات قد تحرم الكثيرين من الانتفاع من قروض هذه الصناديق او قد تكون سبب في فشل مشاريعها، بسبب ارتفاع نسب المرابحة او لعجزها عن توفير الكفيل بالشروط المطلوبة.

كما تميزت هذه ايضا بتأكيد بعض المنظمات التمويلية على إشتراك المرأة من خلال تأهيلها بقروض صغيرة ، وخصصت لها برامج اقراضية خاصة بها . (العتوم ،2000)

3-6 تطور مشاريع الاقراض الصغير

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة اهتماما" بالمشروعات الصغيرة وبرامج تمويلها، وخاصة في الدول النامية ، وقد سبقت الدول الصناعية الدول النامية بالتنبه إلى أهمية المشاريع الصغيرة لاعتقادهم بدورها المهم في رفع مستويات الادخار والاستثمار واستغلال الموارد المتوفرة محلياً ، ودورها في إيجاد فرص عمل واعادة توزيع الدخل .(الساقي ومهدي ،1999)

ونظراً لزيادة التوجه من قبل المواطنين على تنفيذ مشاريع خاصة بهم زاد الطلب على تمويل هذه المشاريع . مما أدى في أحيان كثيرة إلى عدم كفاية الائتمان خاصة من الجهات الحكومية التي تقدم خدمات التمويل بأسعار فائدة متدنية ،وفي بعض الاحيان تكون قيم التمويل معفاة من الفوائد.

وقد أظهرت مجموعة من الدراسات من ضمنها دراسة قام بها (برنامج دعم وتطوير بنية الأعمال في الأردن Amir) في نيسان (1998) أن عدداً قليلاً من المشاريع الصغيرة تحصل على التمويل من مؤسسات الاقراض الرسمية وغير الرسمية ، وان نسبة(74%)منها تعتمد على مدخراتها الذاتية في تمويل مشاريعها ، وان فقط (10%) فقط استفادت من القروض المصرفية ،و(1%)استفادت من قروض المؤسسات غير الحكومية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد ذكرت بعض الدراسات التي أجرت استقصاء حول أسباب عدم استفادة كثير من المشاريع الصغيرة من خدمات المؤسسات التمويلية ومنها دراسة (علي ،1999) ما يلي :

1- أن البنوك تحجم عن تمويل القروض الصغيرة نظراً لارتفاع تكاليف ادارة هذه القروض ومتابعتها ، ونقص الخبرات لدى موظفيها.

2- عدم مقدرة أصحاب المشاريع على توفير الضمانات الكافية لتوثيق القروض الممنوحة.

3- القيود البيروقراطية والتعقيدات الإدارية وبطء الإجراءات التي تزيد من تكاليف المعاملات لصاحب المشروع الصغير .

4- عدم الشرعية الإسلامية للقروض الممنوحة نظراً لوجود قيم فوائد مرفوضة دينياً.

5-الجهات التمويلية بما فيها صناديق الائتمان تلجأ إلى الاقراض قصير المدى مما يرفع في قيمة القسط الشهري ، مما يتوجس المستثمرون منه خيفة" بعدم الوفاء بالأوقات المحددة.

بقيت خطط التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول النامية تعتمد على المساعدات والمنح والقروض التي تأتي من الدول الصناعية . إلا أن هذه المساعدات والمنح لم تدم طويلاً ، ولم تحقق التنمية المنشودة لعدم كفايتها من ناحية ، ولكونها آنية وعينية من ناحية ثانية . وأخذت بالتلاشي واحدة بعد الأخرى. من هنا جاء إدراك هذه الدول أفراداً وحكومات بأن مساعدات الدول الغنية ، لايمكن أن تحدث التنمية المطلوبة ، وان إحداث التنمية يقع على عاتق المجتمعات والحكومات من الداخل وليس من خلال الاعتماد على أي جهة غريبة عن المجتمع.

وعليه قامت مؤسسات رسمية وغير رسمية للعمل في مجال تمويل المشاريع الصغيرة مالياً وفنياً، مثل المؤسسات غير الرسمية والتعاونيات التي تم تطويرها لتقديم الخدمات لاصحاب المشاريع الصغيرة بصورتها المثلى ، واتحادات المرأة ، واتحاد المزارعين ، والجمعيات الخيرية والمؤسسات التطوعية . هذا على المستوى المحلي ، وعلى مستوى المنظمات الدولية هناك منظمات دولية تعمل في هذا المجال مثل منظمة كير، ومنظمة العناية بالطفل ومنظمات أمريكية وأسترالية وألمانية ويابانية عديدة منتشرة في كثير من البلدان النامية ، تقدم خدمات التمويل للمشاريع الصغيرة من خلال صناديق إقراض تدار من قبل لجان محلية ، ولا يستهان بدور هذا القطاع اذ تبلغ نسبة الاقراض فيه إلى القطاع العام الثلثين . (الشريده ،2000)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كما أن الحكومات عملت على إقامة مؤسسات تهدف الى تمويل المشاريع الصغيرة ومساعدتها عوضاً عن وقوعها فريسة للمرابين. إلا أن هذه المؤسسات تتمركزمعظمها في المدن والتجمعات الكبيرة مما يحرم سكان الأرياف والمناطق البعيدة الاستفادة منها. ومن هنا تدخلت المنظمات غير الرسمية لتغطية هذا العجز، ناهيك عن سهولة الضمانات التي تطلبها هذه المنظمات ومرونتها حسب طبيعة المنطقة والمجتمع ، فالصناديق الاقراضية التي تنشئها تدار من قبل لجان من نفس المنطقة ، وهم الذين يحددون نوع الضمانات والتي قد تصل أحيانا إلى الضمانات الجماعية أو المقاطعة الاجتماعية أو خسارة الفرصة بالاقتراض مستقبلا، ويمكن حصر دور المنظمات غير الحكومية لاصحاب المشاريع الصغيرة بما يلي:

1. تقديم القروض المباشرة للذين لا يستطيعون الحصول عليها من الجهات الحكومية
2. توفير الضمانات للمقترض عند الجهات الرسمية بقصد تسهيل عملية الاقتراض.
3. العمل كحلقة وصل مع مؤسسات القطاع الرسمي وذلك للمساعدة في دراسة طلبات الاقراض أو الإشراف على استعمال القروض وضمان تسديدها .

وعلى المستوى المحلي هناك العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تتولى عمليات الاقراض الصغير، من ابرزها على المستوى الرسمي :مؤسسة الاقراض الزراعي ، صندوق التنمية والتشغيل ، وزارة التنمية الاجتماعية ، صندوق المعونة الوطنية ، مؤسسة تنمية اموال الايتام وبنك الانماء الصناعي . اما مؤسسات القطاع الاهلي او غير الرسمي فتظم: الصندوق الاردني الهاشمي ، مؤسسة نور الحسين ، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، وكالة الاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، صندوق اقراض المرأة ، الشركة الاردنية لتمويل المشاريع الصغيرة.

وعلى الرغم من هذا الكم من المؤسسات غير الرسمية التي تعمل في مجال الاقراض الصغير ، الا ان الدور الاكبر لهذا النشاط يبقى للمؤسسات الرسمية حيث تحظى بنسبة(91%) من مجمل المبالغ المقرضة والبالغة(111) مليون دينار . (شتيوي ،2001)

وللاطلاع على هذا القطاع نستعرض بعضاً من مؤسسات الاقراض الرسمية ونلاحظ التطور في عدد القروض وحجم التمويل لكل منها:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- صندوق التنمية والتشغيل

أنشـــئ الصـــندوق فـــي نهاية عام (1989) بقصد المساهمة في التخفيف من حدة الآثار الســـلبية الـــناتجة عن تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي على الفقراء والعاطلين عن العمل ،وباشر عملياته الاقراضية مع بداية عام (1991).

وفيما يلي جدول يبين عمليات الاقراض الشامل من العام (1991 وحتى 2006) :

جدول رقم (8)

مشاريع صندوق التنمية والتشغيل ومبلغ التمويل السنوي خلال الفترة من العام (1991-2006)

السنة	عدد المشاريع	مبلغ التمويل السنوي/دينار
1992-1991	833	3,834,712
1993	477	2,806,228
1994	803	3,087,419
1995	781	3,840,476
1996	937	4,849,020
1997	1231	2,838,121
1998	1041	2,586,525
1999	1255	4,177,737
2000	2112	6,104,092
2001	1083	3,329,508
2002	4044	5,855,012
2003	5015	7,393,117
2004	4454	9,969,972
2005	4478	9,483,068
2006	3128	6,808,980
المجموع	31,672	76,964,278 دينار

المصدر : صندوق التنمية والتشغيل ، مجموعة تقارير سنوية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعـند النظـر إلى الجدول رقم (8) نلاحظ التطورالمتواصل في أعداد المشاريع الممولة من خـلال الصـندوق ولاسـيما فـي الفترة بعد عام (2000) حيث بينت الأرقام ان الفترة من (1991– 1999)تم فيها تمويل (7,362) مشروعاً بمبلغ (2,802,520) ديناراً في حين شهدت الفترة من(2000) ولغاية (2006) تمويل (24,310) مشروعاً بقيمة (49,099,057) دينار، وهـذا يشـير الـى أن حجم التمويل كان ثلاثة أضعاف ما كان عليه في الفترة من (1991 – 1999).

وقد ورد في تقارير الصندوق من حيث التوزيع الجغرافي لهذه المشاريع حسب المحافظات ،ان محافظة اربد قد حظيت بما نسبته (15.7%) من مشاريع الصندوق المنفذة خلال الفترة مـن عام(1991) الى عام(2000) ، وتاتي بذلك ثانياً بعد العاصمة عمان التي استحوذت علـى (22%) مـن هـذه المشاريع.وتأتي هذه النسبة قريبة من نسبة التوزيع السكاني في المملكـة حـيث تأتـي محافظـة اربد بالمرتبة الثانية بعد العاصمة من حيث عدد السكان. (صندوق التنمية والتشغيل ،2000)

وفـي الفترة من عام (2001 – 2006) انخفضت نسبة المشاريع الممولة في محافظة اربد مقارنة مع بقية المحافظات الى (12.5%) من مجمل مشاريع الصندوق . ويعود السبب لهذا الانخفـاض إلـى توجيه الصندوق مشاريعه الاقراضية نحو المناطق الاشد فقراً ، وتطوير آليات لتنفيذ ذلك. وكان من ابرز هذه الاليات تسيير عربات مجهزة تقوم بعمليات الاقراض فـي كافـة مناطق وقرى المملكة ، وافتتاح فروع جديدة في المناطق النائية . كما ان هناك بعـض القـرارات التـي اثـرت فـي ارتفاع نسب البطالة وزيادة عدد الفقراء في بعض المحافظـات ومـنها قرار نقل معسكرات الزرقاء مما زاد في الطلب على هذه المشاريع ، وبالتالـي ازدياد نسبة المشاريع المنفذة في هذه المحافظة من (6.2%) عام(2000) الى (16.9%)عام(2006) . (صندوق التنمية والتشغيل ،مجموعة تقارير)

2- وزارة التنمية الاجتماعية / برنامج الأسر المنتجة

ابـتدأت وزارة التنمـية الاجتماعية العمل ببرنامج الأسر المنتجة والذي تمول من خلاله مشـاريع أسـرية صـغيرة للأسر القادرة على الإنتاج وادارة المشاريع من خلال مواردها البشـرية ، وذلـك للحد من مشكلتي الفقر والبطالة التي أخذت أرقامها بالتفاقم بعد النصف الأول مـن العقـد الثامن من القرن المنصرم ، خاصة بعد الأحداث التي عصفت بالاقتصاد الأردني وما نجم عنها من تخفيض لسعر صرف الدينار الأردني ، وتطبيق لبرامج التصحيح

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصادي التي أصابت بالضرر الطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل نظراً لتوقف الحكومة عن تقديم الدعم عن بعض السلع والخدمات . وفيما يلي الجدول الذي يبين عدد القروض والمبالغ المقرضة على مدار السنوات من (1985) ولغاية(2005) :

الجدول رقم (9)

عدد قروض وزارة التنمية الاجتماعية والمبالغ الإجمالية المنفذة خلال الفترة من (1985- 2006) .

السنة	عدد المشاريع	مبلغ التمويل السنوي
1998 – 1985	739	478,648
1999	186	188,900
2000	137	123,150
2001	135	122,500
2002	155	139,500
2003	278	329,430
2004	228	340,300
2005	184	291,380
2006	221	325100
المجمـــــــــــــوع	2,265 مشروع	2338,908 دينار

***الجدول من إعداد الباحث بعد الرجوع إلى وثائق وزارة التنمية الاجتماعية.**

ويلاحظ من الجدول رقم (9) أن الفترة من(1985- 1998) نفذت وزارة التنمية الاجتماعية فقط (739) مشروعاً بمبلغ (478648) ديناراً بمعدل (53) مشروع في كل سنة وبمتوسط مبلغ وقدره (34190) دينار لكل سنة ، في حين كان عدد المشاريع المنفذة خلال الفترة من (2000) ولغاية 2006 م (1338) مشروعاً بمبالغ تصل الى (1676361) دينار وبمعدل (186) مشروعاً في السنة وبمتوسط (225210) دينار سنوياً.

يلاحظ من الأرقام أعلاه أن هناك زيادة كبيرة في المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة في ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية وصلت إلى ثلاثة أضعاف الفترة السابقة . وقد انعكس هذا على أعداد المشاريع المنفذة أولاً إذ ارتفع العدد إلى (1338) خلال السنوات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السبع الأخيرة ، و زيادة مبلغ التمويل للمشروع ثانياً ، مما سمح بإنشاء مشاريع ذات عائد افضل للأسر وديمومتها وتحقيقها لفرص عمل حقيقية اكبر.

اما فيما يتعلق بعدد المشاريع المنفذة في محافظة اربد فقد بينت وثائق وزارة التنمية الاجتماعية ان عدد المشاريع المنفذة حتى نهاية العام (2005) بلغ (192) مشروعاً ممثلاً ما نسبته (9.4%)من مجمل المشاريع . وتعتبر هذه النسبة متدنية مقارنة مع ما تمثله نسبة سكان المحافظة الى سكان المملكة والبالغة (17.8%) كما اوردت(دائرة الاحصاءات العامة ،2005). ويعود السبب في تدني هذه النسبة الى استهداف الوزارة بهذه المشاريع في اعوام الثمانينيات والتسعينيات للمناطق الاشد فقراً وبعضها الآخر بعد العام (2000) وذلك بعد ان توسعت الوزارة في برامج الاقراض وزيادة المبالغ المخصصة لذلك وشمول كافة الوية المملكة بهذه المشاريع .

3- مؤسسة الاقراض الزراعي

تأسست عام (1959) وبدأت أعمالها عام(1960) لتخدم مشاريع القطاع الزراعي بهدف تنميته وتحسين أحوال العاملين فيه وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .ومنذ تأسيسها وحتى نهاية العام (2006) مولت المؤسسة مشاريع بلغت قيمتها نحو(342)مليون دينار، انتفع منها نحو (181) ألف مقترض . وبالنظر الى توزيع المشاريع حسب الاقليم والمحافظة ، نجد ان محافظة اربد تتراوح نسبة المشاريع فيها عبر الاعوام من(1995 –2006) بين (13%)و(22 %) . وفي معظم السنوات كانت تتعدى أل(18%) وهي النسبة القريبة من نسبة سكان المحافظة الى سكان المملكة . وقد يعود السبب في ارتفاع نسب هذه المشاريع الى طبيعة المنطقة الزراعية والتي تتفق مع اهداف المؤسسة التمويلية. (مؤسسة الاقراض الزراعي ، مجموعة تقارير)

والجدول رقم (3) التالي يبين تطور وأعداد القروض الكلي وعلى مستوى الاقليم وعلى مستوى المحافظة :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (10)

عدد قروض مؤسسة الاقراض الزراعي الكلي وعلى مستوى اقليم الشمال وعلى مستوى محافظة اربد والاهمية النسبية للقروض خلال الاعوام (1995 – 2006)

السنة	العدد الكلي للقروض	عدد القروض على مستوى إقليم الشمال	عدد القروض على مستوى محافظة اربد	الاهمية النسبية %
1995	7251	3117	1381	18.9
1996	8272	3391	1464	17
1997	6707	2347	1220	18.2
1998	7879	2591	1213	15.4
1999	10504	2962	1266	13.4
2000	8260	2608	1321	16
2001	4166	1633	767	18.3
2002	8260	1850	1478	18
2003	3854	1614	782	20.3
2004	2067	695	471	22.8
2005	2061	654	361	17.5
2006	1849	556	373	20.2
المجموع	71130	24018	12097	17.9

الجـــدول من اعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية لمؤسسة الاقراض الزراعي للاعوام (1995-2006)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3-7 تجارب بعض الدول في مجال الاقراض الصغير

تجربةُ بنك جرامين

تعد تجربة بنك جراميين الرائدة في مجال الإقراض الصغير بهدف مكافحة الفقر والبطالة. لا سيما بين فئة النساء في المناطق الريفية من التجارب الناجحة في هذا المجال. تأسس البنك في عام(1976) بهدف إطلاق طاقات الفقراء وتمكينهم من مزاولة أعمالهم الخاصة بالاعتماد على مواردهم واقتناء الأصول اللازمة لحرفتهم ومهنتهم ،وقام البنك (بعكس الممارسات المصرفية التقليدية والتي تتضمن تقديم الضمانات المالية للحصول على القروض) على إيجاد نظام مصرفي مبني على أساس الثقة المتبادلة والمصداقية والمشاركة. ويقوم البنك بتقديم الائتمان للفئات الأشد فقرا في المناطق الريفية دون أي ضمانات . وفي بنك جراميين يعد الائتمان سلاحا ذا جدوى من ناحية الكلفة في محاربة الفقر كما وانه يعمل كمحفز لإجراء التطور العام في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفقراء الذين لطالما تم إقصاءهم عن الساحة المصرفية على أساس انهم فقراء، وبالتالي ليس بوسعهم الدخول في التعاملات المصرفية. وفلسفة البنك في تقديم الائتمان للفئات الفقيرة قامت على انه إذا ما تسنى توفير الموارد التمويلية للفقراء بشروط مناسبة ومعقولة سيتمكن هؤلاء الملايين من الفئات البسيطة بتكوين ملايين المشاريع المدرة للدخل والتي تساهم في تحقيق معجزه تنموية في العالم.

في الوقت الحاضر، يعد بنك جراميين اكبر مؤسسة تمويلية ريفية في بنغلادش ولدى البنك اكثرمن(203) مليون مقترض معظمهم من النساء إذ تمثل نسبتهن (95%) من مجموع المقترضين فقد بلغ عدد فروع البنك (1140) فرعا ويقوم البنك بتقديم خدماته في (39)ألف قرية تمثل اكثر من نصف قرى بنغلادش ويصل معدل القرض الواحد الى(160) دولار أمريكي أما نسبة سداد القروض فيصل إلى اكثر من (95 %) .

وقد اصبح بنك جراميين مصدر الهام للأفراد والمؤسسات في إرجاء العالم لنجاحه في الحد من الفقر والبطالة. وقد خضع اكثر من (4000) شخص من نحو (100) بلد للتدريب في البنك وتعرفوا على برامجه وسياساته الائتمانية .

تكمن أهمية تجربة هذا البنك في عدة جوانب أهمها أن التنمية ممكنة أهليـــا وشـــعبيا ، وان الوصول إلى الفقراء وتحسين أحوالهم المعيشية واجب أخلاقي وانمائي واجتماعي ، وان تمويل المشروعات الصغيرة في حد ذاته يمكن أن يعمل بكفاءة ويحقق عائدا على المدى الطويل ويحقق كذلك غاياته الاجتماعية اذا ما تم تنظيم العمل وإدارته بدقة والتزام وجدية وكفـــاءة . (مؤســـسة شوربانك،1999)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تجربة بنك داجانج بالي

أسس بنك داجانج بالي وهو بنك تجاري في عام(1971) في اندونيسيا ويعد من اقدم البنوك التجارية التي تقدم خدمة التمويل الصغير للمشاريع الصغيرة .فهو يقدم قروضا من جميع الأحجام من مبلغ (100) دولار إلى اكثر من(100) ألف دولار. وفي نهاية عام (1995) كان إجمالي محفظة القروض اكثر من (82) مليون دولار أمريكي، وكانت قيمة ما يقارب (20 %) من إجمالي القروض اقل من (50)دولار. أما المنهج المتبع لدى البنك وهو تقديم خدمات مالية مستمرة لزبائنه الجيدين سواء بقيت مؤسساتهم صغيره أم أصبحت كبيره.

أن معظم قروض البنك لا تتجاوز سنة واحدة ، وقد حدد البنك العائد على معظم القروض بحوالي(15 %) سنوياً(هذه النسبة تعتبر مقبولة مقارنة مع نسبة ما كان يستوفيه المرابون التي تصل الى 200% في بعض الاحيان) . وطوال تاريخ البنك كان معدل سداد القروض جيداً لحسن سير عمليات المتابعة ، مما عزز من المركز المالي للبنك .

ولعل اعظم ابتكارات بنك داجانج كانت في تصميم وتنفيذ أدوات وخدمات الادخار التطوعي للناس من ذوي الدخول المتدنية ، ولتسهيل الوصول إلى خدماته يسمح البنك بوجود حسابات ادخار منخفضة . وفي عام (1995) كان لدى البنك ما يقارب(350)ألف حساب توفير ، وكان متوسط حجم الحساب الواحد (270) دولار أمريكي .

يعد فريق الادخار المتنقل واحدا من العناصر المهمة في النهج الذي يتبعه البنك ، ويقوم فريق بالذهاب إلى منازل الزبائن وأماكن عملهم مشيا على الإقدام ، وعلى الدراجات النارية يستطيعون بعد قطع المسافات والتنقل بين المساكن الريفية وجمع الودائع واجراء السحوبات بصفة بنوك متنقلة .

لقد نمت موجودات بنك داجانج بالي بصورة جوهرية من نحو(162) ألف دولار في عام (1971) إلى نحو (115) مليون دولار في عام (1995). وقد حصلت زيادة ثانية عبر السنوات في مبالغ الودائع والقروض على حد سواء ، ويتجاوز إجمالي الودائع دائما إجمالي محفظة القروض. وفي نهاية عام (1995) كان لدى البنك ما يقارب (95) مليون دولار بصفة ودائع ، و(82) مليون دولار ائتماناً. وفي عام(1994) بدا البنك بزيادة عمليات الإقراض الصغير ، وازداد معدل القروض من(68%) في عام (1993) الى (86%) في عام (1995)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لقد كان بنك داجانج بالي واحدا من أوائل البنوك التجارية التي تتفهم الطلب على التمويل الصغير نتيجة للخبرة والتجربة الشخصية لمؤسسيه.كما انه كان واحدا من أوائل البنوك التي تعمل بشكل مربح في قطاع التمويل الصغير . (مؤسسة شوربانك ،1996)

تجربة البنك الوطني للتنمية في مصر

تأسس البنك الوطني في مصر عام (1980). إذ أنشأ البنك وحدة خاصة لتقديم الخدمات التمويلية للفقراء بقصد إيجاد فرص عمل وتخفيض حالة الفقر . ويقدم البنك قروضا صغيرة الحجم تصل إلى نحو(1500) دولار لأجال تصل إلى حوالي سنة ، ويتقاضى البنك سعر فائدة مقدارها (16%).

وتظهر بيانات برنامج الائتمان الصغير أن عدد القروض التي قدمها البنك حتى منتصف عام (1999) بلغت نحو(188223) قرضا ،ومجمل حصيلة القروض المدفوعة (131) مليون دولار، ويقدم البنك خدمات الائتمان الصغير من خلال (33)فرعاً من فروعه .

وتعد تجربة البنك في تقديم الائتمان إلى المشروعات الصغيرة من ضمن التجارب القليلة في المنطقة العربية، وقد شجعت تجربته مصارف أخرى على هذا النشاط . وقد طور البنك أسلوب الخدمات المصرفية المتنقلة عبر حافلات صغيره تزود الأحياء التي ليس فيها فروع ويقوم موظفو البنك خلالها بتحصيل أقساط القروض القائمة، ودفع حصيلة القروض ومراجعة طلبات الحصول على قروض جديده .

ويقدم البنك قروضه لمؤسسات صغيره قائمة ، وتشمل الحرف مثل الحدادين والكهربائيين والخياطين وصانعي الأحذية . وتشجيعا" للادخار يشترط البنك على المقترض فتح حساب ادخار لديه بما لا يقل عن (10%) من قيمة القرض المطلوب كنوع من الضمان أيضاً .ويقدر البنك انه منذ بداية برامج الائتمان الصغير أودع المقترضون قرابة مليوني دولار في حساباته الادخارية.

لقد أوضحت تجربة هذا البنك بان تمويل المشروعات الصغيرة تخدم أهدافاً اجتماعية من ناحية ويمكن أن يحقق عائدا صافيا من ناحية أخرى ، ينطوي هذا على نظرة غير تقليدية،وهي أن الفقراء يمكن أن يكونوا مستثمرين أو أصحاب أعمال ناجحين ،إذ تتوفر لديهم القدرة والاعتماد على الذات والتطلع نحو النجاح وان ما ينقصهم هو راس المال . (الزقعلي ،2000)

تجربة بنك فيصل الإسلامي المصري

في عام (1989) رصد البنك جزء من موارده مبلغ مقداره (30) مليون جنيه مصري بصفة مبدئية لتمويل المشاريع الصغيرة . وقد تضاعفت هذه المبالغ في عام(2003) لتصل الى(

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

972) مليون جنيه مصري. وتتوزع على(56106) عملية تخص مشروعات صغيرة حققت من خلالها (180) ألف فرصة عمل داخل السوق المصري .

ومن النقاط التي تستحق التركيزهي :-

1- ان نشاة البنك وتأسيسه جاءت لتخدم فئة الفقراء وصغار العملاء الذين لم تستطيع البنوك التقليدية خدمتهم سوءاً لعدم قدرتهم على الضمانات أو ابتعادهم عن نظم الفائدة البنكية المتبعة.

2- استخدام البنك صيغ التمويل الاسلامي المتمثلة بالمشاركة في الربح والخسارة خلافا لما هو معمول به في البنوك الاخرى .

3- اضطلاع البنك بنشاط اجتماعي مميز داخل المجتمع المصري ،وإنشائه لمركز تدريب مهني وحرفي اسهم في تكوين طبقة جديده من أصحاب المهن والحرفيين مؤهلين تماما لممارسة العمل، من خلال مشروعات يديرونها على الوجه الأكمل .

4- توزعت تمويلات البنك لتشتمل قاعدة عريضة من الانشطة المختلفة ضمن مجال المشروعات الصغيرة مثل السجاد، والملابس الجاهزة، والتريكو،والادوات المنزلية ،والرخام ،والادوات الكهربائية والبلاستيكية، والزجاج ،ومشروعات التصنيع الزراعي، والمشروعات التجارية. (ابوموسى،2003)

تجربة ولاية هورن في كندا

نتيجة لعملية الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها حكومة الولاية وكذلك تزايد عدد العاطلين عن العمل ،ازدادت الأهمية بعملية تخطيط المشروعات الصغيرة وازدادت أعداد هذه المشروعات نظرا لرغبة العاملين إلى التشغيل الذاتي كوسيلة لتحسين مستوى المعيشة وشجعهم على ذلك سهولة تمويل هذه المشاريع وتوافر فرص التدريب .

وتعتبر تجربة الولاية في تخطيط المشروعات الصغيرة نموذجا فاعلا في مكافحة البطالة والحد من الفقر. حيث أشارت الدراسات بهذا المضمار إلى انه في عام(1997) شكلت المشروعات الصغيرة نحو (88%) من مجمل المشروعات العاملة في الولاية . (22%) منها تشغل (1-4) عمال ، (66%) بدون عمال (تشغل شخص ممثل بصاحب العمل).

كما أشارت الدراسات إلى أن المشروعات التي تشغل عاملين وفرت نحو(2486) فرصة عمل وتلك التي تشغل ثلاثة عمال وفرت(3729) فرصة . وبالنهاية فان فرص العمل المباشرة التي وفرتها المشاريع الصغيرة تراوحت بين (7349- 8592)فرصة عمل مباشرة مشغلة ما نسبته (26%- 30%) من مجمل العمالة في الولاية . كما أشارت الدراسات إلى أن المشاريع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التي بدون عمال حققت دخلا عام (1991) وصل إلى (112)مليون دولار خلال الفترة من(1991- 1996) وبينت الدراسات أيضاً إن الدخل المتولد من المشاريع الصغيرة عامة تراوح بين (164 و 190) مليون دولار عام(1991) . وفيما يتعلق بالتصدير ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات أشارت الدراسات إلى أن (57%) من هذه المشاريع لديها القدرة على التصدير لمنتجاتها و منافسة السلع الأخرى . أما بخصوص الاستدامة أشارت الدراسات إلى أن (4%) فقط من هذه المشاريع خرجت من السوق عام (1991) مما يعني استمرار النسبة العظمى منها. (النسور،1999)

3-8 المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة :-

بينت دراسة (الخصاونه ،2000) ان هناك العديد من المشاكل التي تواجه المنشات الصغيرة أهمها :

1. مشكلة التمويل : تعتبر البنوك هي المصدر الرئيسي للتمويل للمشاريع الصغيرة ، وهذه البنوك تضع شروطا لاتتلاءم مع إمكانيات وطبيعة أصحاب هذه المشاريع . ومن هذه الشروط سرعة استرداد المبالغ المقرضة دون الأخذ بعين الاعتبار ما يتركه ذلك من اثر سلبي على منفذي هذه المشاريع .
2. صعوبة البحث عن أسواق خارجية لمنتجاتها بسبب عدم توفر القدرة المالية والفنية والإدارية .
3. قلة توافر مراكز البحث العلمي والتطوير للمؤسسات الصغيرة التي تعنى بهذه المشاريع وتوجيهها وتطويرها بسبب قلة الإمكانات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى تدني درجة المعرفة والوعي الكافي لبعض القائمين عليها .
4. قلة الدراسات المتخصصة في الأردن حول واقع هذه المشاريع لاجل التعرف على أدائها الاقتصادي واحتياجاتها من المتطلبات الفنية والتقنية والتمويلية وغيرها.

3-9 المؤسسات المالية التي تقدم القروض للمشاريع الصغيره في الأردن :

حسب (الحموري ،1999) يمكن تصنيف المصادر المؤسسية لتمويل المشاريع الصغيرة في الأردن على النحو التالي:

1- المؤسسات الرسمية: مثل مؤسسة الاقراض الزراعي وصندوق التنمية والتشغيل وصندوق ألمعونه الوطنية ووزارة التنمية الاجتماعية / نافذة الأسر المنتجة، ومؤسسة تنمية أموال الأيتام .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- **المؤسسات غير الرسمية** : المنظمات غير الحكومية المحلية منها أو الأجنبية مثل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية / نافذة المشاريع الإنتاجية ، صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني ، مؤسسة نور الحسين ، مؤسسة إنقاذ الطفل ، مؤسسة تنمية المرأة الأردنية ، مؤسسة الإسكان التعاونية .

3- **البنوك** : ويمكن تصنيف البنوك هنا إلى نوعين ، البنوك التجارية، والبنوك الإسلامية:-

أ. البنوك التجارية وتعمل على خدمة الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لأصحاب المشاريع في حال توافرت لدى صاحب المشروع الضمانات المطلوبة . وكمثال على هذه البنوك، بنك الإسكان الذي أنشأ عام (1990) وبنك الإنماء الصناعي الذي يعمل على تمويل مشاريع صناعية وسياحية شريطة أن لا يتجاوز حجم العمالة فيه خمسة عمال وراس مالها بين خمسة إلى عشرة آلاف دينار .

ب. البنوك الإسلامية يمثلها في الأردن البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وتقدم هذه البنوك التسهيلات الائتمانية على أساس المشاركة بالأرباح والخسائر. كما وتقدم البنوك الإسلامية بعض القروض الصغيرة (القرض الحسن) لغايات التعليم الذي يساعد بدوره على رفع مستوى راس المال البشري ،وتزويد المشاريع بالكفاءات المدربة .

10-3 عوامل نجاح المشاريع الصغيرة

من اجل إنجاح عمليات تمويل المشروعات الصغيرة ، بوصفها إحدى وسائل الحد من الفقر والبطالة ، يجب أن تركز الآليات المختلفة للتعرف على الفئات المستهدفة بدقة ، ومن عوامل النجاح التي أوضحتها التجارب في مناطق مختلفة من العالم، التركيز على منح التمويل للفئات الفقيرة القادرة على العمل لإيجاد فرص العمل لهؤلاء ومن تتوافر لديهم الخبرة في إدارة المشروعات الصغيرة مع إعطاء الأولوية للمناطق الريفية والنائية، إذ يبدو أن الفقر ظاهرة ريفية في اغلبها . ومن أهم عوامل نجاح الاقراض للمشاريع الصغيرة :-

1)**التكامل بين عمل مؤسسات الاقراض الرسمية والمنظمات غير الحكومية** :

بالرغم من عوامل الضعف والقوه لدى كل من المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية في التعامل مع الاقراض ، إلا أن إيجاد صيغة من العمل التكاملي أو تقسيم العمل يمكن أن يعظم الإيجابيات ويقلل من السلبيات ، ويتمثل التكامل في إيجاد الآلية المناسبة لتعاون المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الجانب الاقراضي مع مؤسسات الاقراض الرسمي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لتسهيل وصول الفقراء إلى القروض وتخفيض تكاليف المعاملات، إذ يمكن للمؤسسات الرسمية أن تتولى الجانب المالي وتتولى المنظمات غير الحكومية الجانب التنظيمي والمتمثل في تحديد أماكن الفقراء ودراسة احتياجاتهم الاقراضية وتقديم التدريب والمتابعة. (الزوايده ، 2000)

2) توافر البيئة الاقتصادية المناسبة :

للبيئة الاقتصادية دور فاعل في نجاح المشروع من عدمه وخاصة إذا كان الحديث عن مشاريع الفقراء. فوجود هذه المشاريع ضمن اقتصاد سليم ذو نمو سنوي موجب يعتبر عامل من عوامل نجاح المشروع الصغير، وبعكس ذلك تصبح أهداف التمويل معرضة للاختلال وتحول القروض بدلا من أدوات لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة ،إلى عبئاً كبيراً على المقترضين. لان الاقتراض يعني التسديد في وقت محدد وبكلفة معينة وهذه التكلفة تتطلب توافر بيئة معينة ليتمكن من خلالها خدمة هذه التكلفة .

3)التدريب والتأهيل المهني والإرشاد وايجاد قنوات وفرص تسويقية :

يذكر (القرم ،2000) ان الخدمات المساندة المتمثلة في التدريب والإرشاد وخلق قنوات وفرص التسويق على درجة كبيرة من الأهمية لنجاح المشاريع الصغيرة ،لان هذه الخدمات من شانها مساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل للوصول إلى الاقراض وتمويل مشروعات توفر لهم دخولاً مناسبة .

4)-تحقيق الاستدامة :

إن معظم المؤسسات التمويلية التي تعتمد في تمويلها على الدولة أو على المنح الخارجية لا يمكن أن تصل إلى درجة اليقين في ديمومة هذه المصادر، ومرد ذلك أسبابا اقتصادية أو سياسية داخلية أو خارجية ، لذلك فانه لا بد لهذه المؤسسات من العمل على تعزيز روافدها المالية وحسب (الزوايده ،2000) يمكن أن يتحقق ذلك من خلال جملة من الإجراءات نذكر منها :

أ- فرض نسب فوائد ومرابحة ورسوم تتوافق مع تكاليف راس المال التشغيلية .

ب- اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان استرداد المبالغ المقرضة في الأوقات المحددة لذلك،لان مجرد التأخير في تسديد الأقساط في الوقت المحدد يرفع من تكلفة الاقراض.

ج- إيجاد أوعية ادخارية في مؤسسات التمويل هدفها استقطاب ادخارات الفقراء أنفسهم لاعادة إقراضها في المناطق الفقيرة على غرار تجربة بنك جرامين في بنغلادش.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لمعرفة الاثر الاقتصادي والاجتماعي لمشاريع الاسر المنتجة ،ومعرفة اتجاهات المنتفعين نحو دور هذه المشاريع في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة لاسرهم ،قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقد تم اعتماد الوسط الحسابي لتحديد درجة الاهمية حسب الاتي :المدى (1.00 – 1.49) درجة ضعيفة من الاهمية

(1.50 – 2.49) درجة متوسطةمن الاهمية

(2.50 – 3.00) درجة عالية من الاهمية

4-1 : الخصائص الاجتماعيه والاقتصاديه للمنتفعين

ويتألف هذا الجزء من توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس ، وحسب العمر ، ومتوسط حجم الاسرة ، ومستوى التعليم والحالة العملية قبل الانتفاع .

1. توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس

يتضح لنا من الجدول رقم (11) بان غالبية المنتفعين من برنامج الأسر المنتجة هم من الذكور اذ بلغ عدد المنتفعين من الرجال(158) منتفعاً من اصل (184). وهذا يمثل ما نسبته (86%) من مجموع المنتفعين تقريبا ، في حين كان عدد الاناث المنتفعات من مشاريع الاسر المنتجه(26) سيده وتمثل نسبتها (14%) من اجمالي عدد المنتفعين، وهذا يعود الى الاسباب التالية:-

أ- ان تعليمات برنامج الاسر المنتجة تتعامل في الغالب مع رب الاسرة ، ومن الطبيعي ان يكون عدد الرجال هو الاكثر .

ب- القيم الدينية والاعراف الاجتماعية التي توجب على الرجل الانفاق على اسرته ، لذلك يجنب الرجال النساء الدخول في عمليات اقتراض وضمانات والى غير ذلك.

ت- تراجع اعمال الحرف اليدوية التي تجيدها النساء كالخياطة والتطريز وغيرها وتوجه النساء للعمل في مصانع الالبسة في المدن الصناعية .

ث- قلة عدد الرياديات من النساء وقد يعود ذلك الى الطبيعة القروية للمناطق المنفذة فيها المشاريع وما تفرضه هذه المناطق من قيود اجتماعية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (11)

التوزيع النسبي لافراد مجتمع الدراسه حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبه %
ذكر	158	85،9
انثى	26	14،1
المجموع	184	100

2. توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر :

جدول رقم (12)

التوزيع النسبي لافراد مجنمع الدراسه حسب العمر

العمر	التكرار	النسبه%
30-20	10	5.4
40-31	83	45.1
50-41	39	21.2
60-51	29	15.8
60 فاكثر	23	12.5
المجموع	184	%100

يشير الجدول رقم (12) الى ان غالبيه اعمار المنتفعين تتركز ضمن الفئه من(31-40)سنه اذ بلغ عدد المنتفعين ضمن هذه الفئه العمرية(83) منتفع مشكلين نسبة(45.1%) من مجموع المنتفعين.وتمتاز هذه الفئة بارتفاع متوسط عدد افرادها ، وكذلك قدرتها على الانتاج . ياتي بعدها في الدرجه الثانيه منتفعي الفئه العمريه من (41-50) سنه ويبلغ عددهم (39) منتفعا مشكلين ما نسبته(21.2%) في حين ياتي ثالثا منتفعي الفئه العمريه من (51-60) والبالغ عددهم فيها (29) منتفعا بنسبة (15%) وهذه الفئة في غالبيتها ، إما متقاعدين ، أو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عاملين في القطاع الخاص اصبحت ضروفهم الصحية لاتسمح لهم بذلك فلجأوا الى إقامة مشاريع خاصة بهم ، واما ان يكونوا عاملين في النشاط الزراعي ولتراجع الايراد في هذا القطاع اصبحوا يبحثون عن عمل آخر من خلال المشاريع.

أما الفئة العمرية التي تزيد عن (60) عاماً فعدد المنتفعين ضمن هذه الفئة (23) منتفعاً بنسبة (12.5%) . وهذه الفئه بالغالب يكون متوسط عدد افراد اسرهم قليل بسبب زواج الابناء .وهم بالعادة ضمن فئة غير النشطين اقتصادياً لذلك تبقى مشاريعهم مدار شك في نجاحها على الرغم من حاجة هذه الاسر المادية.

أما الفئه العمريه من (20-30) فبلغ عدد المنتفعين ضمنها (10) منتفعين فقط والسبب في ذلك يعود الى:

- ان الشباب في مثل هذا العمر يبحثون عن اعمال مقابل الاجر ، ولايتجهون نحو المشاريع ،ويساعدهم في ذلك وضعهم الصحي والتعليمي ، فهم غالبا بصحة جيدة ومتعلمين .
- متوسط عدد افراد اسر هذه الفئة قليل نسبياً وايراداتها تكفيها فلا تجد حاجة للمشروع .
- تعليمات الاسر المنتجة تولي الاهمية للاسر الكبيرة والتي ترتفع فيها نسبة الاعاله والتي غالبا ما تكون معرضه او مهدده بالتفكك .
- نسبة كبيرة من الشباب ضمن هذه الفئة العمرية غير متزجين ، مما يمنعهم من الاستفادة من هذه المشاريع ، حيث تشترط التعليمات ان يكون المنتفع رب اسرة (متزوج) .

3.المستوى التعليمي للمنتفعين .

يبين الجدول رقم (13) ان غالبيه المنتفعين تتركز ضمن حمله الثانويه العامه فما دون ، اذ بلغ عددهم (151) ممثلين ما نسبته (82.1%) من حجم مجتمع الدراسه ، وقد يكون السبب وراء ذلك ان هذه الفئة لاتحظى بفرص كبيرة للعمل في القطاعين العام والخاص ، أو انهم يعملون باعمال ووظائف رواتبها متدنية وينشئون المشاريع لزيادة دخولهم .في الوقت الذي نجد ان عدد المنتفعين من حمله شهادات الدبلوم فما فوق (5)منتفعين فقط ممثلين ما نسبته(2.7%) من مجتمع الدراسه ، وقد يكون وراء هذا الرقم المتواضع تدني قيمه القرض ، ونمطية المشاريع، والتي غالبا ما تكون في تربيه الثروه الحيوانيه والمشاريع التجاريه ،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

والتي تُغلب عليها اعمال البقاله ، وهذه الطبيعه للمشاريع لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلميه في الوقت الذي تتناسب هذه المشاريع مع فئة غير المتعلمين والذين يبلغ عـددهم (28) منتفعـا مشكلين ما نسبته(15.2%) من مجتمع الدراسة ،بالاضافة الى سعي المتعلمـين للحـصول على وظائف حكومية او في القطاع الخاص .

جدول رقم(13)

التوزيع النسبي للمنتفعين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي للمنتفعين	التكرار	النسبه %
غير متعلم	28	15.2
توجيهي فما دون	151	82.1
دبلوم متوسط	4	2.2
بكالوريوس	1	0.5
المجموع	184	%100

4- متوسط حجم الاسر للمنتفعين :

يؤشر الجدول رقم (14) الى ان الفئه الاكبر من المنتفعين يبلغ متوسط حجم اسرهم بين (5-7) افراد ، ويبلغ عدد هؤلاء المنتفعين (91) منتفعا أي ما نسبته (49.5%) . ويأتي ثانيا ممن معدل اسرهم اقل من خمسه وهذا يفسره توجه الوزارة الى توسيع قاعده المنتفعين لتطال ذوي الاسر صغيره الحجم اذا كانت هذه المشاريع تعالج مشكله البطاله لرب الاسره . اما الترتيب الثالث فكان لفئة الاسر التي يبلغ متوسط حجمها بين (8-10) أفراد حيث بلغ عددهم 32 منتفعا ممثلين(17.4%) . واخيراً تأتي الفئه التي يزيد عدد افرادها عـن(10) أفراد في المركز الأخير مشكلين ما نسبته(3.3%) من مجتمع الدراسه .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجدول رقم (14)

التوزيع النسبي لافراد مجتمع الدراسه حسب عدد افراد الاسره .

حجم الاسره	التكرار	النسبه %
اقل من 5 افراد	55	29.9
من 5 - 7	91	49.5
من 8 - 10	32	17.4
اكثر من 10	6	3.2
المجموع	184	%100

5-الحاله العمليه قبل الانتفاع .

يشيرالجدول رقم (15) الى ان غالبية المنتفعين كانوا قبل الانتفاع يعملون في القطاع الخاص وان محددات العمر والظروف الصحيه لهم اصبحت تقف حائلا دون تحصيل ما يكفي اسرهم ، مما جعلهم يتوجهون لاقامة مشاريع صغيرة، وذلك لتوقعهم ايرادات اكبر من ايراد العمل في القطاع الخاص، او لرغبتهم لاقامة مشاريع تحتاج الى مجهود بدني اقل يتلاءم واوضاعهم الصحيه . ياتي بعد ذلك المتقاعدين وخاصه العسكريين منهم حيث انهم في الغالب أصغر سنا من المتقاعدين المدنيين مما يجعلهم اقدر على ادارة المشاريع ، في الوقت الذي لا تتناسب دخولهم فيه مع حجم اسرهم والتزاماتهم تجاه افرادها وخاصة التعليمية منها .اما العاطلين عن العمل والذين لم تجاوز نسبتهم (21.2%) فالسبب وراء تواضع هذه النسبه ان قيمه القرض لا تمكن المنتفع من اقامه مشروع يسد حاجات الاسرة ويفي بالتزاماته تجاه الوزارة والاخرين ، ويبقى هولاء يسعون للحصول على عمل لدى الاخرين .

اما فيما يتعلق بربات البيوت فان نسبتهن تشكل (12%) وعددهن (22) منتفعة من مجموع المنتفعين وهؤلاء السيدات يؤسسن في الغالب مشاريع حرفيه او تصنيع غذائي بهدف زيادة دخل الاسرة وتحسين اوضاعها المعيشية .وياتي اخيراً فئة الموظفين وهؤلاء ممن هم موظفون في وظائف الفئة الرابعة ولا تكاد روانبهم تكفي اسرهم والتي في الغالب هي كبيرة ويبلغ عددهم (6) منتفعين ونسبتهم (3.2%) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (15)

التوزيع النسبي لافراد مجتمع الدراسه حسب حاله المنتفع قبل الانتفاع

الحاله	التكرار	النسبه %
متقاعد	56	30.4
موظف	6	3.2
ربه بيت	22	12
يعمل في القطاع الخاص	61	33.2
منقطع عن العمل	39	21.2
المجموع	184	%100

2-4 :خصائص المشاريع الممولة

1- تاريخ البدء بالمشروع

تمثل المشاريع الممولة خلال الاعوام (2001-2006) (77.2%) من مجمل المشاريع، وهذا يؤشر الى زيادة اهتمام الوزارة بهذه المشاريع كأداة لمعالجة حالات الفقر ، وزيادة المخصصات المالية المرصودة لها . هذا بالاضافة الى توقف صندوق المعونة الوطنية في هذه الفترة عن تمويل مشاريع التأهيل والتي تشبه الى حدٍ بعيد مشاريع الاسر المنتجة من حيث الشروط والآليات والاهداف.

في الوقت الذي تمثل المشاريع المنفذةخلال الفترة من (1996-2000) (11.4%) وهذه النسبه قريبة من نسبة المشاريع المنفذة خلال الفترة من(1990- 1995) والبالغة (10.9%) . وتجدر الاشارة هنا الى انه وفي هذه الفترة كان صندوق المعونة الوطنية ينفذ برنامج التأهيل المهني ،وحيث انه ذراع الوزارة في تنفيذ برامج مكافحة الفقر؛ فإن جزءاً من المشاريع نُفذت من خلاله . ويشير الجدول الى ان عدد المشاريع المنفذه قبل عام (1990) كان مشروعاً واحداً مشكلاً نسبة (0.5) تقريباًمن مجموع المشاريع .وينظر الى الزيادة في عدد المشاريع بعد العام (2000) على انه مؤشر على اهتمام الوزاره بالتدريب والتاهيل عوضا عن الرعاية ، وفسرت ذلك استراتيجات الوزاره المتعاقبة. وتالياً الجدول رقم (16)والذي يوضح توزيع المشاريع حسب سنة التأسيس .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (16)

التوزيع النسبي لمشاريع الاسر المنتجه حسب تاريخ بدء المشروع

تاريخ البدء	التكرار	النسبة %
قبل العام 90	1	0.5
من 91 – 95	20	10.9
من 96 –2000	21	11.4
من 2001–2006	142	77.2
المجموع	184	%100

2- طبيعة المشروع عند الحصول على القرض :

تحتل مشاريع الثروه الحيوانية المرتبه الاولى بين مشاريع الاسر المنتجة من حيث العدد ، اذ بلغ عددها (83)مشروعا بنسبة (45.1%) ،واذا ما اضفنا اليها المشاريع الزراعية فإن نسبتها تصل الى(50%) من مجمل المشاريع ، وهذا مرتبط بطبيعة المنطقة الزراعية. ياتي في المرتبه الثانية المشاريع التجارية ويبلغ عددها(69) مشروعاً وتمثل نسبتها (37.5%) من مجمل المشاريع . اما المرتبة الثالثة فكانت للمشاريع الحرفية وكان عددها (12) مشروعاً، وهذا الانخفاض في عدد المشاريع الحرفية ناتج عن تراجع اسواق المنتجات الحرفية . وتأتي مشاريع الخدمات في المرتبه الاخيرة ويبلغ عددها(11) مشروعاً ممثلة (6%) من مجمل المشاريع. والجدول التالي يبين توزيع المشاريع حسب طبيعتها:-

جدول رقم (17)

التوزيع النسبي لمشاريع الاسر المنتجه حسب طبيعه المشروع .

طبيعه المشروع	التكرار	النسبه %
زراعي	9	4.9
تجاري	69	37.5
حرفي	12	6.5
ثروه حيوانيه	83	45.1
خدمات	11	6.0
المجموع	184	%100

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2- قيمه القرض

على الرغم من ان تعليمات الاسر المنتجة حددت سقف المشروع باربعة الاف دينار للمشروع الواحد الا ان ما نسبته (81.5%) من المشاريع لم تزد قيمة القرض فيها عن (1000) دينار . ويبين الجدول رقم (18) ان (5) مشاريع كانت قيمة القرض فيها اقل من(500) دينار وغالباً ماتكون هذه المشاريع حرفية نسوية .و(145) مشروعاً كانت قيمة القرض فيها تتراوح بين (500-1000) دينار وهي النسبة العظمى من المشاريع. و(27) مشروعاً كانت قيمة القرض فيها من(1000) الى (2000) دينار ونسبتها فقط (3.8%) من مجمل المشاريع . و(7) مشاريع كانت قيمتها بين(2000- 3000) دينار. وهذا يعود الى قلة المخصصات السنوية لهذه المشاريع ، وحتى تستطيع المديريات تغطية اكبرعدد ممكن من الطلبات المتزايده على هذه المشاريع ،كانت تقف قيمة القرض عند حدود الالف دينار. وتمثل المشاريع التي يزيد راسمالها او قيمة القرض فيها عن الالف دينار(18.5%) فقط من مجموع المشاريع والجدول التالي يبين فئات القروض واعداد المشاريع ونسبتها .

جدول رقم (18)

التوزيع النسبي للمشاريع حسب فئات قيمة القرض

الفئة /دينار	التكرار	النسبه %
اقل من 500	5	2.7
من 500 - 1000	145	78.8
اكثر من 1000-2000	27	14.7
اكثر من 2000-3000	7	3.8
اكثر من 3000	-	-
المجموع	184	%100

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- الوضع الحالي للمشروع .

بلغت نسبه المشاريع القائمه/ المستمرة الى مجمل المشاريع(57.6%) في الوقت الذي بلغت فيه نسبه المشاريع غير القائمه(42.4%) . وتعتبر هذه النسبة مقبولة مقارنة مع قيمة القرض وانخفاض تكلفة فرصة العمل الواحدة .

والجدول التالي يبين واقع الوضع للمشاريع من حيث استمراريتها او فشلها .

جدول رقم (19)

التوزيع النسبي للمشاريع حسب وضعها الحالي

وضع المشروع	التكرار	النسبه %
قائم/ مستمر	106	57.6
غير قائمم / فاشل	78	42.4
المجموع	184	%100

4- قيمه الايراد الشهري للمشروع .

تدل البيانات الوارده في الجدول رقم (19) على ان(78) مشروعا من اصل مجموع المشاريع لا تحقق حاليا دخلا لاصحابها ،وذلك بسبب فشلها وهي تشكل نسبة(42.4%) من مجمل المشاريع . اما المشاريع القائمه فان(74) منها تحقق دخلا يتراوح بين (50- 100) دينارشهريا وتشكل هذه ايضا(40.2%) من مجمل المشاريع و(69.8%) من مجمل المشاريع القائمه ، في الوقت الذي بلغ عدد المشاريع التي تحقق عائدا بين (101-150) دينار (15) مشروعا ممثلة نسبة (8.2%) . اما المشاريع التي تحقق عائدا بين (151- 200) دينار فنسبتها (3.3%) والمشاريع التي تحقق عائدا يزيد عن (200) دينار فقط مشروعين . وتبقى هذه الارقام مقبولة اذا ما نظرنا اليها من جانبين : الاول راس المال المستثمر فهي تشكل نسباً مرضية من العائد على راسمال المشروع ، والجانب الثاني ان هذه الدخول رديفه لدخول اساسية موجودة كما ظهر في الجدول رقم (15) بانه فقط من بين المنتفعين (39)عاطلاً عن العمل أي لا يوجد لديه دخل ، في حين ان المتقاعدين والموظفين ، وربات البيوت زوجات العاملين ، وممن يعملون في القطاع الخاص لديهم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دخول اساسية ، وعوائد هذه المشاريع لغايات تحسين وزيادة هذه الدخول . وتاليا الجدول الذي يبين قيمة الايرادات للمشاريع .

جدول رقم (20)

التوزيع النسبي للمشاريع حسب ايرادها الشهري

قيمة الايراد الشهري	التكرار	النسبة %
اقل من 50 دينار	9	4.9
من 50-100دينار	74	40.2
من100-150دينار	15	8.2
من 151-200دينار	6	3.3
اكثر من 200دينار	2	1.1
لايوجد دخل	78	42.4
المجموع	184	%100

5- دوافع تأسيس المشروع

لمعرفة ترتيب دوافع المنتفعين لاقامة مشاريعهم ، تم اعطاء هذه الدوافع اوزاناً من (1- 7)حيث الرقم (1) يعني الدافع الاكثر أهمية ،والرقم (2) للدافع الذي يليه وهكذا حتى الرقم (7) والذي يمثل الدافع الاقل أهمية . ومن ثم تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الارقام .

الجدول رقم (21) يبين ترتيب دوافع المنتفعين لتأسيس مشاريعهم والذي اظهر ان تحسين الوضع المادي جاء في المرتبة الاولى ، وهذا يؤكد ما جاء في جدول الحالة العملية للمنتفع قبل الانتفاع بالمشروع جدول رقم(15) والذي اظهر ان غالبيه الاسر لديها دخل ولكن تسعى لتحسين وضعها المادي ، في حين جاءت الرغبة في العمل والاعتماد على الذات في المرتبة الثانية . اما سهولة الحصول على قرض بدون فوائد فقد جاءت في المرتبة الثالثة وهذا مؤشر ايجابي من المنتفعين تجاه قروض الاسر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنتجة ، حيث ينظر لها على فرصة للحصول على فرصة العمل وزيادة وتحسين الوضع المادي وهذا يتفق مع اهداف برنامج الاسر المنتجة فيما يتعلق برفع مستوى معيشة الاسرة والمساهمة في زيادة فرص العمل.

أما المرتبة الرابعة فكانت لعدم توفر فرصة عمل أخرى وهذا ايضاً يتفق مع هدف البرنامج بزيادة فرص العمل. اما نصائح الاهل والاقارب فقد جاءت في المرتبة الخامسة وهذا يدلل على الاتجاهات الايجابية لدى افراد المجتمع تجاه المشاريع الصغيرة والعمل المنتج . اما اقتراح المتخصص فقد جاء في المرتبة السادسة ، وجاء في المرتبة الاخيرة مساعدة موظف الوزارة ، مما يعكس ضعف دور موظفي الوزارة بتسويق هذه المشاريع لدى الفئات المستهدفة واحداث التغيير الطلوب في اتجاهاتهم نحوها .

جدول رقم (21)

ترتيب دوافع انشاء المشاريع تصاعدياً حسب الاهمية

دوافع تأسيس المشروع	الوسط الحسابي*	الانحراف المعياري**	الترتيب
تحسين الوضع المادي	2.13	1.549	1
الرغبه في العمل والاعتماد على الذات	2.88	1.245	2
سهولة الحصول على قرض بدون فوائد	3.24	1.297	3
عدم توفر فرصة عمل اخرى	3.81	1.551	4
نصائح الاهل والاقارب	4.95	1.264	5
اقتراح متخصص	5.77	1.364	6
مساعدة موظف الوزارة	5.79	1.465	7

* اعطي الرقم (1) للدافع الاكثر اهمية ، والرقم (2) للدافع الذي يليه اهمية وهكذا حتى الرقم (7) والذي يعكس اقل الدوافع اهمية لتأسيس المشروع.

** تشير قيم الانحرافات المعيارية العالية نسبياً الى تشتت أراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات هذا السؤال ويعزى ذلك الى التباين في الدوافع ذات العلاقة بانشاء المشروع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-4 :مساهمة المشاريع في محاربة الفقر

يؤشر الجدول رقم (22) الى مدى مساهمة المشروع في توفير او زيادة دخل الاسر المستفيدة مرتبه حسب الاهمية . فالعبارات الواردة في الجدول تعتبر مؤشرات اقتصادية واجتماعيه على مدى تمكن المشاريع من تحقيق اهدافها في مجال محاربه الفقر . ولدى اختبار هذه المؤشرات نجد ان المشاريع كانت قادرة وبدرجة متوسطة في تحسين مستوى معيشه الاسر المستفيدة ، كما انها ايضاً كانت قادرة وبدرجة متوسطة ايضاً في زيادة دخل الاسرة وكذلك فيما يتعلق بتحقيق مستوى الكفاية من الحاجات الاساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن.

أما فيما يتعلق بالمؤشرين الاخيرين ،الخدمات التعليميه والصحيه ، وزيادة مدخرات الاسرة ، فقد جاء تاثير المشاريع في هذه المؤشرين ضعيفاً اذ ان معظم المشاريع كانت تقع ايراداتها ضمن الفئه من (50-100) دينار ، وهذا الايراد متواضع في ناحيه التاثير بهذه المؤشرات خاصة اذا ما اخذنا التعليم الجامعي لابناء الاسر المستفيده بعين الاعتبار. وبالنظر الى المتوسط الحسابي العام لجميع المؤشرات نجد ان المشاريع بصورة عامة كانت قادرة بدرجة متوسطة على الحد من مشكلة الفقر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (22)

مساهمة مشاريع الاسر المنتجه في محاربة الفقر للاسر المستفيده

العباره	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري**	قيمة T المحسوبة	α	درجة المساهمة
حسن المشروع في مستوى معيشة الاسرة	1.92	0.813	7.07	0.000 *	متوسطة
حقق المشروع زيادة في دخل الاسرة	1.83	0.831	5.322	0.000 *	متوسطة
مكّن المشروع الاسرة من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية (ماكل/مشرب/مسكن/ ملبس)	1.72	0.833	3.630	0.000 *	متوسطة
وفر المشروع الخدمات التعليميه والصحية لافراد الاسرة	1.49	0.693	1.060	0.915	ضعيفة
حقق المشروع زياده في مدخرات الاسرة	1.44	0.751	1.079	0.282	ضعيفة
الوط الحسابي العام	1.68				متوسطة

(مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$)

** تشير قيم الانحرافات المعيارية المتدنية الى اجماع أراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات هــذا السؤال.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

4-4 : مساهمة المشروع في توفير فرص عمل .

يبين الجدول رقم (23) مدى مساهمه المشاريع في محاربه ألبطالة لأفـراد ألأسـر المستفيدة ، ويلاحظ من الجدول ان المشاريع كانت قادرة بدرجة متوسطة فـي إيجـاد فرص العمل لصاحب المشروع نفسه ، وهذا يتفق مع الهدف الرابـع مـن اهـداف البرنامج ، كما ان هذه المشاريع ساهمت بدرجه متوسطة باتاحة الفرصة لأفراد الأسر المستفيدة لاستغلال مواردها الذاتية ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بزيادة إنتاجية ألاسرة ، والسبب في ذلك يعود الى ان المشاريع اسرية أي ان افراد الاسرة قد يعملون ولكـن ليس بدور رئيسي في المشروع ، لاسيما المشاريع الزراعية ومشاريع الثروة الحيوانية والتي تعتمد في مدخلاتها على مصادر بيئية مجانية يساهم افراد الاسرة في توفيرهـا. وحتى في المشاريع التجارية الصغيرة كالبقالات ومحلات التصنيع الغذائي نجد بعضاً من افراد الاسرة يعملون في هذه المشاريع باوقات جزئيـة ، ممـا يملـىء فـراغهم ويشغلهم باعمال نافعة. وهذا يتفق مع الهدف الثالث من اهداف برنامج الاسر المنتجة والمعلن من قبل الوزارة.

اما في مجال توفير فرص عمل لاحد افراد الاسرة بشكل رئيسي ودائم فقد جاء الاثر ضعيفاً. وكذلك الامر فيما يخص توفير فرصة عمل لأفراد المجتمـع المحلـي . أي ان المشاريع في غالبها كانت قادره على توفير فرصة عمل واحدة لصاحب المشروع وهذا يُرّد الى حجم المشاريع وقيمة رأس المال المستثمر فيها.

وبصورة عامة وبالنظر الى المتوسط الحسابي الى مجمل هذه المؤشـرات نجـد ان المشاريع كانت قادرة وبدرجة متوسطة على المساهمة في الحد من مـشكلة البطالـة للأسر المستفيدة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (23)

مساهمه المشاريع في محاربه البطاله لافراد الاسر المستفيده

العباره	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري**	قيمة T	α	درجة المساهمة
مساهمه المشروع بتوفير فرصة العمل المناسبه لي	1.97	0.908	7.064	0.000*	متوسطة
اتاح المشروع الفرصه لاسرتي لاستغلال مواردها الذاتيه	1.73	0.811	1.707	0.089	متوسطة
مساهمه المشروع في زيادة انتاجيه افراد اسرتي	1.69	0.801	5.662	0.000*	متوسطة
مساهمة المشروع بتوفير فرصة عمل لاحد افراد اسرتي	1.42	0.648	3.817	0.000*	ضعيفة
يساعد المشروع بتوفير فرصه عمل لافراد من المجتمع المحلي	1.42	0.625	3.222	0.002*	ضعيفة
المتوسط العام	1.61				متوسطة

(مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$)

** تشير قيم الانحرافات المعيارية المتدنية الى اجماع أراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات هذا السؤال.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5-4 :المشاكل والصعوبات :

يبين الجدول رقم (24) المشاكل والصعوبات حسب درجة أهميتها والتي ظهرت من خلال الدراسه من وجهة نظر المنتفعين . ونقرأ من الجدول أن المشكلات او الصعوبات التي تتعلق بتوفير الكفلاء حسب شروط الوزارة جاءت بالمرتبة الاولى من الاهمية ،وذلك لحصر الكفالات بالموظفين المدنيين وعدم موافقة الجهات الاخرى مثل مديرية التقاعد الاردني ومؤسسة الضمان الاجتماعي على قبول كفالات منتسبيها ، مما يجعل من توفير الكفيل أمراً صعباً.ويأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة الصعوبة عدم كفايه راس المال حيث بينت الدراسة ان معظم المشاريع المنفذة لايتجاوز الالف دينار ، علماً بأن التعليمات حددت الحد الاعلى للمشروع بأربعة الآف دينار ولم يصل هذا السقف اي من المشاريع المنفذة .وهذا يبقي المشاريع محدودة الاثر فيما يتعلق بتوليد دخل ثابت وكافي للأسرة ، وكذلك الامر بالنسبة لفرص العمل.

وتأتي طول فترة الانتظار في المرتبة الثالثة من حيث الصعوبة حيث ان قلة المخصصات المالية لهذا البرنامج وانتظار المنتفعين طويلاً على قوائم الانتظارمن ناحية ،ومركزية القرار فيما يخص الموافقة والصرف من ناحية ثانية تجعل من فترة انتظار المنتفعين طويلة. أما عدم توفر الخدمات الاستشاريه في الميدان فقد كانت بالمرتبة الرابعة من بين الصعوبات حيث ان المنتفعين لايحصلون على الخدمات الاستشارية اللازمة قبل تنفيذ المشروع ، ولا على الخدمات اللاحقة بعد التنفيذ مما يتسبب أحياناً في تعثر او فشل المشاريع .

ويأتي في الدرجة الخامسة عدم كفايه معارف وخبرات موظف الوزاره في مجال دراسات الجدوى. كما وأن المكاتب الاستشارية الحكومية مثل ارادة لاتوافق على اجراء دراسات جدوى لمشاريع الاسر المنتجة نظراً لانخفاض رأسمالها . وفي الدرجة السادسة تاتي الصعبات والمشاكل الناتجة عن ضعف عمليات المتابعة من قبل موظف الميدان وخاصة للامور التسويقية ، ومواجهة المشاكل التي تعترض المؤهل في المشروع اذ انها تعتبرمعوقات على درجه من الاهميه وتؤثر سلباً في تحقيق المشاريع لاهدافها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي الدرجة السابعة من الصعوبات تأتي مشكلة تعدد الوثائق المطلوبة من المنتفع وكثرتها، حيث انها تستنزف الوقت والجهد ويترتب عليها تكاليف(المنتفعين في غنى عنها). اما الدرجة الثامنة من المشاكل والصعوبات فكانت تتمثل بصعوبة الاجراءات للحصول على القرض والتي تمر بسلسلة من الاجرءاءات الروتينية والمخاطبات ، وعروض الاسعار ، هذا بالاضافة الى فترات الانتظار التي يقضيها المنتفع لإتمام كل ذلك.

أما المشاكل التي يصنف تأثيرها على انه ضعيف على اهداف المشاريع وبالتالي فإنها لاتشكل صعوبات تهدد المشروع من وجهة نظر المنتفعين ، فيأتي في مقدمتها عدم ملاءمة اقساط المشروع . فلم يعتبرها المؤهلون صعوبة كبيرة حيث ان القرض يسدد على مدار خمس سنوات وحيث ان قيمة القروض هي الاخرى قليلة ، فإن قيمة القسط الشهري لم تتجاوز العشرين دينار لمعظم مشاريع المنتفعين. وتليها من بين المشاكل ذات التأثير الضعيف ايضاً عدم كفاية فترة السماح قبل البدء بالتسديد . حيث ان المنتفعين يحصلون على فترة سماح مدتها اربعة شهور ولم يعتبروا طول هذه المدة مشكلة ذات اهمية. اما المشاكل المتصلة بنقص الخبرات لدى المنتفع وعدم مناسبة المشروع لوضعة الصحي ، فقد جاءت اخيراً من حيث الاهمية ، وذات تأثير ضعيف من وجهة نظر المنتفين انفسهم .وهذا يؤشر على ان المشاريع كانت تتفق الى حدٍ ما مع خبرات المنتفعين والاوضاع الصحية لهم .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (24)

المشاكل والصعوبات التي واجهت المنتفعين مرتبة حسب الاهمية تنازلياحسب وسطها الحسابي

المشكلات أو المعوقات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الاهمية	درجة الاهمية
صعوبة توفير الكفلاء حسب شروط الوزارة	2.36	0.870	1	متوسطة
عدم كفاية مبلغ التمويل لانجاز المشروع بالشكل الملائم	2.18	0.952	2	متوسطة
طول فترة الانتظار قبل تنفيذ المشروع	2.05	0.907	3	متوسطة
عدم توفر الخدمات الاستشاريه في مديريات الميدان التابعه للوزارة	2.03	0.760	4	متوسطة
عدم كفاية معارف وخبرات موظف الوزارة العاملين في الميدان في مجال دراسات الجدوى الاقتصاديه	1.97	0.689	5	متوسطة
ضعف متابعه الوزارة للامور الماليه والاداريه والتسويقيه ذات العلامه بالمشروع	1.92	0.826	6	متوسطة
الوثائق والتراخيص المطلوبه متعدده وشائكة	1.61	0.855	7	متوسطة
اجراءات الحصول على القرض صعبه ومعقده	1.59	0.901	8	متوسطة
عدم ملاءمة الاقساط الشهريه لايرادات المشروع	1.43	0.793	9	ضعيفة
عدم كفاية فترة السماح الممنوحه للمنتفع قبل البدء بتسديد الاقساط المترتبه على القرض	1.40	0.732	10	ضعيفة
عدم وجود خبرات كافيه لديك لادارة المشروع	1.30	0.655	11	ضعيفة
عدم مناسبه المشروع لوضعك الصحي	1.18	0.532	12	ضعيفة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتائج والتوصيات

5-1 – النتائج

قامت هذه الدراسة على تقييم دور مشاريع الاسر المنتجة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة على مستوى اسر المنتفعين في محافظة اربد والوقوف على حقيقة وضع هذه المشاريع، ومدى تحقيقها للاهداف التي انشات من اجلها والتي تتلخص برفع مستوى معيشة الاسر المستفيدة وتوليد دخول ثابتة لها من ناحية وتوليد فرص عمل من خلال اعتمادها على مواردها الذاتية من ناحية اخرى كاستراتيجيات للحد من الفقر والبطالة وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية :-

5-1-1 : الخصائص الديمغرافية للمنتفعين

1- يحظى الذكور بالنصيب الاكبر من مشاريع الاسر المنتجة اذ تبلغ نسبة الذكور المستفيدين من هذه المشاريع (85.9 %) مقارنة مع (14.1 %) للاناث . وهذا يؤشر الى ضعف او قلة المشاريع الحرفية والتي تبرع بها النساء اضافة الى ان المشاريع الزراعية ومشاريع الثروة الحيوانية تعمل المراة فيها ضمناً دون ان يكون المشروع باسمها ، وهذه النتيجة تتفق مع معظم نتائج الدراسات التي جرت على المشاريع الصغيرة ومنها دراسة (الشريف ،1992) ودراسة (الحديد،1995) ودراسة (شتيوي ،2001)

2- تتركز اعمار المنتفعين بين (31 – 40)سنة وتبلغ نسبة المنتفعين ضمن هذه الفئة (45.1 %)ويعود ذلك الى شرط توفر القدرة بصاحب المشروع الى جانب الرغبة كشرط للحصول على القرض .

3- غالبية المشاريع (97.3 %) منها ، المستوى التعليمي لاصحابها التوجيهي فما دون وهذا يعود الى شروط الانتفاع حيث توجب ان يكون المنتفع رب اسرة. والمتعلمين الشباب والعاطلين عن العمل غالبا يكونوا غير متزوجين وبالتالي لا تستطيع هذه الفئة الانتفاع من هذه المشاريع ويتفق هذا مع ما جاء في نتائج دراسة (النعيمات ،1995)

4- بلغ متوسط حجم الاسرة المستفيدة(6.3)فرد وهذا اعلى من متوسط حجم الاسره على مستوى المجتمع الاردني والذي يبلغ(5.4) .

5- تعتبر مشاريع الاسر المنتجة بديلاً عن العمل في القطاع الخاص لظروف تتعلق بالمنتفعين، النسبة الأكبر من المستفيدين من فئة العاملين في القطاع الخاص

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتبلغ(33.2 %) بعدها فئة المتقاعدين(30.4 %) اما المتعطلين عن العمل والمستهدفين بتوفير فرص عمل لهم فان نسبتهم لم تجاوز ال(21.2 %)وهذا بسبب تدني ايرادات المشاريع في الغالب والذي يجعلها لاتناسب فئة العاطلين الذين ليس لهم دخل آخر .

5-1-2 : النتائج المتعلقة بالمشاريع:

1- معظم المشاريع تم تنفيذها خلال الفترة من (2001- 2006) اذ بلغت نسبة هذه المشاريع (77.2%) من مجمل المشاريع ، وهذا يعود الى تاخر تفعيل برنامج الاسر المنتجة على مستوى محافظة اربد ، وكان في بدايته يستهدفالمحافظات الاكثر فقرا" .

2- فيما يتعلق بطبيعة المشاريع فقد احتلت مشاريع الثروة الحيوانية المرتبه الاولى، واذا ما اضفنا اليها المشاريع الزراعيه نجد هذه المشاريع تستحوذ على نسبة 50% من مجمل المشاريع، وهذا عائد الى طبيعة المنطقة التي يغلب عليها الطابع الزراعي. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (النعيمات ،1999)

3- تتواضع قيمة القرض الواحد حيث انها لم تتجاوز الالف دينار في(5 ،88%)من المشاريع وهذا يدلل على تواضع قيمة القروض على الرغم من ان تعليمات الاسر المنتجة حددت سقف المشروع باربعه الاف دينار . ولايوجد أي من المشاريع المنفذة وصل هذا السقف. وبالتالي عدم كفاية هذه المبالغ لتنفيذ المشاريع بصورتها المثلى .

4- بينت الدراسة ان(6، 57%) من مشاريع الاسر المنتجة مشاريع قائمة/مستمرة وتوفر فرص عمل ومصدر ودخل لاصحابها، فيما كانت نسبة المشاريع غير القائمة /فاشلة (4، 42%) .

5- نظرا لتواضع قيمة القرض للمشاريع فان عائدها كان متواضعاً ايضاً حيث ان (1. 45%) منها كان ايراداهُ يقل عن المئة دينار وبالمقارنة مع متوسط حجم الاسر المستفيدة (6.3) فرد ، فان ايراد هذه المشاريع يعتبر متواضعاً .

6- يعتبر تحسين الوضع المادي والرغبه في الاعتماد على الذات من أكبر الدوافع وراء تأسيس المشاريع لدى المنتفعين في الوقت الذي جاء دافع عدم توفر فرص

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عمل أخرى بالدرجة الخامسة مما يعني ان أسباب الإقبال على المشاريع بدوافع الفقر اكبر من دوافع البطالة.وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة(شتيوي،2001)

7- ضآلة دور موظفي الوزارة بتسويق مشاريع الاسر المنتجة لدى الفئات المستهدفةحسبما ورد في ترتيب دوافع انشاء المشروع حيث كان دور موظف الوزارة الاخير من بين الدوافع.

8- بلغت قيمة التمويل لكافة المشاريع (167250) دينار حيث ان عدد الفرص فيها (106) فتكون تكلفة فرصة العمل الواحده (1577) دينار وهي منخفضه مقارنة مع ما ورد في دراسة النعيمات (1999) والمقدرفيها تكلفة الفرصة ب(1847.8)دينار ومقارنة مع تكلفة فرصة العمل في الاردن المقدرة ب(2500) دينار وهذه احدى ميزات المشاريع الصغيرة.

5-1-3 مساهمة المشروع في محاربة الفقر للاسر المستفيدة

1-استطاعت المشاريع وبدرجة متوسطة تحسين مستوى معيشة الاسر المستفيدة .

2- استطاعت المشاريع وبدرجة متوسطة من زيادة دخول الاسر المستفيدة .

3- مكنت المشاريع بدرجة متوسطة الاسرالمستفيدة من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية (ماكل ، مشرب ، ملبس ، مسكن) .

4- كان تاثير المشاريع ضعيفاً فيما يتعلق بتوفير الخدمات التعليمية والصحية لأفراد الاسر المستفيدة وكذلك الامر فيما يتعلق بزيادة مدخرات الاسرة .

5- بشكل عام استطاعت المشاريع تحقيق اهداف البرنامج فيما يتعلق بالحد من مشلة الفقر بدرجة متوسطة .

5-1-4 مساهمة المشروع في توفير فرص عمل .

1- استطاعت المشاريع وبدرجة متوسة من توفير فرص عمل لاصحابها في حين كان هذا الاثر ضعيفا في قدرتها على توفير فرص عمل للاخرين .

2- اتاحت المشاريع بدرجة متوسطة الفرصة للاسر المستفيدة لاستغلال مواردها الذاتية وزيادة انتاجيتها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- بشكل عام استطاعت المشاريع تحقيق اهداف البرنامج بتوفير فرص العمل بدرجة متوسطة.

5-1-5 الصعوبات والمشاكل

1- تعتبر صعوبة توفير الكفلاء حسب شروط الوزارة من أكثر الصعوبات التي تواجه المنتفعين ،حيث تنحصر شروط الكفالة بالموظف المدني الذي على راس عمله، ويستثنى من ذلك المتقاعدين المدنيين والعسكريين ومتقاعدي مؤسسة الضمان الاجتماعي والعاملين في القوات المسلحة .

2- دلت الدراسة على ان معظم المنتفعين عانوا من طول فترة الانتظار للحصول على القرض ، وهذا ناتج عن قلة مخصصات برنامج الاسر المنتجة ، مما يضطر المنتفع الانتظار طويلا ضمن قوائم الانتظار ، كما ان مركزية القرار فيما يتعلق بالتمويل والوقت الذي تاخذه الاجراءات والمراسلات الروتينية يزيد من فترة انتظارهم .

3- عدم توافر الخبرات والمعارف الكفاية لدى موظفي الميدان (الباحثين) فيما يتعلق بدراسات الجدوى الاقتصادية ،أو الخدمات الاستشارية في حال حاجة المنتفع لها ، او في حال تعثر المشروع .

4- ضعف برامج المتابعة من قبل موظفي الميدان لاصحاب المشاريع والوقوف على الامور المالية والادارية والتسويقية للمشروع .

5- صعوبة اجراءات الحصول على القرض، وتاتي هذه الصعوبة من كثرة الوثائق المطلوبة من جانب ، واجراءات التنفيذ من جانب اخر .

6- لم يعتبر المنتفعون الصعوبات المتصلة بقيمة القسط الشهري ، وفترة السماح قبل البدء بالتسديد ، ونقص خبراتهم في ادارة الشروع ، وعدم ملاءمة المشروع لاوضاعهم الصحية، مشكالات ذات تأثير في فاعلية مشاريعهم لتحقيق اهدافها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5-2 التوصيات

1- حيث ان المشاريع نجحت الى حدٍ ما في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة للأسر المستفيدة ،فإن الدراسة توصي بالتوسع بهذه المشاريع وذلك بزيادة مخصصات المشاريع لمديريات الميدان لتتمكن من زيادة أعداد المشاريع من ناحية ، وزيادة قيمة القرض للمشروع الواحد من ناحية ثانية، الامر الذي سيساعد على حل مشكلة طول فترة انتظار المنتفعين للحصول على القرض.

2- زيادة القدرة المؤسسية لوزارة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع من خلال استقطاب الكفاءات في هذا المجال ، وتطوير الموجود حاليا منها بإشراكهم بدورات وبرامج تدريبيه محليه وإقليميه .

3- تبسيط إجراءات الحصول على المشروع بانتهاج سياسة اكثر لامركزيه وتفويض بعض الصلاحيات المناطه بالوزارة المركز إلى الميدان .

4- انتهاج سياسة اكثر مرونة فيما يتعلق بالكفالات المالية وعدم حصرها في كفالات الاقتطاع من الراتب. وكذلك إجراء ما يلزم تجاه مديريه التقاعد الأردني ومؤسسه الضمان الاجتماعي والقوات المسلحة للموافقة على قبول كفالات منتسبيها والمستفيدين منها للمنتفعين من مشاريع الوزارة ، اسوةً بالمنتفعين من مؤسسات أخرى مثل الإقراض الزراعي وصندوق التنمية والتشغيل وغيرها .

5- تفعيل برامج متابعة بعيدة عن النمطية والتقليدية وتفويض موظفي الميدان بعض الصلاحيات المتعلقة بالجوانب المالية، وخاصة ما يتعلق منها بالتنفيذ ومتابعة تحصيل الأقساط المستحقة والتدخل لصالح حل المشكلات التي تعترض طريق المشروع .

6- لاسباب دينيه توصي الدراسة بإلغاء رسوم الخدمات والبالغة 2% على قيمه القرض .حيث إنها تعتبر من قبل البعض زيادة على راس المال وبذلك يعتبرونها محدداً معتقديا يحول بينهم وبين الانتفاع من هذه المشاريع .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المراجع

أ- المراجع العربية:

ابو دياب، نبيل . (2003) . تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة واهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها ، ورقة عمل مقدمة للملتقى السنوي الاسلامي السادس " دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل النشآت الصغيرة والمتوسطة "، عمان ،الاردن، 27-29 ايلول 2003.

أبو زر، وليد اسحق.(1999) ضمان مخاطر الائتمان المصرفي ودوره في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ،، ورقة مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية "دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال"، جامعة اربد الأهلية،اربد،الاردن، 4-5 أيار 1999م .

أبو شريعة. إسماعيل واخرون. (1999). اقتصاديات الفقر في الشريعة الإسلامية، *أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية* ، *5(1)*127-149 .

أبو موسى، عبد الحميد .(2003). تجربة بنك فيصل الإسلامي المصري في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ورقة عمل مقدمة للملتقى السنوي الاسلامي السادس "دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة "، عمان 27-29أيلول، 2003م.

الأسود، محمد هادي صالح .(2001) . مشاكل ومعالجات الفقر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ليبيا، (7)403-413 .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.(2005). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة ،أيلول

البنك الدولي .(2004) تقييم الفقر في الأردن ، الجزء الأول ، (دار النشر غير معروفة)

حداد ،مناور والخطيب ،حازم.(2005) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن*مجلة اربد للبحوث والدراسات ، 9(1)*،113-157.

الحديد ، عطاف محمد. (1995). تقييم مشروعات التأهيل المهني في مدينه عمان دراسه اجتماعيه، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الاردنية ،الاردن .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحموري، قاسم . (1999). التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة .ورقة مقدمة للنـدوة الاقتصادية الثانية " دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتـصادية و الاجتماعيـة لاقليم الشمال" ، جامعة اربد الاهلية ، اربد، الاردن ،4-5 ايار،1999م.

الحناوي، حمدي.(1991). تنظيم المشروعات الصغيرة ، مؤسسة الشرق الأدنى ، القاهرة.

خرابشه، عبد واخرون . 1993م. استراتيجية الحد من الفقر فـي الاردن، وزارة التنميـة الاجتماعية ، عمان ،الاردن.

الخصاونه ،محمد واخرون .(1998) الفقر والبطالة في الاردن ،الجمعية العلمية الملكيةمركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والمشاريع الصناعية، عمان،الاردن.

خصاونه ،هلا سليم. (1999).المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسة تنميـة أمـوال الأيتام في تمويلها، ورقة عمل مقدمة للنـدوة الاقتـصادية الثانيـة "دور المـشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال، جامعة اربد الأهلية،اربـد ،الاردن،4-5 أيار،1999م.

دائرة الإحصاءات العامة .2005م الأردن بالارقام ، العدد 8 ، أيار ، عمان 2006 م.

دائرة الاحصاءات العامة .(1999) التعداد العام للمنشآت الاقتصادية .

دائرة الإحصاءات العامة.(2005) الكتاب الإحصائي السنوي 2005، العدد56

دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي 1993- 1999

دائرة الاحصاءات العامة .(تقارير مختلفة). مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر ، 1987، مسح العمالة والبطالة للاعوام 1993، 1998، 2005م.

رشراش، محمد . (1997). تأثير السياسات الكلية وبرامج التـصحيح الاقتـصادي علـى التمويل الريفي، ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حـول تمويـل صـغار المـزارعين وتنظيماتهم، المنعقدة في عمان، الاردن،7-9 كانون أول1997م.

رطروط، فواز توفيق صالح.(2004) .*الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل : دراسة تطبيقية على تجربة الأردن*. رسالة دكتـوراه غيـر منـشورة ،جامعة الجزيرة ،السودان.

ريحان، بكر .(2003). دور الصارف الاسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة "الواقع والآفاق" ورقة عمل مقدمة للملتقى الاسلامي السنوي الـسادس دور البنـوك

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة ، عمان ،الاردن،27-29 ايلول 2003م .

الزقلعي،عبد الحفيظ.(2000) تمويل المشروعات الصغيرة آلية لمكافحة الفقر والبطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت ،(19).114-116

الزوايده ، مطلق. (2000). دور القروض الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة بغداد ، بغداد ، العراق .

الساقي ، سعدون مهدي ، نور ،محمد إبراهيم.(1999) . دور البنوك المتخصصة في تشجيع المشروعات الصغيرة في إقليم الشمال، ورقة مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية" دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال ، جامعة اربد الأهلية، اربد ، الاردن،4 -5 أيار1999م.

شتيوي، موسى.(2001) . تقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الاسر المنجة وصناديق الائتمات المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

شتيوي، موسى.(2002) . دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الاردن، الطبعة الأولى، دار قنديل للطباعة والنشر ، عمان ،الاردن.

الشريدة ، ناصر.(2000) .واقع قطاع التمويل الصغير في الأردن ، ورقة مقدمة لورشة عمل " دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الاردن ، وزارة التخطيط ، حزمة الامان الاجتماعي ، عمان ،8شباط، 2000م.

شرايحه، وليد.(1994) سياسات التكيف والاصلاح الاقتصادي واثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاردن، الاسكوا ، عمان، الاردن.

شخاتره ، حسين.(2000) البطالة والفقر:واقع وتحديات ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان، الاردن.

الشخاترة ،حسين.(1998) التجربة الاردنية في قياس وتحليل الفقر، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل " منهجيات قياس وتحليل الفقر" ، عمان ،الاردن .

الصقور، محمد واخرون .(1989) دراسة جيوب الفقر في المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التنمية الاجتماعية ، عمان ، الاردن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصقور ، محمد واخرون.(1993) تقرير دراسة الفقر : الواقع والخصائص، وزارة التنمية الاجتماعية ، عمان ،الاردن.

صندوق التنمية والتشغيل ، التقرير السنوي لعام 2005م ،

صندوق المعونة الوطنية، التقري السنوي لعام 2005 م .

صيام ، وليد زكريا ،وصيام،احمد زكريا.(1999) دور وسائل التمويل في تنمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة، ورقة مقدمة الى الندوة الاقتصادية الثانية بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقليم الشمال" ، جامعة اربد الاهلية،اربد ،الاردن ،4-5 ايار 1999م .

عبد الجابر ، تيسير ،المحروق، ماهر.(2003) الاستريجيات الاقتصادية والسياسة النقديةالمطلوبة لتيسير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة للملتقى السنوي السادس ، "دور البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة"، عمان،الاردن ،27-29 ايلول 2003م.

عبد الحليم ، احمد ، البطالة في محافظة المفرق، دراسة تحليلية ميدانية ، *مجلة ابحاث اليرموك ، سلسة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1997، 13 (2)* 237-251 .

العتوم ، راضي .(2000) "دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الاردنية" *مجلة السكان والتنمية،عمان ،(6).*125-141

علي ، عبد المنعم السيد .(1999) تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن " المصادر والمشاكل"، ورقة عمل مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية" دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال" ، جامعة اربد الأهلية،اربد،الاردن، 4-5 ايار 1999م.

القرم ، مجدي واخرون.(2000) .دراسة حول اثر تمويل المشاريع الصغيرة في الاردن ، منظمة كير العالمية، ومؤسسة الشرق الأدنى، عمان،الاردن .

مؤسسة الشرق الادنى.(1999) .تقرير عن دراسة الفقر بالمشاركة، تقرير غير منشور ، عمان ،الاردن .

مؤسسة الاقراض الزراعي (مجموعة تقارير) التقرير السنوي للأعوام من 1995الى 2004م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مؤسسة شوربانك للخدمات الاستشارية.(1999) ."الوحدة التدريبية الأساسية الأولي" مقدمة إلى مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، الإصدار الأول، عمان ،الاردن.

مؤسسة شوربانك للخدمات الاستشارية(1996) ثورة التمويل الصغير: بنك داجناج بالي 1975-1995 عمان ، الاردن.

النعيمات، عبد السلام.(1999) .واقع المشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في إقليم الشمال ، ورقة مقدمة إلى الندوة الاقتصادية الثانية " دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال "جامعة اربد الاهلية، اربد ،الاردن،4-5 أيار 1999 م.

النسور،إياد عبد الفتاح علي.(1999) دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ،عمان،الاردن .

وزارة العمل .(1996). التقرير السنوي لعام 1996.

وزارة التنمية الاجتماعية.(1998). تقريرعن واقع العمل الاجتماعي في الاردن ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الوطني للعمل الاجتماعي في الاردن ،عمان ،الاردن ،نيسان ،1998م.

وزارة التنمية الاجتماعية: تعليمات برنامج الأسر المنتجة صادره بموجب نظام وتنظيم واداره وزاره التنمية الاجتماعية رقم20 لسنه 1997 والتي أقرت في اجتماع مجلس الوزارة في اجتماع مجلس الوزراء في جلسته المنعقده بتاريخ 1999/2/27م

وزارة التنمية الاجتماعية.(2002). مكافحة الفقر من اجل اردن أقوى ، استراتيجية وطنية شاملة ، عمان ،الاردن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب - المراجع الاجنبية

Abedel Latif , A. (1995).An assessment of the Egyption social fund for development in the light of Bolivian experience, Zagazig university,Banha branch,

Alshareef, Nawal.(1992), A Jordainian Experience In Income Generation Projects : lessons from the past and Directions for the future, University of Nottingham, Britian, 1992 ,Unpublish M .A THESIS

World Bank .(1995). World development report, Workers in an integrating world,

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملاحق

1- استبيان الدراسة
2- تعليمات الاسر المنتجة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قســـــم الاقتصـــــــــاد

استبيان دراسة

دور برنامج (الأسر المنتجة) الممول من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في محافظة اربد

آخي المنتفع ، أختي المنتفعة من برنامج وزارة التنمية الاجتماعية الاقراضي " الأسر المنتجة" .

السلام عليكم....
تهدف هذه الدراسة الى تقييم دور المشاريع الصغيرة التي مولتها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامجها الاقراضي "الاسر المنتجة" في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في محافظة اربد .

الرجاء التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بكل دقة وموضوعية ، علماً بأن جميع البيانات الواردة في الاستبيان لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمـــي فقـــط وســـتحظى بالسرية التامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

بركات الشناق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اولاً :البيانات الشخصية

فيما يلي مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية للأسر المستفيدة من مشاريع الأسر المنتجة . أرجو الإجابة عليها بدقة:

1- الجنس :

☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر بالسنوات :

☐ من 20 - 30 سنة ☐ من 31- 40سنة

☐ من 41 - 50 سنة ☐ من 50- 60سنة

☐ اكثر من 60 سنة

3 - المستوى التعليمي :

☐ غير متعلـــــــم ☐ توجيهي فما دون ☐ دبلوم متوسط

☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

5- عدد أفراد الاسره

☐ اقل من خمسة افراد ☐ من 5 - 7 افراد

☐ من 8 - 10 أفراد ☐ اكثر من 10 أفراد

6 - حالة المنتفع قبل الانتفاع من المشروع :

☐ متقاعد ☐ موظف ☐ ربة بيت

☐ يعمل في القطاع الخاص ☐ متعطل عن العمل

ثانياً : بيانات المشروع

الأسئلة من 7 -12 تتعلق بالمشروع ، ارجو التكرم بالاجابة عليها بموضوعية.

7 - الرجاء ترتيب الدوافع لاختيار المشروع تصاعدياً حسب الاهمية (1 للاهمية، 2 للـــذي يليـــه وهكذا) :

	دوافع اختيار المشروع	الترتيب
	- الرغبة في العمل والاعتماد على الذات	
	- سهولة الحصول على قرض بدون فوائد واقساط متدنية	
	- تحسين الوضع المادي	
	- عدم توفر فرصة عمل اخرى	
	- نصائح الاهل والاقارب	
	- اقتراح متخصص	
	- مساعدة موظف الوزارة	

8- تاريخ البدء بالمشروع

☐ قـــبل العام 1990 ☐ من العام 1990- 1995

☐ من العام 1996- 2000 ☐ من العام 2001- 2006

9- طبيعة المشروع عند الحصول على القرض

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

☐ زراعي ☐ تجاري ☐ حرفي
☐ ثروة حيوانية ☐ خدمات

10 - قيمة القرض بالدينار

☐ اقل من 500 دينار ☐ من 500 لغاية 1000 دينار
☐ اكثر من 1000 لغاية 2000 دينار ☐ اكثر من 2000 لغاية3000 دينار
☐ اكثر من 3000 لغاية 4000 دينار

11- الوضع الحالي المشروع :

☐ قائم /مستمر ☐ غير قائم/غير مستمر

12 - قيمة الايراد الشهري للمشروع

☐ اقل من 50 دينار ☐ من 50 الى 100دينار
☐ من 101الى 150دينار ☐ من 151 الى 200دينار
☐ اكثر من 200 دينار

ثالثا: بيانات تتعلق بدور المشاريع في معالجة الفقر .

ضع اشارة (√) تحت الدرجة التي تنطبق على حالتك امام كل من المجالات التالية والتي تعّبر عن درجة مساهمة المشروع في تحسينها:

ت	المجال	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة
13-	حسّن المشروع في مستوى معيشة اسرتي			
14-	حقق المشروع زيادة في دخل اسرتي			
15-	مكّن المشروع الاسرة من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية(مأكل ، مشرب، ملبس، مسكن)			
16-	وفر المشروع الخدمات التعليمية والصحية لأفراد أسرتي			
17-	حقق المشروع زيادة في مدخرات اسرتي			

رابعاً : بيانات تتعلق بدور المشاريع في معالجة مشكلة البطالة .

فيما يلي مجموعة من الاسئلة التي تتعلق بمدى مساهمة المشروع بايجاد فرص عمل وزيادة انتاجية الاسرة .الرجاء وضع اشارة (√) تحت الدرجة التي تنطبق على حالتك امام كل من العبارات التالية :

ت	العبارة	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة
18-	ساهم المشروع بتوفير فرصة العمل المناسبة لي			
19-	ساهم المشروع بتوفير فرصة العمل المناسبة لاحد أفراد أسرتي			
20-	ساعد المشروع بتوفير فرصة عمل لأفراد من المجتمع المحلي.			
21-	أتاح المشروع الفرصة لأسرتي لاستغلال مواردها			

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

	الذاتية.			
22-	ساهم المشروع في زيادة إنتاجية أفراد أسرتي			

خامساً: بيانات تتعلق بالصعوبات والمشاكل .

فيما يلي مجموع من الأسئلة التي تعبر عن الصعوبات والمشاكل المتوقع ان تكون واجهتك في مسيرة المشروع والتي قد تؤثر في قدرة المشاريع على تحقيق اهدافها.

ارجو وضع اشارة (√) تحت الحالة التي تعبر عن رأيك امام كل من العبارات التالية:

ت	العبارة	أوفق	لا أدري	لا أوافق
23-	اجراءات الحصول على القرض صعبة ومعقدة			
24-	الوثائق والتراخيص المطلوبة متعددة وشائكة			
25-	هناك صعوبة في توفير الكفلاء حسب شروط الوزارة .			
26-	طول فترة الانتظار قبل تنفيذ المشروع			
27-	عدم كفاية مبلغ التمويل لانجاز المشروع بالشكل الملائم.			
28-	عدم ملاءمة الاقساط الشهرية لايرادات المشروع			
29-	عدم كفاية فترة السماح الممنوحة للمنتفع قبل البدء بتسديد الاقساط المترتبة على القرض			
30-	ضعف متابعة الوزارة للامور المالية والادارية والتسويقية ذات العلاقة بالمشروع			
31-	عدم توفر الخدمات الاستشارية في مديريات الميدان التابعة للوزارة			
32-	عدم كفاية معارف وخبرات موظفي الوزارة العاملين في الميدان في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية			
33-	عدم وجود خبرات كافية لديك لادارة المشروع			
34-	عدم مناسبة المشروع لوضعك الصحي			

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المملكه الاردنيه الهاشميه
وزارة التنميه الاجتماعيه
عمان

تعليمات برامج الأسر المنتجه صادره بموجب نظام تنظيم و ادارة وزارة التنميه الاجتماعيه رقم (20) لسنة 1997م و التي اقرت في اجتماع مجلس الوزراء في جلسته المنعقده بتاريخ 1999/2/27م

الماده (1) :

تسمى هذه التعليمات تعليمات برامج الأسر المنتجه الصادره بموجب نظام تنظيم و ادارة وزارة التنميه الاجتماعيه رقم (20) لسنة 1997م.

الماده (2) :

يكون للكلمات و العبارات التاليه الواره في هذه التعليمات المعاني المخصصه لها ما لم تدل القرينه على خلاف ذلك.

الوزاره : وزارة التنميه الاجتماعيه

الوزير : وزير التنميه الاجتماعيه

الأمين العام : أمين عام وزارة التنميه الاجتماعيه

المديريه : مديرية التنميه الاجتماعيه في المحافظه او اللواء

الاسره : مجموعة افراد مكونه من زوجين او احدهما و اولادهما و اقاربهما من الدرجه الاولى اذا كانوا في اسره معيشيه واحده بشرط ان يسجلوا في وثيقه واحده صادره عن دائرة الاحوال المدنيه و الجوازت.

المجتمع المحلي : مجموعة الاسر و المؤسسات التي تقع في حدود منطقة جغرافيه وفقاً للتقسيمات الاداريه المتبعه

برنامج الاسر المنتجه : مشروع يعمل على تحسين احوال المجتمع المحلي من النواحي الاقتصاديه و الاجتماعيه .

دخل الاسره : مجموعه الدخل الشهري او السنوي الثابت للاسره من مختلف المصادر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المادة (3) :

يهدف برنامج الاسر المنتجه الى :-

- رفع مستوى معيشة الاسر و المجتمعات المحليه.
- زيادة مساهمة الاسر في توفير الغذاء و الاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحليه .
- الاعتماد على الامكانات و القدرات الذاتيه للمجتمع.
- المساهمه في زيادة فرص العماله في المجتمعات المحليه.

المادة (4) :

للوزير :-

1) تخصيص مبلغ لا يتجاوز خمسين الف دينار كقرض مسترد لتنفيذ برامج الاسر المنتجه في المجتمع المحلي الواحد بهدف تحسين الاحوال الاجتماعيه و الاقتصاديه لذلك المجتمع لتمكين بعض الاسر من ممارسة عمل / نشاط مهنة تتلائم مع قدراتها و امكاناتها.
2) صرف مبلغ لا يتجاوز (4000) دينار للاسره الواحده كقرض مسترد بغرض تمكينها من تحسين اوضاعها الاقتصاديه و الاجتماعيه لتصبح اسره منتجه ضمن البرنامج المنفذ في المجتمع المحلي الذي تعيش فيه.
3) تمويل جزء من البرامج التي تزيد قيمة كل منها عن الحد الاعلى المنصوص عليه في الفقره (أ) من هذه الماده بما لا يتجاوز هذا الحد و ينطبق ذلك على ما ورد في الفقره (ب) من نفس الماده.

المادة (5) :

شروط الانتفاع : يشترط في الاسره المستفيده من هذا البرنامج ما يلي :-

أ- ان لا يزيد دخل الاسره عن (180) دينار شهرياً .
ب- عدم الحصول عليها من اية جهه اخرى.
ت- توفر القدره و الرغبه لدى الاسره او احد افرادها في مجال المشروع و تعطى الاولويه للاسره ذات الخبره في المجالات المهنيه.
ث- تعطى الاولويه للاسر التي يوجد بين افرادها احد الفئات التاليه :
1) المسنون
2) الارامل
3) المعوقون
4) الاطفال و الاحداث المعرضين للانحراف.

المادة (6) :

فئات الانتفاع :

ينتفع من المشروع جميع الاسر الاردنيه بالمجتمع المحلي و تعطى الاولويه للاسر الاكثر احتياجاً والمعرضه للتفكك ضمن المجتمع المحلي الواحد وفقاً للبيانات التي تظهرها الدراسات التي تجرى للمجتمع المحلي و للاسر في ذلك المجتمع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المادة (7) :

لا تصرف المبالغ المخصصه للبرنامج الا بعد اتمام الاجراءات التاليه :-

1. اجراء دراسه استطلاعيه شامله للمجتمع المحلي المراد تنفيذ المشروع فيه تبين احواله الاقتصاديه و الاجتماعيه و امكاناته الماديه و البشريه و كذلك احوال الاسر و ترتيبها من حيث شدة الفقر او الحاجه و كذلك مقارنة هذا المجتمع بالمجتمعات المحليه المحيطه به ووضع سلم اولويات للمجتمعات و للاسر.
2. اجراء دراسه اجتماعيه للاسره المرشحه للاستفاده من البرنامج وفق النموذج الذي تعده الوزاره لهذا الغرض مدعماً بالوثائق الرسميه اللازمه لاثبات الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للاسرة.
3. يجري وضع التوصيات اللازمه على النموذج وفق التسلسل الاداري المعمول به في الوزارة.
4. يتم اجراء دراسة جدوى اقتصاديه لكل مشروع من قبل الباحث الاجتماعي في المديريه الميدانية.
5. يتم اتخاذ القرار المناسب.

المادة (8) :

اموال البرامج :

1. تودع مخصصات البرنامج و حصيلة الاقساط المسترده من الاسر في مصرف يعينه الوزير و على ان يتم فتح قيد خاص لكل مشروع في الدائره الماليه في الوزاره ، و لا يجوز صرف اية مبالغ مسترده من أي مشروع الا في نفس المنطقة.
2. تجبى الاقساط المسترده بموجب ايصالات رسميه حسب الاصول.
3. تنظم لدى الوزاره و المديريات التابعه لها التي تنفذ هذه البرامج سجلات ماليه وفق النماذج التي تعدها الوزاره لهذه الغاية .
4. يشترط لسحب أي مبلغ من مخصصات هذه البرامج ان يوقع على الحواله الماليه الوزير او الامين العام و المدير المالي للوزاره و أحد موظفي الدائره المختصه يعينه الامين العام.
5. لا يجوز انفاق أي مبلغ من مخصصات هذه البرامج في غير المخصص له.

المادة (9) :

مصادر تمويل البرامج :

1. المخصصات التي ترصدها الوزارة لهذه الغاية .
2. مساهمات الافراد والمؤسسات و الهيئات المحلية و الاجنبية الرسمية و الاهلية لتمويل هذه البرامج .
3. التبرعات و الهيئات .
4. أي مصادر اخرى تقبلها الوزارة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المادة (10) :

للوزير بناءاً على تنسيب الامين العام اجراء التعديلات التي يراها مناسبه على هذه التعليمات .

المادة (11) :

احكام عامــه :

1. تنطبق احكام هذه التعليمات على البرامج التي يتم تمويلها جزئياً او كلياً من الهيئات و المؤسسات الاهليه و الرسميه المحليه و الاجنبية .
2. لا تنطبق احكام هذه التعليمات على المبالغ التي تدفعها الاسره للمساهمه في تمويل البرنامج الخاص بها.
3. يعتبر كامل قيمة البرنامج قرضاً مسترداً
4. تسدد القروض على اقساط شهريه في مدة لا تتجاوز خمس سنوات اضافة لفترة سماح لا تزيد عن سنة واحدة .
5. عند اقرار البرنامج تبرم اتفاقيه بين الوزاره و رب الاسره تحدد فيها مسؤوليات الطرفين بعد ان يقدم الاخير كفيلين مليئين و تنظم الكفاله لدى كاتب العدل شريطة ان يكون احد الكفيلين موظف و يوقع رب الاسره و الكفيلين على شيك مستحق الاداء بقيمة المبلغ المصروف.
6. اذا ثبت ان الاسره قد تصرفت بمواد البرنامج لاغراض مغايرة للهدف الذي منحت لاجله القرض يعتبر كامل المبلغ قرضاً مستحق الاداء بالطرق القانونية فوراً و دون الحاجة الى انذار .
7. للوزير او من يفوضه و استناداً لدراسة اجتماعيه تتبعيه تحسين اداء البرنامج منح الاسره قرضاً اضافياً لا يتجاوز (800) دينار يسدد كاملاً وفق شروط تسديد القرض الاصلي.
8. للوزير التنسيب لمجلس الوزراء اذا فقدت الاسره جزءاً من المشروع بسبب الضياع او النفوق او السرقه او الحريق لاسباب خارجه عن ارادتها خلال السنه الاولى من استلام المشروع اعفاء الاسره من تسديد قيمة هذا الجزء بناءاً على تنسيب الامين العام و استناداً لدراسه اجتماعيه مدعمه بالوثائق اللازمة .
9. اذا ثبت ان الاسره قدمت معلومات غير صحيحه عن اوضاعها بغرض تضليل الباحث الاجتماعي ، يعتبر القرض الممنوح لها ديناً مستحق الاداء دفعه واحده و بالطرق القانونيه.
10. تستوفي رسوم خدمات بنسبة (2%) على القرض الممنوح للاسره و لمره واحده توضع في الحساب الخاص بالبرنامج المنفذ في المجتمع المحلي الذي اختيرت الاسره منه.
11. للوزير ان يؤمن على البرنامج المنفذ في المجتمع المحلي لدى أي من شركات التأمين العامله في المملكه بحيث تغطي قيمة التأمين من رسوم الخدمات او على نفقة الجهه الممول للبرنامج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

12. على كل مديريه تزويد الوزاره بدراسات تتبعيه شهرياً خلال السن الاولى من المشروع و ان تقوم بتزويد الوزاره في السنوات اللاحقه بهذه الدراسات التتبعيه كل ثلاثة اشهر.
13. ان يتم تنفيذ البرامج للفئات المشار اليها في البند (د) من ماده الخامسه من هذه التعليمات بالتنسيق مع المديريات الفنيه المعنيه(الدفاع الاجتماعي ، الاسر هو الطفوله و شؤون المعوقين) .

الماده (12) :

الأمين العام مكلف بتنفيذ احكام هذه التعليمات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

pursuing amore flexable policy concerning the required financial guarantees from beneficiaries.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University